

625/1.

مركز البحوث
في الاقتصاد التطبيقي
فرقة : اقتصاديات الدول العربية



2^{em} partie
الباب الثاني
Structure industrielle
البنية الصناعية وتطورها

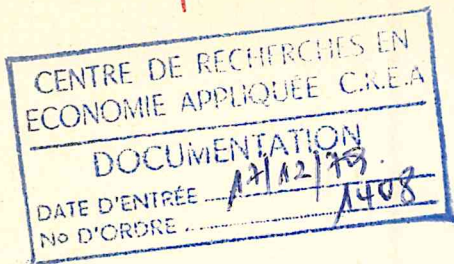
(الجزء الخاص بمصر)
A = (Egypte)

Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement
مصطفى محمد حسن علي Ali Mostafa DOCUMENTATION
DATE D'ENTRÉE 22/01/82 N° D'ORDRE 1082

الجزائر : فبراير 1979
fev. 1979

625/1.

(2)



الباب الثاني

بلية الصناعة في مصر

الفصل الأول : البلية الحالية للصناعة في مصر

المبحث الأول : مكانة الصناعة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل :

- (1) نصيب الصناعة في تكوين الدخل المحلي الاجمالي
- (2) نسبة استيعاب الصناعة للعمالة
- (3) عدد المؤسسات الصناعية واجمالي الانتاج والقيمة المضافة
- (4) التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى الوطن

المبحث الثاني : التركيب البنيوي للصناعة في مصر

(1) الصناعات الاستخراجية :

أ - صناعة البترول

ب - صناعة التعدين

ج - صناعة مواد المحاجر

(2) الصناعات التحويلية :

أ - الصناعات المعدنية

ب - الصناعات الهندسية

ج - الصناعات الخشبية

د - صناعة الغزل والنسيج والتجهيز

هـ - الصناعات الكيماوية

و - الصناعات الغذائية

المبحث الثالث : الشكل السائد لملكية وسائل الانتاج الصناعية

- أ - القطاع العام في الاقتصاد القومي ككل .
- ب - القطاع العام في الصناعة التحويلية .

— خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : توجهات البنية الصناعية وآفاقها المستقبلية

المبحث الأول : توجهات الخطة على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة

- (1) الاستثمارات
- (2) تقديرات الانتاج
- أ - توزيع تقديرات الانتاج بين القطاعات المختلفة
- ب - توزيع تقديرات الانتاج بين القطاعين العام والخاص

المبحث الثاني : توجهات الخطة فيما يخص قطاع الصناعة

- (1) توزيع الاستثمارات الصناعية في خطتي 1976 ، 1977
- (2) أهداف خطة التنمية 1976 — 1980 على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة :

- أ - قطاع صناعة الغزل والنسيج والتجهيز
- ب - قطاع الصناعات المعدنية
- ج - قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية
- د - قطاع الصناعات الخدائية
- هـ - قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية
- و - قطاع صناعة مواد البناء

المبحث الثالث : المشروعات الاستثمارية في مجال الانفتاح الاقتصادي

(1) الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي في مجمل القطاعات الاقتصادية :

- أ - الحركة العامة للمشروعات الاستثمارية
 - ب - جسمية المشروعات الاستثمارية
 - ج - التوزيع الجغرافي للمشروعات الاستثمارية المعتمدة
 - د - الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية المعتمدة
- (2) الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي في الصناعة :
- أ - القطاعات الصناعية مقارنة بالقطاعات الأخرى .
 - ب - الموقف التنفيذي لمشروعات القطاع الصناعي .

— خاتمة الفصل الثاني

— خاتمة الباب الثاني

قائمة بالجدول

رقم الجدول	
1	تقديرات الدخل المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج الجارية)
	وتصيب القطاعات المختلفة في تشكيل هذا الدخل 71/70 — 1976
2	العمالة وتوزيعها النسبي على القطاعات المختلفة 71/70 — 1976
3 — أ	عدد المؤسسات واجمالي الانتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي 1970 — 1974
3 — ب	التوزيع النسبي للجدول السابق
4 — أ	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية 1970 — 1974
4 — ب	التوزيع النسبي للجدول السابق
5	توزيع قيمة الانتاج الصناعي بين الصناعات المختلفة 1973 — 1975
6	كمية الانتاج من المنتجات البترولية 1974 — 1975
7	الانتاج من خامات المعادن 1974 — 1975
8	الانتاج من الأملاح المعدنية 1974 — 1975
9	أهم انتاج الصناعات المعدنية الحديدية الأساسية 1974 — 1975
10	أهم انتاج الصناعات المعدنية الغير حديدية الأساسية 74 — 1975
11 — أ	أهم منتجات الصناعات المعدنية 1973 — 1975
11 — ب	أهم منتجات الصناعات الكهربائية 1973 — 1975
11 — ج	أهم منتجات الصناعات الميكانيكية 1974 — 1975
12	أهم منتجات الصناعات الخشبية 1973 — 1975
13	أهم منتجات صناعات الغزل والنسيج 1974 — 1975
14	أهم منتجات الصناعات الكيماوية 1974 — 1975
15	أهم منتجات الصناعات الغذائية 1974 — 1975

رقم الجدول

- 16 نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في القطاعات والفروع المختلفة طبقا لمقدار الدخل المحلي الاجمالي المحقق في 1974 (بتكلفة عوامل الانتاج الجارية)
- 17 نسبة مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في قيمة الانتاج الصناعي التحويلي 1974
- 18 توزيع تقديرات الانتاج المستهدف لعام 1977 بالمقارنة مع المتوقع تحقيقه في 1976 بين القطاعين العام والخاص
- 19 بيان توزيع الاستثمارات المفعلة سنة 1976 في القطاعات الصناعية
- 20 بيان اجمالي المشروعات الاقتصادية التي حصلت على موافقة حتى 1977/1/31 في داخل البلاد والمناطق الحرة الخاصة والحرة
- 21 بيان جنسية المشروعات التي حصلت على موافقة داخل البلاد حتى 1977/1/31 والدول المساهمة
- 22 التوزيع الجغرافي للمشروعات الاستثمارية التي حصلت على موافقة حتى 1977/1/31
- 23 بيان بالموقف التنفيذي للمشروعات التي حصلت على موافقة حتى 1977/1/31 للإقامة داخل البلاد وفي المناطق الحرة الخاصة
- 24 المشروعات الصناعية الموافق على اقامتها داخل البلاد وفي المناطق الحرة الخاصة والحرة مقارنة بالمشروعات في القطاعات الأخرى
- 25 المشروعات الاستثمارية التي بدأت داخل البلاد

الباب الثاني

بنية الصناعة في مصر

لا جدال في أن دراسة وتحليل بنية قطاع اقتصادي في حد ذاته يظل قادراً أن لم يرتبط بتحليل تلك البنية في إطار علاقتها بالبنية الاقتصادية الأخرى وبالنسبة الاجتماعية في تطور الديناميكي . ان ذلك يدعو الى تأكيد أن تخصيص دراسة مفصلة عن بنية الصناعة في مصر ليس الا حياة منهجية للتصرف على المعطيات البيئية الحالية للصناعة المصرية والآفاق المستقبلية المحتملة ، في اطار مسار التوجهات الحالية للسياسات الاقتصادية المتبعة ، للتغيرات البيئية داخل هذا القطاع . ومع ذلك فالبنا لا نستطيع الا أن نعترف بوعي بأن البنية الصناعية الحالية ليست الا نتاجاً لتطور تاريخي مرت به الصناعة المصرية والذي يثور في النهاية البنية الحالية في شكلها الثقلي والاجتماعي الراهن . وفي اطار هذا التطور فان هناك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تكون قد لعبت دورها بين فترة وأخرى لتوجه مسار أو لتعيد تشكيل مكونات تلك البنية وتوجهاتها . وحول التوجهات التي عرفتها الصناعة المصرية ، وبدون الخوض في سرد تفاصيل الحركات التاريخية المتتابة التي مرت بها تلك الصناعة منذ نشأتها حتى الآن ، فالبنا نستطيع أن نميز من بين تلك التوجهات ، بصرف النظر عن التتابع الزمني ، موجتين رئيسيتين تميزهما عن بعضهما طبيعة توجه الصناعة وشكل تركيب عناصرها المكونة لبيتها ، ولكن أيضاً طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة والتي تحدد طبيعة التوجه وشكل التركيبة :

الموجة الأولى : نستطيع أن نحدد أهم خصائصها في توجه الصناعة خلالها للداخل ومحاولتها تقليص التبعية لرأس المال الأجنبي والميل الى تعظيم

وتوسيع القطاع الصناعي عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو الصناعة . تلك الموجة تستطيع أن تتبصر تاريخيا في فترتين زميتين يفصلهما موجة من النوع الثاني . الفترة الأولى هي فترة حكم محمد علي (1305-1340) وعلى الأخص في الفترة 1320 - 1333 . والفترة الثانية التي برزت فيها الموجة الأولى أيضا هي فترة حكم جمال عبد الناصر (1952 - 1970) وعلى الأخص الفترة 1955 - 1967 . وبدون شك فإن خصائص هذه الموجة تكون متشابهة نسبيا في الفترتين خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا الظروف الموضوعية والتاريخية المختلفة فيما بين الفترتين .

الموجة الثانية : وتتميز بطابع "الفتح" السوق المصرية على الصناعة الأجنبية وخاصة الغربية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وسيطرة أو تشجيع طابع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . . . الخ . تلك الموجة أيضا برزت في فترتين جاءت كل منهما في أعقاب فترة من فترات الموجة الأولى . الفترة الأولى هي التي نهضت حكم محمد علي (1347 - 1352) مع امكان تمييز طور داخل تلك الفترة يتميز كفيها عليها بمحاولات البرجوازية المصرية الصاعدة في اقامة صناعة وطنية فيما بين الحربين العالميتين . لكن سيظل هذا الدور امتدادا للنفس الموجة من حيث طبيعة علاقات الانتاج أو توجهاتها . أما الفترة الثانية من هذه الموجة ، فلستطيع متابعتها بوضوح تام اعتبارا من 1970 ، ويتعدي أكثر من 1973 ، حتى أيامنا هذه .

ان الخوض من تحديدنا لمهاتين الموجتين هو الخروج بالنتيجة الثانية ، والتي تؤكد ما قلناه سابقا : ان دراسة البنية الصناعية الحالية وتحديد مكوناتها في حد ذاتها لن يفيدنا في التعرف على القوى الاجتماعية التي كان لها الدور في خلق هذا القطاع . كما أن مجرد الإشارة الى مؤشرات ايجابية في جانب أو في آخر لا يحل بالضرورة ، وهذا من المؤكد ، بأن ذلك نتيجة لاجراءات حالية إذ أن البنى الأساسية لهياكل الصناعة تجد بذورها أساسا في

فترات تاريخية سابقة مالت خلالها للمصود أحيانا وللهبوط أحيانا أخرى .
وعلى سبيل المثال ، فإن المتتبع للبيئة الصناعية المصرية في الوقت الحالي ،
بعيدا عن ربطها بتطورها التاريخي ، قد يصل إلى الخروج بنتيجة خاطئة هي
أن القطاع العام هو المسيطر داخل تلك البيئة ، وهذا ما ستعديده لنا الأرقام
الحالية ، ومعنى ذلك أن السياسات الاقتصادية المتبعة تميل إلى إعطاء
الأولوية للقطاع العام . وعلى العكس فإن دراسة تطور البيئة الصناعية في
تتابعها وتشابكها سيجعلنا نعترف بأن وجود القطاع العام حاليا هو وجود
يفرضه هذا التطور السابق وتتداخل حاليا ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية
لنتمحوراته دفعة واحدة .

لذلك ، ومع التحفظات السابقة ، فإننا سنعرض بيئة الصناعة المصرية
حاليا ولكن سنتبعها بعرض لتوجهات تلك البيئة وأفاقها المستقبلية من خلال
توجه الاستثمارات في " المخططات " المصرية من جهة ، وتوجه مشاريع استثمار
الأموال الأجنبية في مصر من جهة أخرى .

فترات تاريخية سابقة مالت خلالها للمصمود أحيانا وللهبوط أحيانا أخرى .
وعلى سبيل المثال ، فإن المتتبع للبيئة الصناعية المصرية في الوقت الحالي ،
بعيدا عن ربطها بتطورها التاريخي ، قد يصل إلى الخروج بنتيجة خاطئة هي
أن القطاع العام هو المسيطر داخل تلك البيئة ، وهذا ما ستعديه لنا الأرقام
الحالية ، ومعنى ذلك أن السياسات الاقتصادية المتبعة تميل إلى إعطاء
الأولوية للقطاع العام . وعلى العكس فإن دراسة تطور البيئة الصناعية فهي
تتابعها وتشابكها سيجعلنا نعترف بأن وجود القطاع العام حاليا هو وجود
يفرضه هذا التطور السابق وتتداخل حاليا ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية
لنتميز زواله دفعة واحدة .

لذلك ، ومع التحفظات السابقة ، فإنا سنعرض بنية الصناعة المصرية
حاليا ولكن سنتبعها بعرض لتوجهات تلك البيئة وآفاقها المستقبلية من خلال
توجه الاستثمارات في " المخططات " المصرية من جهة ، وتوجه مشاريع استثمار
الأموال الأجنبية في مصر من جهة أخرى .

الفصل الأول

البيئة الحالية للصناعة في مصر

مقارنة مصر بباقي الدول العربية من وجهة نظر تطور القطاع الصناعي يجعل مصر تقع في المرتبة الأولى من حيث تاريخ الصناعة وحجمها خاصة الصناعات التحويلية (1). لكن وعلى المستوى الداخلي فإن الصناعة في مصر، مثلها مثل باقي الدول العربية، مازالت تحتل مكانة ثانوية في تشكيل بيئة الاقتصاد الوطني. ذلك أن أحد مظاهر التخلف الاقتصادي والذي يرد إلى تقسيمة الحمل الدولي التي فرضت على بلدان العالم الثالث قد جعلت من تلك البلدان منتجة أساسا للمواد الأولية سواء كانت زراعية أو استخراجية صناعية. وبإثرهم من التطورات التي عرفت بها تلك الدول، وعلى الأخص فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والمحاولات المتخذة هنا وهناك لخلق اقتصاد وطني متطور تأخذ فيه الصناعة مكانة هامة داخل هذا الاقتصاد، فإن العبورة بشكل عام والتي مازالت مهيمنة هي الضعف النسبي لمشاركة القطاع الصناعي في تشكيل الانتاج الوطني أو الدخل الوطني.

وسنحاول أن نلقي الضوء على البيئة الحالية للصناعة في مصر من خلال عدة مستويات متدرجة من التحليل :

- أ - مكانة الصناعة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل
- ب - التركيب البنيوي للصناعة المصرية
- ج - انشكاف المساهمات لملكية وسائل الانتاج الصناعية

(1) راجع الصفحات من 27 إلى 41 للاشكالية العامة لهذا البحث.

المبحث الأول

مكانة الصناعة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل

سنقتصر هنا على إعطاء نظرة شمولية (كلية) تبين من خلالها مكانة الصناعة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال عرض نسبة مشاركة الصناعة في تكوين الدخل المحلي الاجمالي ، ونسبة استيعابها للعمالة ، وعدد المؤسسات واجمالي الانتاج والقيمة المضافة المتولدة من الصناعة ، وأخيرا التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى الوطن .

1- نصيب الصناعة في تكوين الدخل المحلي الاجمالي :

من الجدول رقم (1) يمكن أن نخرج ببعض الملاحظات المحددة لأهمية الصناعة في تكوين الدخل المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج الجارية) في الفترة ما بين 1970 ، 1976 :

أ- تشارك القطاعات السلعية (زراعة ، صناعة) بما يتراوح بين 57ر3 % (1971/1970) ، 59ر3 % (1974) من الدخل المحلي الاجمالي وتتقاسم الزراعة والصناعة هذا الدخل فيما بينها بالتساوي تقريبا . وبالرغم من أن فترة الدراسة (طبقا للجدول) تتسع لستة سنوات ، الا أنه لا يوجد تغيير جوهري في نصيب كل من الزراعة والصناعة في تشكيل الدخل منذ بداية الفترة حتى سنة 1976 حيث كانت مشاركة الزراعة والصناعة في 1971/1970 هي 23ر7 % ، 23ر6 % على الترتيب وفي عام 1976 أصبحت النسبة 23ر5 % ، 29ر3 % .

ب- نظرا للثبات النسبي لنصيب مشاركة الزراعة والصناعة في تشكيل الدخل المحلي الاجمالي . فان ذلك ينعكس في أن التطور في نصيب الزراعة في بعض السنوات يجيء دائما على حساب نصيب الصناعة في تلك السنوات :

وعلى سبيل المثال نلاحظ أن نصيب الزراعة زاد من 23ر7 % سنة 1970/1971 ليصل إلى 34ر1 % سنة 1974 ، وفي نفس الوقت انخفض نصيب الصناعة في نفس الفترة من 23ر6 % ليصل إلى 25ر7 % .
ان نفس الملاحظة يمكن أن نجدها في جميع السنوات التي يحدث فيها زيادة في نصيب الزراعة في تشكيل الدخل المحلي .

جـ - إذا قارنا دور قطاعي التوزيع والخدمات بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة فسنلاحظ أن نصيب القطاعين الأولين في تشكيل الدخل المحلي مقارب لنصيب قطاعي الزراعة والصناعة ، ونلاحظ كذلك الثبات النسبي لمشاركة القطاعين الأولين في تشكيل الدخل المحلي ، وأن ارتفاع نصيب قطاع التوزيع يأتي دائما على حساب انخفاض نصيب قطاع الخدمات . ولعل ذلك يعكس ، وخاصة فيما بعد 1973 ، توسع قطاع التجارة والمال في إطار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (1) .

(1) منذ صدور القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن استثمار المان العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتعدياته ، بلغ عدد البنوك التي وافقت عليها هيئة استثمار المان العربي والأجنبي (حتى نهاية 1976) 24 بنكا منها 3 بنوك مشتركة ، 16 فرعا لبنوك أجنبية ويبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه البنوك 51 مليون جنيه منها 31ر6 % بالعملة الحرة . وكذلك تمت في نفس الفترة الموافقة على إقامة 12 شركة استثمار بلغت قيمة رأس مالها 123ر2 مليون جنيه منها 35ر2 % بالعملة الحرة . أضف إلى ذلك مشروعات المناطق الحرة الخاصة والتي بلغت 66 مشروعا يبلغ رؤوس أموالها 753ر4 مليون جنيه منها 740ر5 مليون بالعملة الحرة . أما مشروعات المناطق الحرة الخاصة فقد بلغت 139 مشروعا إجمالي رأس مالها نحو 167ر7 مليون جنيه منها 91ر6 % بالعملة الحرة .

أنظر البنك الأهلي المصري ، المجلد الثلاثون ، العدد الثاني ، 1977 ، ص 137 - 193 .

جدول رقم (1)

تقديرات الدخل المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الجارية ولصيب القطاعات المختلفة في تشكيل هذا الدخل

القطاعات	1977		1976		1975		1974		1973		1972		1971		1970	
	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه
الزراعة	23,5	1553,0	30,7	1463,5	34,1	1230,0	33,0	1062,4	29,6	854,6	23,7	774,1	52,7	553,5	121,4	40,0
الصناعات الاستخراجية	5,3	316,3	3,1	149,0	2,5	93,0	1,1	34,3	1,6	45,2	1,2	52,7	5,3	3,5	4,5	40,0
الصناعات التعمدية	13,1	935,3	17,3	349,5	18,3	637,5	13,7	600,7	20,5	591,3	20,7	553,5	121,4	40,0	40,0	40,0
التشييد	4,5	249,0	4,5	214,9	3,6	134,9	3,3	107,5	4,0	117,3	4,5	121,4	40,0	40,0	40,0	40,0
الكهرباء	1,4	77,5	1,5	71,9	1,3	43,0	1,4	44,3	1,7	47,3	1,5	40,0	40,0	40,0	40,0	40,0
مجموع الصناعة	29,3	1629,1	26,9	1235,3	25,7	963,4	24,5	737,3	27,3	801,6	22,6	772,6	154,6	154,6	154,6	154,6
مجموع القطاعات السالمة	53,3	3132,1	57,6	2753,3	59,3	2243,4	57,5	1349,7	57,4	1656,2	57,3	1546,7	143,6	143,6	143,6	143,6
النقل والمواصلات والتخزين	6,5	355,3	5,2	246,1	4,5	167,4	4,9	153,6	5,1	147,3	5,3	143,6	239,5	239,5	239,5	239,5
التجارة والمال	12,5	630,0	13,3	636,3	10,3	405,0	9,7	311,4	9,1	263,1	9,0	239,5	353,1	353,1	353,1	353,1
مجموع قطاعات التوزيع	19,0	1035,3	13,5	332,4	15,3	572,4	14,6	470,0	14,2	410,9	14,2	353,1	120,2	120,2	120,2	120,2
الاسكان	2,5	136,3	2,7	130,0	3,4	127,1	3,9	124,0	4,2	121,1	4,4	120,2	13,3	13,3	13,3	13,3
المرافق العامة	0,4	21,7	0,4	19,0	0,4	16,2	0,4	13,3	0,5	13,3	0,5	13,3	637,2	637,2	637,2	637,2
الخدمات الأخرى	19,3	1079,7	20,3	993,6	21,1	751,9	23,6	759,4	23,7	632,0	23,6	637,2	770,7	770,7	770,7	770,7
مجموع قطاعات الخدمات	22,7	1237,7	23,9	1142,6	24,5	935,2	27,9	397,2	23,4	316,9	23,5	770,7	2700,5	2700,5	2700,5	2700,5
المجموع الكلي	100	5455,1	100	4773,3	100	3751,0	100	3216,9	100	2334,0	100	2700,5	2700,5	2700,5	2700,5	2700,5

المصدر: البشرة الاقتصادية لبيك الاهلي المصري، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الاول، 1973، ص 119

ملاحظة: تغيرت السلة الميلاية بـ 1972/1971 لتصبح متوافقة مع السلة الميلاية .

2 - نسبة استيعاب الصناعة للعمال :

ان البيانات السابقة عن نصيب مشاركة الصناعة في تكوين الدخل المحلي الاجمالي يمكن أن تكتمل عن طريق بيان مدى استيعاب الصناعة للقوة العاملة وممارستها بما توصلنا اليه حتى الآن . ان الجدول رقم (2) التالي يضيف بعض الملاحظات الأخرى في هذا الخصوص :

(1) الصناعة تستوعب ما يقل عن 13% من مجمل العمالة على مستوى الاقتصاد الوطني . واذا قوربت هذه النسبة بما تستوعبه الزراعة والذي يصل الى حوالي 43% فان ذلك قد يعكس نوعا من البطالة المقعدة في القطاع الزراعي (خاصة اذا ربطنا ذلك مع ما توصلنا اليه سابقا من التعادل التقريبي لنصيب قطاعي الصناعة والزراعة في تشكيل الدخل المحلي) . وفي هذا المجال نلاحظ أنه بالرغم من التزايد الطفيف في عدد العاملين في الزراعة ، الا أن نسبتهم بالمقارنة لمجمل العمالة بدأت في الانخفاض المستمر اعتبارا من 1974 . وهذا يمكن أن يحسب :

أ - هجرة من الريف الى المدينة وتحول طفيف نحو الصناعة حيث يقابل انخفاض النسبة في الزراعة ارتفاعا في تلك النسبة في الصناعة في نفس الوقت : بعد أن كانت الصناعة تستحوذ على 16ر6% من العمالة الكلية سنة 1974 أصبحت تلك النسبة 17ر7% سنة 1975 .

ب - لكن أيضا فان تلك الهجرة لا تتجه كليا الى الصناعة بل تتجه في أغلبها الى قطاع التوزيع والخدمات : نلاحظ التزايد المستمر لنسبة العمالة في هذا القطاع الأخير . حيث تستقطب العمالة التي تتخلص منها الزراعة أو الصناعة ، فعلى سبيل المثال بقيت نسبة العمالة في الزراعة فيما بين 1970/71 ، 1973 من 47ر7% الى 47% (أي بنسبة 0ر7%) ونقصت

جدول رقم (2)

الحماية وتوزيعها النسبي على القطاعات المختلفة

1 9 7 6		1 9 7 5		1 9 7 4		1 9 7 3		1 9 7 2 / 1 9 7 1		1 9 7 1 / 1 9 7 0	
%	عدد بالآلاف	%	عدد بالآلاف	%	عدد بالآلاف	%	عدد بالآلاف	%	عدد بالآلاف	%	عدد بالآلاف
43,9	4223,9	45,2	4202,3	46,6	4212,4	47,0	4163,6	47,2	4094,7	47,7	4056,9
12,3	1209,5	12,3	1136,3	12,7	1149,5	12,5	1112,4	12,6	1094,3	12,4	1052,6
4,5	434,0	4,5	423,0	3,5	315,2	3,4	302,3	4,1	359,7	4,3	365,3
0,5	47,0	0,4	41,2	0,4	33,3	0,4	35,3	0,4	33,9	0,4	30,4
17,6	1690,5	17,7	1651,0	16,6	1578,0	16,3	1450,0	17,2	1437,9	17,1	1449,0
61,5	5914,4	62,9	5853,3	63,2	5715,4	63,3	5613,3	64,4	5532,6	64,3	5505,9
4,4	422,1	4,5	413,9	4,5	405,0	4,5	401,3	4,5	333,5	4,4	374,5
10,5	1016,4	10,0	925,0	9,3	868,2	9,3	864,3	9,5	823,3	9,5	815,6
14,9	1433,5	14,5	1343,9	14,3	1253,2	14,3	1266,1	14,0	1217,4	13,9	1190,1
1,5	144,0	1,5	142,4	1,5	139,1	1,6	136,0	1,6	137,4	1,6	137,0
0,5	53,4	0,5	47,0	0,5	43,0	0,5	41,5	0,4	37,1	0,4	35,5
21,6	2077,9	20,6	1910,5	20,5	1853,1	20,3	1800,3	19,6	1697,0	19,3	1637,5
23,6	2275,3	22,6	2099,9	22,5	2035,2	22,4	1979,8	21,6	1871,5	21,3	1810,0
100	9623,2	100	9297,6	100	9033,3	100	8859,7	100	8671,5	100	8350,60

المصدر : النشرة الاقتصادية لشبكة الأهلبي المصري ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد الأول 1973 ، ص 127-130.

أيضا في نفس الفترة نسبة العمالة الصناعية بما يعادل 3.0%
 بينما زادت تلك النسبة في قطاعي التوزيع والخدمات
 بمقدار 1.5% .

جـ - انه في جميع الأحوال التي تنقصر فيها نسبة استيعاب الزراعة
 للعمالة ، سلاحظ ارتفاع نسبة مشاركتها في تكوين الدخل
 المحلي الاجمالي . وهذا يؤكد ما سبق وتوصلنا اليه من
 استيعاب الزراعة لعمالة زائدة .

(2) بالرغم من ضعف مشاركة الصناعة في استيعابها للعمالة الا أنها
 تشارك في تكوين الدخل المحلي بنسبة معادلة تقريبا لمشاركة
 الزراعة : في سنة 1976 على سبيل المثال كانت نسبة العاملين
 في الصناعة أقل بمرتين ونصف عن نسبة العاملين في الزراعة الا أن
 مشاركة الصناعة في تكوين الدخل في نفس السنة تزيد في الصناعة
 بقليل عن الزراعة (2.9% في الصناعة ، 2.3% في الزراعة) .

3 - عدد المؤسسات والقيمة المضافة :

البيانات الواردة في الجدول رقم (3) يمكن أن نتبين في التعرف على
 درجة تركيز الصناعة من وجهة نظر عدد المؤسسات القائمة بها من جهة ، والأهمية
 النسبية التي يتمتع بها قطاع الصناعة التحويلية في الانتاج الصناعي من جهة
 أخرى . لكن ينبغي قبل ذلك الاشارة الى أن البيانات الواردة في
 الجدول المذكور لا تحكم بدقة عدد المنشآت القائمة في الصناعة في مصر ،
 ذلك أن تلك البيانات اعتمدت على احصاءات المؤسسات الصناعية التي يزيد
 عدد العاملين فيها عن 25 عامل فأكثر . انها بذلك تهمل
 المنشآت " الصغيرة " وهي الغالبة في مصر مثلها مثل باقي

جدول رقم (3 - أ)
عدد المؤسسات واجمالي الناتج والقيمة المضافة في القطاع المصنعي

القيمة المضافة (بالألف جنيه هـ)	القيمة المضافة (بالألف جنيه هـ)			اجمالي قيمة الناتج (بالألف جنيه هـ)			عدد المؤسسات			السنة
	المجموع	تحويلية	استخراجية	المجموع	تحويلية	استخراجية	المجموع	تحويلية	استخراجية	
626937	561730	65257	1337295	1315461	71334	2531	2499	32	1970	
699386	635456	64330	1503533	1434439	69149	2434	2402	32	1971	
744545	692371	52074	1619422	1564330	55042	2502	2471	31	1972	
743056	700343	42213	1654259	1603413	44341	2503	2473	30	1973	
1031325	942505	139320	2140236	195315	141971	2473	2443	30	1974	

المصدر: المشرة الاقتصادية لهذه الاهلي المصري، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الاول 1973، ص 111-113.
ملحوظة: الأرقام تغطي جميع مدخلات القوائم الخام والمواد التي تقسم 25 فأكبر من المشتتات

جدول رقم (3 - ب)
التوزيع النسبي للجدول السابق

القيمة المضافة			القيمة المضافة			اجمالي قيمة الناتج			عدد المؤسسات			السنة
المجموع	تحويلية	استخراجية	المجموع	تحويلية	استخراجية	المجموع	تحويلية	استخراجية	المجموع	تحويلية	استخراجية	
100	39,6	10,4	100	34,3	5,2	100	93,7	1,3	100	93,7	1,3	1970
100	90,3	9,2	100	95,4	4,6	100	93,7	1,3	100	93,7	1,3	1971
100	93,0	7,0	100	96,6	3,4	100	93,3	1,2	100	93,3	1,2	1972
100	94,3	5,7	100	97,3	2,7	100	93,3	1,2	100	93,3	1,2	1973
100	37,1	12,3	100	98,4	6,6	100	93,3	1,2	100	93,3	1,2	1974

(1) بندان الحائز الثالث . ومن جانب آخر ينبغي الإشارة إلى أن معيار عدد المؤسسات ليس له من قيمة في حد ذاته إلا بصفة هامشية ، ذلك أن الحبرة بمعدل الحاملين في المؤسسة أو بحجم رأس المال : على سبيل المثال يمكن أن تشمل إحدى المؤسسات على 25 عامس وتحتسب مؤسسة مثمها مثل مؤسسة أخرى يحص بها 10 آلاف عامس (2) .

ولكن ومع هذه التحفظات يمكننا أن نواصل تحليلنا الذي للخمر نتائجه في الآتي :

تعتمد الصناعة المصرية على الصناعات التحويلية سواء من وجهة نظر عدد المؤسسات أو إجمالي قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة المتولدة عن الصناعة : أما تمثل عدد المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية أكثر من 93% من مجموع المؤسسات الصناعية ، بينما تمثل المؤسسات الصناعية الاستخراجية أقل من 1% .

(1) مابرو ورضوان عرضا دراسة مفيدة في هذا الشأن . ولقد أوضحا أهمية تلك الصناعات الصغيرة في مصر . وتوضح تلك الدراسة أن الصناعات الصغيرة (التي يعمل فيها من 1 — 9 عمال والتي تقوم على الأخر بإنتاج الملابس ، الأثاث ، إصلاح السيارات ، الخبز ، الصناعات التقليدية . . . الخ) تشارك في 1967 بنسبة 157% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية وتستوعب حوالي 327% من العمالة الصناعية . وتتجه تلك الصناعات لإنتاج عدد قليل من السلع الاستهلاكية . وتكتسب صناعة الملابس والخبز والأحذية والأثاث النصيب الأكبر في توليد القيمة المضافة الإجمالية من تلك الصناعات الصغيرة إذ تشارك وحدها بمقدار 44% من إجمالي القيمة المضافة في هذا القطاع . (أنظر : روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع في مصر 1933 — 1973 ، أكسفورد ، 1976 ، ص 113 — 129 (باللغة الانكليزية) .

(2) في آخر الخطة الخمسية الأولى مثلاً كانت ثلاث شركات للمخزول والتسيج تملك خمس عدد المفازل وتشغل أكثر من ثلث عمال القطاع ، وفي نفس التاريخ كانت سبع شركات تملك 70% من المفازل ويحصى بها أكثر من نصف عمال القطاع . وكانت صناعة السكر والتكرير قاصرة على شركة واحدة ضخمة .

ب - متوسط نصيب الصناعة التحويلية في مجمل الانتاج الصناعي هو 5ر5 % في الفترة ما بين 1970 - 1974 . بينما هذه النسبة للصناعة الاستخراجية 4ر5 % في نفس الفترة .

ج - تشا رك الصناعة التحويلية في نفس الفترة بنسبة متوسطة مقدارها 91% من مجمل القيمة المضافة في الانتاج الصناعي ، بينما تبلغ النسبة المتوسطة في القطاع الاستخراجي 9 % .

4 - التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى الوطن :

ان هذا المؤشر الأخير يفيدنا في التعرف على مدى التوازن الجغوى فيما يخص توطين الصناعة ، وبالتالي مدى ما ينتج عنها من فروق بين الريف والامدية ، والتقسيم المضمون به في الجدول رقم (4) اعتمد على جميع المدن الرئيسية على حدة (وتشمل محافظات القاهرة والاسكندرية ودرسة) والاسماعيلية والسويس ومحافظات الحدود مع ملاحظة أن تلك الأخيرة تكتسي أهمية من كونها مكان تركيز الصناعات الاستخراجية (وكن من محافظات الوجه البحرى) وتشمل دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة) ومحافظات الوجه القبلي (الجيزة ، بني سويف ، الفيوم ، امليا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان) على حدة (1) .

من الجدول رقم (4) المذكور يمكن أن نستخلص بعض الملاحظات :

1 - القاهرة الواضحة هي تركز ما يزيد عن 50% من المؤسسات الصناعية في المدن . من خلال الخمس سنوات التي يشملها الجدول نستطيع أن نخرج بالمتوسطات المثوية التالية :

(1) عدد المدن بالوجه البحرى في احصاء 1966 كان 63 مدينة وعدد القرى به 2369 قرية ، أما الوجه القبلي فيشم 56 مدينة ، وعدد قراه 1664 قرية . وتبلغ النسبة المثوية لعدد سكان الوجهين القبلي والبحرى 77 % من جملة السكان ، منهم 13% يعيشون في مدن الوجهين ، 59 % في القرى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحياء .

جدول رقم (4 - أ)
التوزيع الجغرافي للصدامة

اجمالي قيمة الانتاج (بالآلف جنيه)				عدد المشتغلين			عدد المؤسسات			السنة
وجه قبلي	وجه بحرى	المدن	القبلي	وجه قبلي	وجه بحرى	المدن	وجه قبلي	وجه بحرى	المدن	
361323	371129	654333	101191	206490	300202	455	736	1290	1970	
334706	415935	702397	103233	215566	308724	417	733	1273	1971	
415760	440347	763315	103913	217221	305061	436	764	1302	1972	
442551	452033	759620	117110	213512	314310	460	764	1273	1973	
607321	533037	994423	133310	242321	364334	443	750	1275	1974	

المصدر : الشجرة الاقتصادية للهيك الأهللي المصري ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، 1973 ، ص 111 - 115 .
ملحوظة : (1) الأرقام تغطي جميع ممتلكات القطاعين الحام والخامس التي تضم 25 فاكتر من المشتغلين
(2) المدن تشمل محافظات الحدود .

جدول رقم (4 - ب)
التوزيع النسبي للجدول السابى . ق

اجمالي قيمة الانتاج				عدد المشتغلين			عدد المؤسسات			السنة
المجموع	القبلي	بحرى	المدن	المجموع	القبلي	بحرى	المجموع	القبلي	المدن	
100	26ر0	26ر3	47ر2	100	16ر6	34	49ر4	100	51	1970
100	25ر6	27ر7	46ر7	100	17ر1	34ر1	43ر3	100	52ر4	1971
100	25ر7	27ر2	47ر1	100	17ر3	34ر4	43ر3	100	52ر1	1972
100	26ر7	27ر3	46ر0	100	13	33ر6	43ر4	100	51ر1	1973
100	23ر4	25ر1	46ر5	100	13ر1	32ر7	49ر2	100	51ر6	1974

البيان	مدن	بحرى	قبلي
المتوسط العام لعدد المؤسسات	51ر7	30ر5	17ر3
المتوسط العام لعدد المشتغلين	48ر3	33ر3	17ر4
المتوسط العام لاجمالي الانتاج	46ر7	26ر3	26ر5

وما يسترعي الانتباه أن محافظات الوجه القبلي تشارك في الانتاج ما يزيد عن ربع اجمالي الانتاج الصناعي ، في حين لا تستوعب الا 8ر17% من عدد المؤسسات وتستخدم 4ر17% من اجمالي المشتغلين (ان هذا يؤكد أن الخبرة بحجم المؤسسة وعلى سبيل المثال نذكر أن مصانع الحديد والصلب ومصانع السكر تدخل في النطاق الاقليمي للوجه القبلي) . واذا قارنا ذلك بالوجه البحرى نجد أنه يستخدم 3ر33% من العمالة بينما انتاجه يعادل تقريبا انتاج الوجه القبلي .

أما عن المؤسسات المدن التي تحتضن أكثر من 50% من عدد المؤسسات فليسها تشارك في تكوين 7ر46% من اجمالي الانتاج وتستخدم 3ر40% من المصانع .

2 — ان تلك الأرقام لا ينبغي أن تدسنا حقيقة ما سبق وذكرناه من أن الشكـل الحالي سواء للصناعة أو لتوطينها وتوزيعها بين مدى وقرى الجمهورية ليس وليد سياسات حالية ولكنه وبصورة أدنى نتاج لتطور عرفتة الصناعة وخاصة في الفترة ما بين 1952 — 1970 والتي كانت السياسات المطبقة وقتها تسعى الى تقليل الفوارق الجمهورية بين الريف والمدينة عن طريق إنشاء بعض المصانع في المدن والقرى المعزومة الأمر الذي يحكر الصورة الحالية . تلك الصورة التي لا تكتمل الا بعد عرض الاتجاهات الحالية ، فيما يخص توطين الصناعة ، والتي سيمكن تتبعها من خلال المشروعات الصناعية الحديثة الجارى انشاؤها من خلال ما يسمى " بالخطوة " .

ان ما عرضناه حتى الآن يبين لنا الحقائق التالية :

أ - ان الصناعة في مصر ما زالت تلعب دورا ثانويا سواء فيما يخص استيعابها للعمالة أو مشاركتها في تكوين الدخل المحلي وأن الزراعة تبرز كقطاع مسيطر من وجهة نظر استيعابه للعمالة .

ب - ان أغلب الفروع الصناعية تتركز في المدن في حين ينتشر ما يقل عن 50 % في المحافظات الأخرى .

ج - بالرغم من الوزن النسبي الضعيف لدور الصناعة في مصر ، فإن هذا الدور يتكفل به فرع الصناعات التحويلية بصفة أعمق .

ان ذلك يعود لنا الى مستوى آخر من التحليل يخص التصرف على مكونات القطاع الصناعي في مصر .

المبحث الثاني

التركيب البليوى للصناعة في مصر

يمكن عرض التركيب البليوى للصناعة باحدى الطريقتين الآتيتين :

1 - تقسيمها الى صناعات استهلاكية ووسيلة ورأسمالية . وابتداء للتصنيف المعمول به في مصر يشمل كل فرع الصناعات التالية :

أ - فرع الصناعات الاستهلاكية : يشمل الأغذية ، المشروبات ، الدخان ، النسيج ، الملابس ، الأثاث ، المطبوعات والنشر ، الجلود ، الكاوتشوك .

ب - فرع الصناعات الوسيطة : ويشمل ، الأخشاب ، الأوراق ، منتجات كيمياوية ، منتجات بترولية ، منتجات غير معدنية ، منتجات معدنية أساسية ، ومنتجات معدنية .

ج - فرع الصناعات الرأسمالية : ويشمل ، معدات غير كهربائية ، معدات كهربائية ، ووسائل نقل .

2 - الطريقة الثانية ، تعتمد على التفرقة ما بين فرع الصناعات الاستخراجية وفرع الصناعات التحويلية أساسا ، وسوف نأخذ بهذا التقسيم للاعتبارات التالية :

أ - ان المتوفر من البيانات والاحصائيات لا يسمح لنا بتحديد أنواع المنتجات المختلفة واستعمالاتها بين استعمال لهماي أو وسيط . وأغلب المنشور من بيانات عن الصناعة ، في متناول يدينا ، يقسمها طبقا للطريقة الثانية .

ب - ان الغرض من التقسيم الأول يهدف في الأساس ايضا حجم الصناعات الرأسمالية بالنسبة للصناعات الاستهلاكية . والمصروف أن مصر اعتمدت في التصنيع على استراتيجية احلال الواردات التي

انطلقت من نمط الاستهلاك القائم واعتبرته محطة وأساس لتحديد نوعية الانتاج الصناعي الأمر الذي أدى الى البدء بالصناعات الاستهلاكية . والمصروف كذلك أن مصر لم تستطع أن تتخطى مرحلة تلك الصناعات والتوجه للصناعات الوسيطة كما تشرى استراتيجية احلال الواردات أصلاً . ان تناول هذا الموضوع سيكون مجال بحثنا في الفصول التالية ، ولكن ما يهمنا الآن هو توضيح أن مجرد الإشارة لاختيار استراتيجية احلال الواردات يكفي في حد ذاته ، مؤقتاً ، اذا كان الهدف التصرف على حجم الصناعات الاستهلاكية ، أما عن الصناعات الرأسمالية فان الأخذ بالطريقة الثابتة أيضاً سيوضح لنا ، الى حد ما ، حجم ونقل تلك الصناعات . ذلك لأن ما سنعرضه من بيانات سيتضمن فرع الصناعة الهندسية (باعتبارها احدى مكونات الصناعة التحويلية) وهذا الفرع يشمل في الأصل الصناعات الثقيلة والتي تتضمن الصناعات المعدنية والكهربائية والغير كهربائية (ميكانيكية) ووسائل النقل .

واذا أردنا أن نعطي صورة اجمالية عن مكونات الصناعة فان الجدول رقم (5) يوضح لنا الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية حيث تمثل أكثر من 30% من جملة الانتاج الصناعي ، وتمثل صناعتي الخزل والمنسج والمواد الغذائية حوالي 50% من جملة هذا الانتاج . ومن جهة أخرى فان الصناعات الهندسية الثقيلة (تمثل 4ر13% من جملة الانتاج الصناعي سنة 1975 .

أما الصناعات الاستخراجية فالها تشارك بمقدار 14% من جملة الانتاج الصناعي في سنة 1975 يبلغ نصيب الصناعات البترولية منها 4ر13% .

ان تلك الصورة اجمالية في حاجة الى تفصيل أكثر يوضح الفروع الصناعية لكن من قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية ، لذلك سنعرض الآن نبذة أولاً عن الصناعات الاستخراجية ، وتشمل :

توزيع قيمة الإنتاج الصناعي بين الصناعات المختلفة

بملايين الجنيهات

1 9 7 5			1 9 7 4			1 9 7 3			القيمة	الصناعات
%	القيمة		%	القيمة		%	القيمة			
24,0	639,0	25,2	594,9	27,2	543,4	أولاً : الصناعات التحويلية النزل والنسيج الغذائية المنسوجة (1) الكيميائية (2) البناءية والأخشاب والحارريات				
25,7	737,4	27,3	645,0	29,6	593,1					
13,4	333,2	12,7	301,1	12,3	245,0					
14,5	416,3	13,1	309,9	12,2	244,5					
5,0	143,3	5,1	121,4	5,4	103,0					
32,6	2370,3	33,4	1972,3	36,7	1734,3	جملة الصناعات التحويلية				
13,4	335,7	12,3	290,3	3,9	179,0	ثانياً : الصناعات البترولية				
0,6	13,0	0,7	15,3	0,4	7,6	ثالثاً : الصناعات المعدنية				
3,4	93,0	3,6	85,3	4,0	79,3	رابعاً : الطاقة الكهربائية المولدة				
100	2872,0	100	2363,3	100	2000,3	الإجمالي				

(1) تشمل الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية

(2) تشمل الصناعات الجلدية

المصدر : تقرير اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوي ، 1976 ، ص 44.

- 1 - صناعة البترول
- 2 - صناعة التعدين (المناجم)
- 3 - صناعة المحاجر

ثم يلي ذلك بحرف أهم فروع قطاع الصناعات التحويلية ، وهي :

- 1 - الصناعات المعدنية
- 2 - الصناعات الهندسية
- 3 - الصناعات الخشبية
- 4 - صناعة الخزل والنسيج والتجهيز
- 5 - الصناعات الكيماوية
- 6 - الصناعات الغذائية

أولا - قطاع الصناعات الاستخراجية (1)

1 - صناعة البترول :

بدأ إنتاج البترول في مصر منذ سنة 1903 ، وفي الواقع ان إنتاج مصر ولا يمثل سوى 0.6% من مجمل الإنتاج العالمي في سنة 1975 : بلغ إنتاج البترول الخام (بما في ذلك حقول سيناء) 15750 ألف طن متري من مجمل الإنتاج العالمي الذي بلغ في نفس العام 2702140 ألف طن متري . ولقد بدأت تلك الصناعة تعرف نشاطا ملحوظا خلال الثمانين والتائين لحرب أكتوبر 1973 ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي اذ تم إبرام ثلاثين اتفاقية بترولية مع عشرين من الشركات الدولية المختلفة الجنسيات (12 أمريكية ، 6 أوروبية ، واحدة برازيلية ، وأخرى يابانية) . وتضمن كلها ، بالإضافة الى اثلاث شركات المشتركة والشركة الوطنية ، في مجال البحث والإنتاج . وتزيد مساحة مناطق بحثها عن 200 ألف كيلومتر مربع وتغطي كل مياه خليج السويس ومعظم مياه

(1) جميع الإحصاءات مستخرجة من الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ، إلا اذا أشير بخلاف ذلك .

- 1 - صناعة البترول
- 2 - صناعة التعدين (الملاحم)
- 3 - صناعة المحاجر

ثم لبي ذلك بعرض أهم فروع قطاع الصناعات التحويلية ، وهي :

- 1 - الصناعات المعدنية
- 2 - الصناعات الهندسية
- 3 - الصناعات الخشبية
- 4 - صناعة الخزل والنسيج والتجهيز
- 5 - الصناعات الكيماوية
- 6 - الصناعات الغذائية

أولا - قطاع الصناعات الاستخراجية (1)

1 - صناعة البترول :

بدأ إنتاج البترول في مصر منذ سنة 1903 ، وفي الواقع ان انتاج مصر ولا يمثل سوى 0.6% من مجمل الانتاج العالمي في سنة 1975 : بلغ انتاج البترول الخام (بما في ذلك حقول سيناء) 15750 ألف طن متري من مجمل الانتاج العالمي الذي بلغ في نفس العام 140 2702 ألف طن متري . ولقد بدأت تلك الصناعة تعرف نشاطا ملحوظا خلال الحامين التاليين لحرب أكتوبر 1973 ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي اذ تم ابرام ثلاثين اتفاقية بترولية مع عشرين من الشركات الدولية المختلفة الجنسية (12 أمريكية ، 6 أوربية ، واحدة برازيلية ، وأخرى يابانية) . وتعمل كلها ، بالإضافة الى الثلاث شركات المشتركة والشركة الوطنية ، في مجال البحث والانتاج . وتزيد مساحة مناطق بحثها عن 200 ألف كيلومتر مربع وتغطي كل مياه خليج السويس ومعظم مياه

(1) جميع الإحصاءات مستخرجة من الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ، الا اذا أشير بخلاف ذلك .

البحر الأحمر والدلتا برا وبحرا ومناطق كبيرة في الصحراء الغربية ووادي النيل .
ولقد بلغ عدد الاكتشافات الجديدة خلال عام 1975 أربعة حقول زيت وغاز
منها حقل غازات براستبرو في الصحراء الغربية وثلاثة حقول زيت في منطقة
خليج السويس منها حقل واحد بالمنطقة البحرية وحقلان بالمنطقة البرية .

ويبلغ عدد الحقول المنتجة في سنة 1975 واحد وعشرون حقلًا تتبع
الشركات التالية : العامة 10 حقول ، الشرقية 2 حقل ، جابكو 3 حقول ،
وبيكو 2 حقل ، فيكو 1 حقل ، جابكو 3 حقول .

أما عن الغاز الطبيعي ، فقد تم انتاجه لأول مرة في فبراير 1975 من
حقل غاز أبو ماضي وبلغ الانتاج في العام الأول 310 44 ألف متر مكعب
(أذا الجدول رقم 6) ، وبعد هذا الحقل مشروع سداد طالغا باحتياجاته
من الغازات . ولقد تم إقامة خط أنابيب طالغا / المحلة لسد حاجة شركات
المحطة الكبرى من الغازات . ولقد تم كذلك حفر أربعة آبار في منطقة أبو
المراديق وجميعها منتجة للغاز .

وبناراً لمصنف انتاج مصر من زيت البترول الخام فإن هذا الانتاج لا يكفي
لسد احتياجاتها حيث استوردت مصر في سنة 1975 أكثر من 3ر2 مليون طن
من الخام وكذلك من البنزين والكبروسين . أما فيما يخص الدولار والمجازوت
فقد تكفل الانتاج في 1975 بسد حاجات البلاد وتم تصدير 248 ألف طن .

جدول رقم (6)

كمية الانتاج من المنتجات البترولية

1	9	7	5	1	9	7	4	الوحدة	
13410				3539				ألف متر مكعب	(أ) انتاج زيت البترول الخام
44310				--				ألف متر مكعب	(ب) فاسازات طبيعية
1335				1137				ألف طن متري	(ج) منتجات معامل تكرير البترول
1292				1323				ألف طن متري	بنزين ونافتا
1380				1155				ألف طن متري	كيروسين وتريبايسين
4263				2351				ألف طن متري	سولار
444				330				ألف طن متري	ممازوت
									أخرى وتشمل
									(بوتاجاز ، ديول ، أسفلت ، زيوت وأخسوي)
3719				6901				ألف طن متري	جملة منتجات معامل التكرير

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء .

2. صناعة التعدين (استخراج الفلزات) :

أهم منتجاتها خام الحديد ويكفي للاستهلاك المحلي لصناعة الحديد والصلب، ويأتي بعد ذلك الفوسفات الذي يصدر منه حوالي 20 % . والجدول التالي يوضح أهم خامات المناجم المنتجة خلال عامي 1974 و 1975 .

جدول رقم (7)

الانتاج من خامات المناجم خلال عامي 1974/1975

التيار	1 9 7 4		1 9 7 5	
	ألف طن	ألف جنيه	ألف طن	ألف جنيه
فوسفات	5069	27362	5363	4342
حديد	10321	39064	10363	32604
تلك	39	1577	44	1763
مجموع	49	1434	36	1074
مينة دها تومين	16	192	16	192
كاولين	253	3296	334	422
أخرى (1)	139	1547	113	2152
المجموع	—	25022	—	3543

المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات

التعدينية في اتحاد الصناعات ، مصدر سابق

(1) تشمل : فلسبار ، فوسفبار ، كروم ، باريت ، كوارتز ، ميكسا ،

أكاسيد ملونة ، اسبستوس ، وتيرموكليت ، وكذلك تشمل الجرافيت

بالنسبة لعام 1975 .

وفي إطار صناعة التعدين أيضا ، نذكر الانتاج من الأملاح التبخرية ،

كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (3)

الانتاج من الأملاح المعدنية خلال عامي 1974/1975

1 9 7 5		1 9 7 4		البيان
ألف جنيه	ألف طن	ألف جنيه	ألف طن	
217 6ر9	621 4ر4	155 9ر6	43 5ر2	ملح (خشن ، ناعم مائدة ، مكرر ، محلي)
5 6ر5	4ر0	21 9ر9	15ر7	كبريتات الصوديوم
17ر0	4ر0	17ر0	4ر0	سلفات البرون
22 50ر4	—	17 9 6ر5	—	الجملة

والجدير بالذكر أن مصر تصدر حوالي 16% من الملح إلى بعض الدول

الافريقية والاشتراكية (في 1975 صدرت 10151 طن من انتاجها البالغ

621 335 طن) .

3 - انتاج مواد المحاجر :

بلغ قيمة انتاج مصر من مواد المحاجر سنة 1975 مبلغ 7 337 ألف جنيه

ويشمل هذا الانتاج الحجر الجيري والرمل والصلب والخفاف والندولوميت ، الرمل

الجبلي ورمل زجاج ومسابك ويلي ، وأتربة كفرية ، وزلط وثرثرة زلطية ، وطفلة وطينات

وجبس التشكيل والتشييد والزراعي والخام ، والبازلت ، ومنتجات انكسارات وأحجار

الزينة .

ثانياً - الصناعات التحويلية

ننظر للأهمية النسبية لهذا القطاع من الصناعة المصرية ، فإن دراسته تعطي دراسة الصناعة في مصر . ويتوزع هذا القطاع بإنتاج حوالي 450 سلعة صناعية (ما بين استهلاكية ، ووسيلة استثمارية) في 1974 . تنتج منها صناعة النسيج والتسليم 60 سلعة ، والصناعات الغذائية 73 سلعة ، والصناعات الكيماوية 129 سلعة ، والصناعات الهندسية والالكترونية 91 سلعة ، ومواد البناء والخراريات 47 سلعة ، والصناعات المعدنية 33 سلعة (1) .

وسنعرض الآن بشيء من التفصيل لفرع هذا القطاع .

1 - الصناعات المعدنية :

يشمل هذا الفرع الصناعات المعدنية الحديدية والصناعات المعدنية غير الحديدية :

أ - الصناعات المعدنية الحديدية :

أهم صناعة في هذا الفرع هي صناعة الحديد والصلب ، ولقد كانت مصر أولى البلدان العربية التي يتم فيها إقامة صناعة الحديد والصلب لإنتاج حديد التسليح والألابيب استخداماً للخردة المحلية والمستوردة . ولقد أنشئ أول مصنع بها سنة 1947 . وتلا ذلك إنشاء وحدات أخرى غير متكاملة في مصر والجزائر . ولم تنشأ المصانع المتكاملة في البلاد العربية إلا منذ 1956 حيث أنشئ أول مصنع للحديد والصلب في مصر تلاه إنشاء مصنعين متكاملين في

(1) مجلة التنمية الصناعية ، العدد 13 ، أبريل 1974 ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية .

بالإضافة إلى أن الطاقة التصميمية لوحدة الدرفلة في مصر بلغت سنة 1976 بلغت 30 ألف طن (1). أما من حيث الإنتاج ، فالجدول رقم (9) يبين أهم منتجات تلك الصناعة والذي بلغ قيمة إنتاجها في 1975 مبلغ 684 63 ألف جنيه .

بـ الصناعات المعدنية غير الحديدية :

يبين الجدول رقم (10) أهم الإنتاج والذي بلغ قيمته في 1975 مقدار 28732 ألف جنيه . ونذكر بالذكر منتجات مجمع الألمونيوم والذي تبلغ طاقته الإنتاجية 100 طن / يوم في 1975 من خام الألمونيوم والمستهدف الوصول إلى الطاقة الكلية في نهاية عام 1977 ، ولقد وصلت درجة نقاوة المعدن إلى 99.9 % .

2ـ الصناعات الهندسية :

يشمل هذا القطاع فروع الصناعات المعدنية والآلات الخيرية كهربائية والآلات الكهربائية ووسائل النقل . وسنحاول أن نعرض لأهم تلك المنتجات .

أـ الصناعات المعدنية :

تقوم المصانع المصرية بإنتاج العديد من تلك المنتجات ويشارك في إنتاجها كل من القطاع العام والخاص . وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ، وبعد تطبيق سياسة الانفتاح ، ارتفاع ملحوظ في إنتاج بعض تلك الصناعات والناج عن توفر الخامات المستوردة إما عن طريق السوق الموازية أو عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة . ولكن ومن جهة أخرى فإن بعض المنتجات الأخرى انخفضت بشكل ملموس (راجع الجدول رقم 11 - أ) نتيجة منافسة البضائع الأجنبية لها نظرا لانفتاح السوق المصرية بتلك البضائع .

(1) أثار المؤتمر المصري للحديد والصلب ، الأوراق الخلفية ، الجزائر 1973 .

جدول رقم (9)

أهم انتاج الصناعات المعدنية الحديدية (الأساسية)

1 9 7 5		1 9 7 4		المصنف
ألف جنيه	ألف طن	ألف جنيه	ألف طن	
5735	37ر7	3649	24ر1	قطاعات خفيفة
302	3ر3	193	2ر4	ك تسيل
9007	63ر1	7390	54ر2	قطاعات ثقيلة
9555	55ر9	2965	17ر9	مناج مدرقل ومسحوب على الساخن
970	0ر9	252	0ر5	حبال صلب
33072	253ر1	3640	261ر7	حديد تسليح وحديد مبروم
399	4ر9	961	5ر3	مواسير ضغط عالي ولوازمها
4094	11ر9	1191	10ر4	مواسير زهر صحية
63634		47244		الجملة

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية : مصدر سابق

جدول رقم (10)

أهم انتاج الصناعات المعدنية غير الحديدية (الأساسية)

1 9 7 5		1 9 7 4		الوحدة	المصنف
قيمة ألف جنيه	كمية	قيمة ألف جنيه	كمية		
1357	372	1505	1104	طن	رقائق ألمونيوم
153	6516	113	5115	ألف ألبوية	أنابيب الألمونيوم
4745	—	3597	—	بالقيمة	مسبوكات وقوالب رصاص
917	1710	920	1737	طن	أكاسيد رصاص
625	—	633	—	بالقيمة	معادن شميلة
					درقنة وكبس وسحب
17930	19672	19672	17624	طن	معادن غير حديدية
25732		22543			الجملة

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية ، مصدر سابق

(35)

جدول رقم (11 - أ)

أهم منتجات الصناعات المعدنية

الصف	الوحدة	1 9 7 3	1 9 7 4	1 9 7 5
أجهزة طهي بالهوتاجاز	ألف جنيه	1629	1777	1393
أختام رصاص	ألف جنيه	53	56	65
رشاشات النباتات	عدد	99	73	335
شبكة ممدد	ألف جنيه	126	151	172
لوف واسفلج صلب	ألف جنيه	159	159	192
ستائر معدنية	ألف جنيه	69	35	90
الموازين الطبية	ألف جنيه	1373	1500	1344
انشاءات معدنية	ألف جنيه	5309	6304	11747
أثاث معدني	ألف جنيه	5530	5752	7960
صاج مدهون بالنيلا	ألف جنيه	1002	1061	1169
عموات صفيح	ألف جنيه	2516	2568	2999
براميل صاج	ألف جنيه	1034	994	1615
شفرات حلاقة	ألف جنيه	326	345	311
طلمبات مياه دائرية	ألف جنيه	105	113	135
مواقد كيروسين	ألف جنيه	263	360	520
سوست ملابس	ألف متر	1240	1040	1216
أواني منزلية	ألف جنيه	6353	6910	7230
أواني نحاسية	ألف جنيه	573	313	1300
أوعية طهي تحت الضغط	ألف جنيه	141	4	(...)
دفايات بوتاجاز	عدد	610	390	—
أقفال شريط	ألف قطعة	252	153	72

المصدر : وزارة الصناعة

(...) بيانات غير متوفرة

ب - الصناعات الكهربائية :

في هذا المجال ينبغي الإشارة إلى تطور الطاقة الكهربائية في مصر حيث كانت تبلغ في سنة 1952 (أي قبل بناء مشروع السد العالي) 992 مليون كيلوات ووصلت في 1975 إلى 9793 مليون كيلوات أي بزيادة قدرها حوالي 900 % . أما عن قيمة إنتاج السلع الكهربائية خلال عام 1975 والتي يوضحها الجدول رقم (11 - ب) فقد وصلت إلى حوالي 39 مليون جنيه مصري سواء لتصنيع المنحولات الكهربائية أو الأجهزة المنزلية مثل أجهزة الراديو والتلفزيون واللمبات بأنواعها . وفي هذا الخصوص ينبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من الزيادة المضطردة في إنتاج الأجهزة المنزلية الكهربائية (شاحنات ، فساتين . . . الخ) إلا أن مقارنة ذلك بكمية المستورد من تلك الأجهزة يعكس نموذجاً استهلاكاً قائم حيث تفضل فيه الطبقات المحظوظة اقتناء تلك الأجهزة من النوع المستورد . فعلى سبيل المثال كانت كمية الشاحنات والمنحولات وأجهزة الراديو المستوردة عام 1974 هي على الترتيب 5093 ، 4823 ، 4557 وحدة وبلغت الكميات المستوردة من نفس السلع سنة 1975 وعلى الترتيب 11674 ، 7297 ، 53022 وحدة . إن هذا التطور المتصاعد في استيراد أمثال تلك السلع هو النتيجة الطبيعية لسياسة الانفتاح المصحوبة بحب اقتناء السلع الأجنبية الأمر الذي سيكون له أثره السلبي على الصناعة المصرية في هذا المجال .

ج - الآلات الخيرية كهربائية بوسائل النقل :

يشمل هذا الفرع إنتاج ماكينات الخياطة وقطع غيار السيارات والمحركات بأنواعها المختلفة وآلات النورث من مخارط ومثاقب وعدد . . . الخ . كما يشمل أيضاً إنتاج وسائل النقل من السكك الحديدية وعربات النقل وعربات الركوب الخاصة . . . الخ (أنظر الجدول رقم 11 - ج) . ولقد بلغت قيمة الإنتاج في تلك الصناعات 662 مليون جنيه في 1975 . إن أهمية هذا الفرع تعود إلى كونه المنتج للحدود والآلات الميكانيكية وآلات النورث الخاصة للصناعة من جهة ،

جدول رقم (11 - ب)
أهم المنتجات للصداعات الكهربائية

1 9 7 5	1 9 7 4	1 9 7 3	الوحدة	الوصف
9793	8530	7979	مليون كيلوات	الطاقة الكهربائية
45000	40000	39000	عدد	دفايات كهربائية
(1) 1996	157000	143000	عدد	أجهزة راديو ترانزستور
			عدد	أجهزة راديو عادية
(1) 673	2606	2229	عدد	أجهزة تكييف الهواء المنزلية
436772	390370	416600	ك. ف. أ.	المحولات الكهربائية
109	55	39	ألف قطعة	ثلاجات كهربائية
43941	30066	25814	عدد	غسالات كهربائية
23210	17943	16737	طن	أسلاك وكابلات كهربائية
100	125	93	ألف جنيه	كباين مساعد كهربائية
(...)	453	462	ألف قطعة	بطاريات سائلة للسيارات
(1) 5336	99901	39637	ألف قطعة	بطاريات جافة
22000	20000	16500	ألف قطعة	مصابيح كهربائية
133	53	71	ألف جنيه	مواسير عازلة كهربائية
(1) 7035	63132	49120	عدد	أجهزة تليفزيون
1267	1719	1636	خلية	لوحات توزيع كهربائية
1069	917	330	ألف جنيه	عدد تليفونية
150	34	30	ألف وحدة	هوائي ودليل هوائي للتليفزيون
341	260	(2) 500	ألف جنيه	مبردات مياه

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية ووزارة الصناعة

(2) عدد

(1) ألف جنيه

جدول رقم (11 - ج)

أهم منتجات الصناعات الميكانيكية . . . (ألف جنيه)

النسبة المئوية 1975	1975	1974	الصف
			أولاً : صناعة المخارط وآلات الورش
0ر3	172	163	معدات رصف الطرق
0ر1	100	44	دواليب حلاقة ولوازمها
0ر4	250	210	معدات آلية وغير آلية زراعية
0ر2	126	103	مخارط وآلات الورش
0ر2	135	113	طلمبات دائرية
1ر2	733	633	المجموع
			ثانياً : وسائل النقل البرى
30ر3	20073	16961	سيارات ركوب
6ر6	4329	4043	سيارات أتوبيس
13ر5	3737	5765	سيارات لورى
7ر2	4723	3980	جرارات
6ر3	4031	1377	مقطورات
1ر6	1052	907	صناعة جسم الا أتوبيس واللىورى
7ر1	4637	4741	قطار غيار للسيارات والجرارات
1ر4	330	302	تيل فرامل ودبرياج
3ر7	2390	1745	يايات
73ر2	50957	40321	المجموع
			ثالثاً : مهمات السكك الحديدية
10ر3	6726	3700	عربات السكك الحديدية
0ر9	591	363	أجزاء ديزل وسكك حديدية وأكسات
11ر2	7317	4063	المجموع
			رابعاً : الدراجات والموتوسيكلات
1ر3	1133	960	دراجات
4ر3	2302	1646	موتوسيكلات
3ر3	2172	656	قطار غيار دراجات وموتوسيكلات
9ر4	6112	3262	المجموع

المصدر : وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية

ومن كونه الفرع الذى يمكن أن يتم من خلاله امداد الزراعة بالماكينات والجرارات من جهة ثانية . لكن الملاحظ أن الاهتمام الكبير موجه في هذا الفرع نحو انتاج سيارات الركوب ، إذ تمثل قيمة الانتاج منها قر 35% بالنسبة لمجمل الانتاج في الصناعات الميكانيكية في نفس الوقت الذى تمثل قيمة الانتاج من الجرارات قر 72% وصناعة المخارط وآلات الورش بكافة أنواعها لا تتعدى قر 12% من مجمل هذا الانتاج . أما بالنسبة للانتاج من الدراجات والموتوسيكلات الموجهة أساسا للاستهلاك الشعبي فتبلغ نسبته قر 6% . وبالنسبة لهذا الانتاج الأخير فمن المنتظر مواجهته بمنافسة حادة بعد اتمام عقد الانتاج المشترك المبرم مع اليابان . ان الحديث عن المنافسة المنتظرة لا يتسبب لنا المنافسة الشديدة التي تواجهها الصناعة المصرية بصفة عامة وصناعة عدد آلات التصنيع بصفة خاصة حيث تغزو الأسواق المصرية الآن آلات الورش والمخارط بالإضافة الى أن الورش تستطيع في ظل سياسة الانفتاح الحصول على حصة نقدية (اتفاقيات) والشراء من دول الاتفاقيات بالإضافة الى أن الجمارك تقوم بالمحاسبة في هذه الحالة على السعر الرسمي المحملة الأجنبية ويسمى بالسعر التشجيعي (1) .

3 - الصناعات الخشبية :

يشمل هذا القطاع صناعة الخامات الخشبية وصناعة منتجات الأخشاب سواء الموجهة نحو صناعة البناء والتشييد أو الموجهة نحو الاستعمال المنزلي (أثاثات منزلية . . . الخ) أو نحو فروع صناعية أخرى (بكر ومواسير الخشـبـلـ والديـبـج) . وفي الواقع أن دراسة هذا القطاع تذكرنا بما سبق توهمه عن الصناعات الصغيرة حيث تعتمد صناعة الأثاث في مصر على هذا النوع من الصناعات الصغيرة والتي تشتهر بها مدينة دمياط . ان من أهم ما يواجهه

(1) سعـود لأثر الانفتاح على الصناعة المصرية فيما بعد .

جدول رقم (12)

أهم منتجات الصناعات الخشبية

ألف جنيه

1 9 7 5	1 9 7 4	1 9 7 3	الوصف
2811	2606	2225	أولاً : صناعات الخامات الخشبية
2732	3057	2132	الأخشاب التركيبية
			الأخشاب الصناعية
13534	13395	17337	ثانياً : صناعة منتجات الأخشاب
21413	20735	13396	أخشاب المعمار
1037	920	347	أثاث خشبي
140	116	112	كراسي خشبية
153	143	141	أخشاب الباركيه
513	606	337	بكر ومواسير الخزل والسبيج
			فلسين
43388	46623	42077	الاجمالي

المصدر : وزارة الصناعة

أما عن الأصناف المستهلكة من القطن عن طريق المنازل المحلية فهي كالتالي في سنة 1975 : أقطان طويلة ممتازة 15ر9% من إجمالي الكمية المستهلكة ، والطويلة والمتوسطة 33ر6% ، والأقطان المتوسطة الثقيلة بما فيها الأقطان الأمريكية 50ر2% . ان ذلك يعني أن السياسة المصرية تفضل تصدير الأقطان الممتازة للحصول على النقد الأجنبي ويتم تشغيل المصانع بمصفية أساسية باستعمال الأقطان المتوسطة الثقيلة المحلية والمستوردة . ومع ذلك فان تصدير الأقمشة القطنية الشعبية التموينية (التي تباع عن طريق البطاقات) من إجمالي الإنتاج في عام 1975 بلغت 300 مليون متر أي بواقع 3 أمتار للفرد في العام . وهذا ينبغي الإشارة الى ملاحظتين : الأولى أن الكمية من الأقمشة الشعبية ما زالت قاصرة عن انوفاء بحاجة المستهلك ولذا نشأت التسوق السوداء نظرا لعدم كفاية الكمية ولأن أسعارها الجبرية تقل عن قيمتها الحقيقية . والثانية أن القطاع العام هو الذي يتحمل وحده عبء التسيير الجبري لجميع كمية الأقمشة الشعبية بالكامل .

ويأتي في المرتبة الثانية صناعة الصوف والألياف الصناعية . ويرتبط نشاط هذه الصناعة بالدرجة الأولى بمقدار حصص النقد الأجنبي التي تخصص سنويا لاستيراد خامات الصوف والألياف الصناعية وكذا احتياجات مصانع قزل الصوف . وتحتل أستراليا المرتبة الأولى بين الدول المصدرة لخام الصوف تليها سوريا ثم العراق .

أما عن الألياف الصناعية فتنتج المصانع المصرية خيوط الحرير الصناعي وفبران الشعر وألياف النايلون وخيوط البوليستر (أنظر جدول رقم 13) . وتلك الأخيرة تم التعاقد بشأنها مع فرنسا على إقامة مصنع لإنتاج الألياف الصناعية ينتج 25 ألف طن سنويا على أن تستورد خاماته من الخارج انى أن تقوم صناعة البتروكيماويات التي تنتج هذه الخامات . وتنتج المصانع المصرية أيضا منسوجات الحرير الصناعي ومنتجات شغل السنارة المصنوعة من القطن والصوف والألياف



(43)

جدول رقم (13)

أهم منتجات مصانع الخـزول والنسيج

1975	1974	الوحدة	المصنف
131274	178970	طن	(أ) فزل ونسج القطن
743,5	732,7	مليون متر	فزل قطن
5769	5079	ألف دستة	أقمشة قطيية
170	201	ألف متر مربع	ملابس داخلية قطيية
			سجاد قطن
6235	5309	طن	(ب) فزل ونسج الحرير
63,1	52	مليون متر	خيوط حرير صناعي
3321	2377	طن	أقمشة حريرية
323	336	طن	فيران حرير صناعي ونايلون
			خيوط نايلون وهيلانكا
12213	10901	طن	(ج) فزل ونسج الصوف
9507	7099	ألف متر	فزل صوف
2739	2203	ألف قطعة	أقمشة صوفية
4175	3191	طن	بطاطين صوف
740	707	ألف قطعة	توبس صوف وتويلز مصري
4807	4409	طن	ملابس خارجية صوف
563	410	ألف متر مربع	ملابس داخلية صوف
			سجاد وكليم
74202	64765	طن	(د) الألياف الباتية
2662	2362	ألف جنيه	فزل ودوباره وحيال ومنتجات جوت وكتان
			أقمشة كتابية
414,6	404	طن	(هـ) شغل سـارة
26	24	ألف دستة	تريكو يدوي وألياف
60	71	ألف متر	ملابس داخلية ألياف
35	157	ألف قطعة	أقمشة تريكو صوف
			ملابس خارجية ومتنوعات ألياف

المصدر : تقارير اتحاد المصانع المصرية .

الصناعية وتحتل صناعة الملابس الجاهزة نصيبا هاما في تلك الصناعة إذ بلغت 646 33 طنا سنة 1975 صدرت منها 2023 طنا في نفس العام ويتم تصدير أغلبها للدول الاشتراكية .

5 - الصناعات الكيماوية :

يشمل هذا القطاع فروع صناعات الأسمدة الكيماوية والفوسفاتية والمواد الكيماوية ومواد الصباغة والكيماويات والبتروكيماويات والغازات الصناعية والورق ومنتجات المطاط والبويات والنوريشات والزيت والمذيبات وصناعة الأحبار ومنتجات الجرافيت والفراء وبعض المنتجات الأخرى كالأدوية والصبغات الحشرية . وفي الواقع ان صناعة البتروكيماويات بدأت في مصر منذ أوائل الخمسينات عندما أنشئ أول مصنع لانتاج الأسمدة الأزوتية معتمدا على غازات التكرير . والجدول رقم (14) يوضح أهم منتجات هذا القطاع بالكميات والقيمة . وسنحاول أن نتطرق لأهم فروعهم ببعض الملاحظات :

الأسمدة :

ينتمي انتاج الأسمدة الفوسفاتية للاحتياجات المحلية ويصدر منه كميات للخارج . وقد تم توقيع اتفاقية مع الجانب الروماني منذ 1964 على إنشاء مشروع فوسفات الحمراء وينهدف الى استخراج وتركيز خام الفوسفات وتصديره للخارج كليا . كما توجد مشروعات لاقامة مصنع كبير لانتاج السماد الأزوتي على أساس استغلال الغازات الطبيعية من حقل أبو ماضي . بخلاف استوسع في صناعة الأسمدة الفوسفاتية : مشروع السماد الأزوتي بطلخا ، وانتاج سماد اليوريا وإنشاء وحدة لانتاج الألومنيوم وحامض الكبريتيك المركز الأمر الذي يؤدي الى زيادة السماد الفوسفاتي الذي يعتمد على هذا الحامض . ولقد بلغت قيمة الانتاج من الأسمدة الكيماوية والفوسفاتية في سنة 1975 مبلغ 21 583 ألف جنيه .

جدول رقم (14)
أهم منتجات الصناعات الكيماوية

(القيمة بالآلاف جنيه)

1 9 7 5		1 9 7 4		الوحدة	المصنف
قيمة	كمية	قيمة	كمية		
					<u>أسمدة كيماوية وفوسفاتية</u>
14477	125030	11660	100554	طن / آزوت	نترات وسلفات النشادر
6851	519723	6137	464149	طن	سوبر فوسفات
260	32478	227	34941	طن	توماس فوسفات
					<u>المواد الكيماوية</u>
1295	—	2943	—	—	منتجات التقدير الاتلافي
34300	645	19200	555	ألف طن	فحم كوك
4210	366	1431	142	ألف طن	صودا كاوية
1543	53465	1343	54547	طن	مشتقات الصودا
1330	37255	956	30933	طن	حامض كبريتيك
233	2475	133	1333	طن	حامض نيتريك
					<u>مواد العناية والكيماويات</u>
1702	—	1453	—	—	مواد صباغة
171	—	163	—	—	مواد كيماوية
					<u>البتروكيماويات</u>
15491	—	12939	—	—	منتجات البتلاستيك
					<u>الغازات الصناعية</u>
634	5471	616	5433	ألف متر ³	غاز الأكسجين
694	926	645	360	ألف متر ³	غاز استينين

(تابع) جدول رقم (14)

أهم منتجات الصناعات الكيماوية
(النقبة بالألف جنيه)

1 9 7 5		1 9 7 4		الو دة	النصف
قيمة	كمية	قيمة	كمية		
277	3459	233	3253	طن	ثاني أكسيد الكربون
33	152	142	575	ألف متر ³	غاز لايدروجين مضغوط
246	103	554	93	ألف طن	غاز أشران الكوك
1797	3930	1252	2935	طن	أسيان لنام
71	47	109	73	طن	أكسيد انيتروز
					<u>ورق وكركتون</u>
12508	40439	7617	30470	طن	ورق كتابة وطباعة
...	23099	...	14736	طن	كرتون منبسط
...	67591	...	67275	طن	ورق تصبئة ولف وتخفيف
1271	12590	1254	12611	طن	لب الورق
					<u>منتجات المدايب</u>
13074	922	9505	314	ألف وحدة	اطارات خارجية
14499	933	10873	761	ألف وحدة	اطارات داخلية
5716	—	4703	—		مصلحات كاوتشوك أخرى
					<u>البويات، البوريشات والزيوت</u>
					<u>والمذيبات</u>
6674	—	5439	—		بويات وبوريشات
1933	4493	1142	3440	طن	زيوت مختلفة
					<u>صناعة الألبان ومنتجات الجرافيت</u>
1013	—	936	—		ألبان مختلفة
371	194	73	34	ألف قارضة	أقلام رصاص

(تابع) جدول رقم (14)

1 9 7 5		1 9 7 4		الوحدة	المصدر
قيمة	كمية	قيمة	كمية		
					<u>الخراة والجبيلاتين وفوسفات الجير</u>
1650	1600	249	1433	طن	فراة بكافة أنواعه
167	4010	722	5081	طن	فوسفات جير حيواني
					<u>منتجات أخيرة</u>
70900	—	53400	—		الأدوية
13799	—	10037	—		عطور ومستحضرات تجميل
...	219	...	133	ألف طن	صابون سائل وتواليت
...	3061	...	3122	طن	جلسة رين
...	20848	...	16510	طن	منظفات صناعية
15583	13370	7436	12250	طن	مبيدات حشرية

المصدر : وزارة الصناعة ، اتحاد الصناعات المصرية

المواد الكيميائية :

— يقوم مصنع الكوك والكيمياويات الأساسية بإنتاج فحم الكوك وسلفات الشادر والمذيبات الحفوية وقطران الكوك وقازات لصناعة السماد ومنتجات ثانوية متنوعة أخرى وذلك عن طريق استخدام الفحم الحجري الذي يتوفر في بعض دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبولندا والمملكة المتحدة . ويستخدم الإنتاج المتنوع لمصنع الكوك في صناعة الحديد والصلب وصناعة الكيمياويات الحفوية والمواد الملمهة والبنويات والراتنجات والمنظفات الصناعية ومنتجات حفظ الأخشاب المستخدمة

في السكك الحديدية وأعمدة التليفونات وغيرها . وتستخدم الدواب الثقيلة للتقطير في رصف الطارق وكمواد عازلة للحرارة للبنايات ومواسير المياه والكهرباء كما يدخل انتاجه في الصناعات الحربية . ولقد بلغ انتاج الفحم الكوك عام 1975 مقدار 645 ألف طن بزيادة قدرها 16.3 % من عام 1974 (555 ألف طن) وترجع الزيادة الى تشغيل الفرن الرابع في مجمع الحديد والصلب المستهلك الحقيقي لفحم الكوك . كما بلغت قيمة منتجات التقطير الاتحفي سنة 1975 (غاز أفران الكوك ، قطران خام ، بترول ثقيل ، تولومين ، زايلين ، فينول خام ، فثالين خام ، فيليك ، قار ووقود قطراني) 1295 ألف جنيه .

أقيم مصنع الصودا الكاوية في 1961 وأدخل عليه في سنة 1973 برنامج لتأهيل والتجديد للوصول بالطاقة الانتاجية للمصانع الى الطاقة الأصلية (التصميمية وقدرها 20 000 طن / سنة) . كما أدرجت بالخطوة 1976/1980 مشروعات لمضاعفة انتاج مصنع ماء الأكسجين ومصنع كربونات الصوديوم وتبلغ التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات 210 67 ألف جنيه . وتشمل منتجات مشتقات الصودا الكاوية ومنتجاتها وحامض الأيد روليك وهيبوكسوريد الكالسيوم ومشتقات وسليكات الصودا . كذلك تشمل صناعة المواد الكيماوية انتاج حامض الكبريتيك وحامض النيتريك . ولقد بلغت قيمة منتجات المواد الكيماوية في سنة 1975 مقدار 429 61 ألف جنيه .

مواد الصباغة والكيماويات :

يعتبر مصنع مواد الصباغة والكيماويات من أضخم المشروعات الكيماوية في انتاج جميع مواد الصباغة اللازمة للصباغة وطباعة وتلوين الأقمشة القطنية الشبيهة والراقية وكذلك تلوين وصباغة وطبع الأقمشة الصوفية والأقمشة المخلوطة . بالإضافة الى الصبغة الخاصة بالورق والجلود . ومن المشروعات التي تـ

تنفيذها خلال عام 1975 وبدأت الانتاج فعلا مشروع صبغات الأحواض
بكفر الدوار وبلغت جملة تكاليفه الاستثمارية 11369 ألف جنيه . هذا
وتد بلغ قيمة الانتاج لمواد الصباغة والكيماويات في سنة 1975 مقدار
1373 ألف جنيه كما هو مفصل في الجدول رقم (14) .

البتروكيماويات :

يتم حتى الآن استيراد المنتجات البتروكيماوية . وينفذ في مصر حاليا
مشروع انتاج المواد البتروكيماوية المستعرضة طائفة وآفاقه عند التعرض
لتوجهات الصناعة المستقبلية . ولقد بلغت قيمة ما تقوم انصالح المصرية
بالتايج من منتجات بلاستيكية مقدار 15491 ألف جنيه في 1975
وهي عبارة عن ماسير عازلة رقماش مكسو بلاستيك وأشلاك وخراطيم وأدوات
كهربائية وسجاد وجلود صناعية وعبوات بلاستيك .

الغازات الصناعية :

تعتبر الغازات الصناعية عمادا قويا للكثير من الصناعات التي يأتي فني
مقدمتها الصناعات الانشائية المعدنية والميكانيكية وكذلك صناعة بناء
السفن اذ تحتاج جميعها لأعمال اللحام والقطع وتعتمد أساسا على
الاكسجين والاسيتلين . وللغازات الصناعية استخدامات واسعة مثل
أعمال اللحام والقطع وإزالة الطلاء والصدأ والتقيب في الصناعات ، كما يستعمل
الاكسجين الطبي والسائل في أعمال الاسعاف وأعمال الاغاثة بحمد
التخدير والتنفس ، كما يستعمل غاز ثاني اكسيد الكربون في انتاج المياه
الغازية وحفظ البوب داخل الصوامع وكذلك لإطفاء الحرائق . ولقد
بلغت قيمة المنتج من الغازات الصناعية المختلفة وأسيخ اللحام وأكسيد
النيتروز في سنة 1975 مقدار 3757 ألف جنيه .

البورق الكرتون

لما كانت الألياف السليولوزية هي المادة الأساسية في صناعة البورق ، ونظرا الى عدم كفاية الثروة الوطنية من الأشجار فان انتاج البورق والكرتون يعتمد في مصر على قش الأرز ومصاصه القصب وكذلك على البورق الدشت بعد معالجته . وتنتج مصر مختلف أنواع ورق الكتابة والطباعة والكرتون للتغليف والكرتون المضلع وورق الخشب والورق المضلع وغيره من منتجات تحويل البورق لأغراض التهيئة والتغليف للمنتجات الصناعية والغذائية . ولقد بدأ مصنع الكرتون المضلع بالانتاج الفعلي سنة 1975 ويقدر قيمة انتاجه السنوي بنحو 3410 ألف جنيه .

منتجات المطاط :

وتشمل انتاج الاطارات الخارجية والداخلية ومنتجات أخرى مثل الأدوات المكتبية المطاطية والصحية وسيور حرف $\forall$ والسيور اللازمة لادارة الآلات والسيور الثقالي وقطع فيار السيارات بمختلف أنواعها ولوازم التجهيزات والأسلاك الكهربائية المغطاة بالكاوتشوك . . . الخ . وهذا الانتاج من المنتجات المختلفة (بخلاف الاطارات) يكفي لحاجة السوق الداخلية . أما عن الاطارات الخارجية والداخلية فان كمية الواردات المبيعة بالجدول يخصص منها الموتوسيكلات حوالي 2% والباقي موزع بين الاطارات خاصة بالسيارات وباندراجات بالتساوي تقريبا . وهذا الانتاج لا يكفي ويتم استيراد كميات كبيرة منه حيث بلغت الكمية المستوردة من اطارات السيارات في 1975 فقط 203 ألف اطار قيمتها 7931 ألف جنيه . وهذا ولقد بلغ قيمة منتجات المطاط بكافة أنواعها في سنة 1975 مقدار 33289 ألف جنيه .

البويات والنوريشات والزيت والمذيبات :

تنتج المصانع المصرية أصنافا متعددة من الزيوت أهمها زيت بذرة الكتان كذلك تنتج أصنافا متعددة من البويات المختلفة والنوريشات لد هـ ان الأثاثات الخشبية والأرضيات وكذلك عدة أنواع من المذيبات وعلى الأخص التينر. ولقد بلغ قيمة الانتاج من البويات والنوريشات والزيوت المختلفة في سنة 1975 مقدار 8607 ألف جنيه .

الأحبار والأقلام ومنتجات الجرافيت :

ويشمل ما ينتج محليا أحبار الكتابة وأحبار الرسم والترقيم وأحبار الختامة . وتجدر الإشارة هنا الى أنه ، وبالرغم من ترك الصناعة المصرية في كافة الفروع الأخرى معرضة للمنافسة الشديدة لنسج الأجنبية ، الا أن المشرع المصري قد أصدر قرارا يحظر استيراد أحبار الطباعة لحماية المصانع المصرية ! أما عن أهم الأصناف المنتجة من الأقلام فهي أقلام الرصاص العادية وأقلام الرسم والشمع والأرشيف وأقلام الزيتة . كذلك يتم انتاج الأقطاب الخاصة بعمليات التحليل الكهربائي والكيمياء لمختلف الأغراض الصناعية اعتبارا من الجرافيت . ولقد بلغت قيمة ما أنتج من أقلام الرصاص والأحبار المختلفة في 1975 مقدار 1369 ألف جنيه .

الخزء وانجياتين وفوسفات الجير الحيواني :

صناعة الخزء لها علاقات تشابكية مع عدة صناعات أخرى مثل صناعات المسيج والورق والنفاب والحلوى والأخشاب والأدوية . ويمد الخزء الصناعات الخدائية بالمواد الهلامية المسماة بالانجياتين نصيح ألوانع الحلوى والتمربات . وتتدخل هذه المادة في صناعة الدواء وتستعمل في صناعة التصوير والأقلام . ويرتبط انتاج فوسفات الجير الحيواني بصناعة الخزء لوجود العنصر المشترك بينهما وهو العنظم الخام . ويستخدم

فوسفات الجير الحيواني أساسا في غذاء الماشية وتنتجها من صناعة الخراف والجبالين وفوسفات الجير الحيواني بعض المشروبات التي تستعمل في صناعة الصابون . وبلغت الكمية المنتجة محليا من الخراف في سنة 1975 مقدار 1600 طن قيمتها 1650 ألف جنيه وممن فوسفات الجير الحيواني 4910 طن قيمتها 167 ألف جنيه .

6 - الصناعات الغذائية :

سبق أن ذكرنا أن الشركات المصرية تنتج 73 سلعة غذائية يقوم القطاع الخاص بإنتاج 31 سلعة منها . وتلك السلع تشمل السكر والندخان والسيجاير والألبان والمعلبات بأنواعها والحلويات والمياه الغازية والمشروبات الكحولية والمنتجات المجففة والنشا والعلقات ... الخ . (أنظر جدول رقم 15) . هذا وقد بلغ إنتاج الصناعات الغذائية سنة 1975 حوالي 726 مليون جنيه (بخلاف منتجات صناعة الصابون والجلوسرين والمطوقات الصناعية التي دأب اتحاد الصناعات على اضافتها للصناعات الغذائية ولقد حذفها . حيث سبق اضافتها على الصناعات الكيماوية) . وبالرغم من هذا الحجم من الإنتاج إلا أن مصر ما زالت تعتمد على استيراد كمية ضخمة من السلع الغذائية . حيث بلغت قيمة المواد الغذائية المستوردة في سنة 1975 مبلغ 5556 مليون جنيه (تشمل هذه المواد الحبوب ومنتجات المطاحن والزيت الحيواني واللباتية ومواد البقالة ومنتجات أخرى ولا تشمل أرقام المعونات الاقتصادية بدون مقابل) (1) . بينما بلغ إجمالي ما صدرته مصر من منتجات الصناعات الغذائية حوالي 343 مليون جنيه في نفس السنة . وفي مجال الصناعات الغذائية تبرز صناعة السكر في مصر كصناعة تكتسب أهميتها من كونها من الصناعات القديمة التي نشأت في مصر معتمدة على محصول القصب . ويبلغ السكر بهدف الاستهلاك المحلي والتصدير . ويكفي الإنتاج للاستهلاك المحلي مع فائض للتصدير ولكن المصنوع به هو استيراد عدة أنواع من السكر للاستهلاك المحلي (بلغت الكمية المستوردة في سنة 1975 ...)

(1) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مجلد 31 العدد 1 سنة 1973 ، ص 92 - 93 .

جدول رقم (15)

أهم منتجات الصناعات الغذائية (القيمة بالآلف جنيه)

1 9 7 5		1 9 7 4		وحدة	البضائع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	الكمية	
(أ) قطاع السكر والحلوى :					
60913	356124	73326	576927	طن	السكر (أبيض وخام)
1252	242647	1139	236735	"	المولاس
3375	75000	2520	63000	"	النسج الأسود
12163	55502	5463	32133	"	الحلوى الدلمينية
12775	23773	11469	26423	"	الحلوى الجافة
2735	1334	1435	992	"	الشيكولاته
4520	14449	4603	13472	"	البسكويت
93133	—	99960	—		الجملة
(ب) قطاع الدخان والسجائر :					
225691	20795	195237	13442	مليون	سجائر
14404	2974	13194	2997	طن	منتجات تبغ
19391	1345	13692	1733	"	دخان شمر مفروم
11974	3211	11757	3167	"	دخان مسحل
245	22	237	20	"	دخان نشوق
649	57	530	47	"	دخان مدقة
79	3	130	13	"	دخان بيبة فرجيني
52	1145	54	1000	ألف	سجائر
30	6000	60	5000	كيلو	توسكاني
273065	—	239391	—		الجملة

(تابع) جدول رقم (15)

(القيمة بالآلف جنيه)

أهم منتجات المصانع الغذائية

1 9 7 5		1 9 7 4		وحدة الكمية	البيان
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		
					(ج) قطاع حفظ الأغذية
					1. المحليات
1013	2602	683	1746	طن	أ - صلصة الطماطم
2226	6666	1633	4111	"	ب - خسروات ويقول محفوظة
5139	14509	4209	11498	"	ج - عصير وشراب
3002	6902	2790	3220	"	د - المربى
11	14	22	31	"	هـ - فواكه محفوظة
					2. تحنيط الأسماك
1914	2544	1703	2273	"	محليات الأسماك
183	243	92	192	"	أعشاب وأجمر
1635	2647	1225	6020	"	3. لحوم محفوظة
					4. دبلة التجميد
473	1034	191	656	"	خسروات ولحوم مجمدة
					5. دبلة التجميد
2512	4567	4014	6224	"	بصل مجفف
94	203	93	206	"	ثوم مجفف
56	132	32	134	"	كرات مجفف
13508	—	16737	—		الجملة

(تابع) جدول رقم (15)
 أهم منتجات المصانع الغذائية
 (القيمة بالآلاف جنيه)

1 9 7 5		1 9 7 4		وحدة	البيان
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	الكمية	
					(د) قطاع الزيوت ومنتجاتها :
17548	161192	16144	149136	طن	زيت بذرة القطن
1933	4493	1142	3440	"	زيت بذرة الكتان
366	5046	302	4255	"	كسب بذرة كتان
3590	473290	4071	536393	"	كسب بذرة القطن
423	4759	380	4224	"	زيت رخيص الكون
53	11126	52	9969	"	كسب رخيص الكون
92	1116	113	1293	"	زيت جرمة الأرز
323	3959	582	11437	"	كسب جرمة الأرز
293	1657	320	1679	"	زيت جلين الذرة
56	81	9	3	"	زيت الزيتون
117	166	9	42	"	زيت الخروع
24804	—	23124	—		الجملة .

مقدار 160334 طناً) حتى يمكن تصدير كميات أكبر من السكر المصري الفاخر (بلغ المصدر في 1975 مقدار 14155436 طناً) .

والتصدير بالذكر أيضا أن صناعة حفظ الأفضية تعرف الآن مشاكل هامة تتعلق بمواجهتها بالمطالبات الأجنبية المستوردة من جهة وبانخفاض نسبة المصدر منها من جهة أخرى. (في عام 1975 انخفض حجم التصدير بنسبة 36.2% عن صادرات سنة 1974) .

ويمكن أيضا أن تدخل في إطار قطاع الصناعات الغذائية صناعة الحبوب، وتشمل صناعة طحين الخلل والخبز وصناعة شراب الأرز وصناعة الأعجولة الغذائية وصناعة النشا والجلوكوز .

أجمالا ، فإن ما عرضه سابقا يمكن أن يخطينا ، حتى الآن ، صورة إجمالية عن الصناعة في مصر وبنيتها موزعة بين القطاعات والفرع المختلفة . هذا العرض يمكن أن يشرى بعد ذلك عن طريق تحليل الاستثمارات والتوجهات في كل قطاع ثم عن طريق معالجة درجة التشابك الصناعي سواء بين القطاعات بعضها البعض أو سواء بين القطاع الصناعي بصفة عامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وخاصة القطاع الزراعي الأمر الذي يمكننا في مرحلة أخرى من تحليل درجة اندماج الصناعة سواء مع السوق العالمي الرأسمالي أو مع السوق المصرية والأفريقية .

لكن ينبغي قبل الانتقال إلى النقطة الأخيرة من تحليل البنية الحالية للصناعة في مصر ولتقيد بها الشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج الصناعية أن نشير إلى أننا يمكننا إضافة صناعة الجلود وصناعة البناء والتشييد (خاصة صناعة الأسمنت) إلى مكونات البنية الصناعية . ويتميز قطاع صناعة الجلود (دبح الجلود ، الأحذية الجلدية ، المنتجات الجلدية الأخرى) بأنه قطاع يسيطر عليه القطاع الخاص. ولقد بلغت قيمة الإنتاج في سنة 1975 مقدار 1119 مليون جنيه تمثل جلود المدبوقة 21% منها والأحذية الجلدية 63.5% والمنتجات الجلدية

(ماعدا الأخصية) 2ر10% من مجمل قيمة انتاج صناعة الجنود ، وسـمـود
للتك الصناعة بصرفه أدق عند تحليل التوجهات الجديدة للصناعة . أما صناعة
الأسمدة فان مصر تنتج سبعة أنواع من الأسمدة تقوم بالتاجها أربع شركات
وتبلغ كمية الانتاج في عام 1975 من جميع الأنواع 3533590 طنا تم تصدير
56196 طنا منها . وأخيرا نصيف لصناعة البناء والتشييد كل من صناعة
المواسير والمنتجات الاسمنتية ، والجبس والمصيص ، والطوب الأحمر والرملي ،
وصناعة المراريات وصناعة الخزف والصيني وصناعة الزجاج والبللور .

المبحث الثالث

الشكل السائد لملكية وسائل الانتاج الصناعية

المقصود هنا هو معالجة موضوع تقسيم الصناعة بين قطاع عام وقطاع خاص وتوضيح الأولوية الممنطة لأحد القطاعين في مجال الصناعة . لكن في الواقع ، فالنا معترف بأن تحديد شكل الملكية لوسائل الانتاج الصناعية لا يكفيه القيام بتعداد وحدات القطاع العام فقط . ذلك أننا نفرق بوعي بين الملكية القابلية لوسائل الانتاج وبين الملكية الحقيقية لتلك الوسائل . تلك الأخيرة تعني حق العاطمين المباشرين في تخصيص وتوزيع وسائل الانتاج والمنتجات : فعلى سبيل المثال عرفت مصر أشكال الملكية العامة لبعض المرافق حتى قبل ثورة يوليو 1952 لكن تلك الملكية ، في نظري ، للدولة وليس للعاطمين المباشرين إذ هم محرومون من تخصيص وتوزيع وسائل الانتاج والمنتجات (1) . والمثال الثاني عرفته مصر في الستينات والذي تمثل في اشراك العاطمين بنسبة 50% على الأقل في الادارة . والآن ونحن معرض ندور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة في مصر ينبغي أن نشير الى أن الأرقام قد تكون خادعة : فعلى الرغم من أن تلك الأرقام قد تمكن سيطرة القطاع العام على الصناعة ، إلا أن التحليل الكيفي يؤكد ميل السلطات الى تشجيع القطاع الخاص من ناحية وأن تهديم الدور الرائد للقطاع العام من جهة أخرى وإلى سلب مكتسبات العمال المباشرين في ملكية وسائل الانتاج الحقيقية وذلك عن طريق استصدار قوانين جديدة لعدم الالتزام بنسبة اشتراك العمال في الادارة وحق الفصل . . . الخ .

(1) عندما نقول الملكية للدولة نعني بها هنا الدولة كمثلة للطبقة الاجتماعية المسيطرة ، ولأن الدولة غير محايدة دائما ، فأنها لا تكون مثلة للطبقات الاجتماعية الأخرى ، أي تكون معارضة لمصالح الطبقة الحاكمة .

والجدير بالذكر أن حركة التأميمات التي عرفتها مصر في أوائل الستينات بالإضافة إلى الانشاءات الصناعية الجديدة كانت قد حققت كمياً ما يلزم عليه الدستور المصري من ضرورة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي .
ولستطيع تتبع سيطرة القطاع العام في مصر من خلال مستويين —
التحليل : نسبة مشاركته في تكوين الدخل المحلي الاجمالي ، نسبة مشاركته في الانتاج الصناعي .

أ - القطاع العام في الاقتصاد القومي ككل :

الجدول رقم (16) يسمح لنا بملاحظة كلية لدور القطاع العام في الاقتصاد المصري ، من خلال نسبة مشاركته في تكوين الدخل المحلي الاجمالي . ويمكن أن نخرج منه بالملاحظات التالية :

1 - على مستوى الاقتصاد القومي ككل يشارك القطاع العام بما يعادل 43ر6% من اجمالي الدخل المحلي وذلك في سنة 1974 . بينما نصيب القطاع الخاص 56ر4% في نفس السنة . ان تلك النسبة الضعيفة مقارنة مع نسبة القطاع الخاص تعود في الأساس إلى أن هذا الأخير يسيطر على 97ر7% من الدخل المحلي المتولد عن الزراعة ، بينما نصيب القطاع العام في الزراعة لا يتعدى 2ر3% .

2 - إذا انتقلنا إلى نصيب كل من القطاعين العام والخاص في الصناعة ، فسيبدو سيطرة القطاع العام 70ر6% من اجمالي الدخل ، مقابل 29ر4% للقطاع الخاص .

3 - تحليل القطاع الصناعي إلى فرعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية يبين السيطرة التامة للقطاع العام على الفرعين (استخراجية 93ر3% ، وتحويلية 64ر5%) مقابل 17% ، 35ر5% على الترتيب بالنسبة للقطاع الخاص . ان تلك الملاحظة الأخيرة تسمح لنا بتركيز التحليل على فرع الصناعات التحويلية في محاولة للتصرف بصفة أدق على أهم الفروع التحويلية التي يتجه لها القطاع الخاص . وهذا ما سنعالجه الآن .

جدول رقم (16)

نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في القطاعات والفروع المختلفة

طبقاً لمتدار الدخل المحلي الإجمالي المحقق في 1974 بتكلفة عوامل

الاستثمار الجاري

(مليون جنيه)

نسبة القطاع الخاص	إجمالي قيمة	قطاع خاص		قطاع عام		البيان
		%	قيمة	%	قيمة	
% 100	1224,9	97,7	1196,3	2,3	28,1	الزراعة
% 100	37,2	1,7	1,5	98,3	35,7	الصناعة الاستخراجية
% 100	637,7	35,5	244,0	64,5	443,7	الصناعة التحويلية
% 100	134,9	26,7	36,0	73,3	98,9	التشييد
% 100	43,0	—	—	100	43,0	الكهرباء
% 100	957,3	29,4	281,5	70,6	676,3	مجموع القطاع الصناعي
% 100	2132,7	67,7	1473,3	32,3	704,4	مجموع القطاعات المملوكة
% 100	167,4	25	41,3	75,0	125,6	النقل والمواصلات والتخزين
% 100	360,3	43,0	173,3	52,0	187,5	التجارة والمصارف
% 100	523,2	40,7	215,1	59,3	308,1	مجموع قطاعات التوزيع
% 100	127,1	37,3	111	12,7	16,1	الإسكان
% 100	14,2	—	—	100	14,2	المرافق الصناعية
% 100	791,9	31,3	252,1	63,2	539,3	الخدمات
% 100	933,2	33,9	363,1	61,1	570,1	مجموع القطاعات الخدمية
% 100	3644,1	56,4	2056,5	43,6	1587,6	الإجمالي

المصدر : البنك الأهلي ، الفترة الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد الرابع ، 1975 ، ص 428 .

ب - القطاع العام في الصناعات التحويلية :

بالإضافة إلى ما توصلنا إليه نوا ، فالنا نذكر بالأهمية التي تحتلها الصناعات التحويلية داخل القطاع الصناعي (1) ، الأمر الذي يبرر تركيز التحليل على دور القطاع العام في تلك الصناعات . ان ذلك يعني ، في الواقع ، دور القطاع العام في الصناعة في مصر . ان الاحصاءات والنسب الواردة في الجدول رقم (17) تضيف لنا بعض الملاحظات الأخرى .

1 - على مستوى الصناعات التحويلية ككل يسيطر القطاع العام على 75.3% من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي في سنة 1974 بينما نصيب القطاع الخاص في هذا الانتاج يبلغ 24.7% .

2 - بالنسبة للقطاع العام فان درجة سيطرته النسبية على الفروع المختلفة هي كالتالي : الصناعات الهندسية 37.8% والغزل والنسيج 34.2% ثم الصناعات الغذائية 76.7% بينما نصيب القطاع الخاص في تلك الفروع هو 12.2% ، 15.2% ، 23% على الترتيب ، أما فروع الصناعات الكيماوية ومواد البناء والحراريات فان القطاعين العام والخاص يتقاسمانها تقريبا .

3 - المعدل المرتفع نسبيا لدور القطاع الخاص في الصناعات الكيماوية 47.2% ومواد البناء والحراريات 49.7% ترجع في الأساس إلى أن الأولى تشمل الصناعات الجلدية وهي يغلب فيها سيطرة القطاع الخاص كما ستوضح ذلك بعد قليل ، بينما الثانية تشمل الصناعات الحرفية لهذا الفرع ، ومن المعلوم ، وكما سبق أن ذكرنا ، فان بلدان العالم الثالث بصفة عامة تغلب فيها الصناعات الصغيرة والحرفية .

جدول رقم (17)

نسبة مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام
في قيمة الانتاج الصناعي (التحويلي) سنة 1974 مقومة بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون جنيه)

الفرع الصناعي		قطاع عام		قطاع خاص		اجمالي	
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الخزول والنسيج	501	34ر2	93ر9	15ر3	594ر9	100	
الصناعات الغذائية	495	76ر7	150	23ر3	645ر0	100	
الصناعات الكيماوية (1)	163ر7	52ر3	146ر2	47ر2	309ر9	100	
الصناعات الهندسية (2)	264ر3	37ر3	36ر3	12ر2	301ر1	100	
مواد البناء والحرايات (3)	61ر1	50ر3	60ر3	49ر7	121ر4	100	
الاجمالي	1435ر1	75ر3	437ر2	24ر7	1972ر3	100	

المصدر : استخرج الجدول باستعمال النسب المئوية لمشاركة القطاع العام في الفرع
الصناعية المختلفة . البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 23 ،
العدد الرابع سنة 1975 ، ص 443 . وبالإستعانة بأرقام اجمالي قيمة
النتاج الصناعي التحويلية ، اتحاد الصناعات لسنة 1976 ، ص 42 .

- (1) تشمل المصنوعات الجلدية
(2) تشمل الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية
(3) تشمل الأخشاب والفلين والحرفية

بخلاف السيطرة الكمية للقطاع العام على القطاع الصناعي فانه أيضا يتولى انتاج كافة المنتجات الصناعية . ولا ينافس القطاع الخاص في السيطرة بالنسبة للمنتجات سوى في منتجات الجلود والأثاث والملابس... الخ . وتلخيصا فان جميع شركات القطاع العام الصناعية وهي 127 شركة في سبعة 1974 تتبع مؤسسات نوعية عامة هي المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج وتشمل 23 شركة ، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتشمل 25 شركة ، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وتشمل 29 شركة ، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والاكترونية وتشمل 28 شركة ، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية وتشمل 9 شركات ، والمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات وتشمل 13 شركة . ولقد فسرنا أن لورد تفصيلا لبيان هذه المؤسسات والشركات التابعة ومنتجات كل شركة حتى يمكن أن تكتفى صورة سيطرة القطاع العام على المنتجات الصناعية⁽¹⁾ . والذي ينبغي اضافته هنا ضرورة الاشارة الى أن المصالح المصرية في مصر تقوم أيضا بالانتاج منتجات صناعية حديثة وعلى الأخص الصناعات الهندسية والكهربائية والاكترونية والصناعات الميكانيكية . كما يشير أيضا الى منتجات الهيئة العامة للتصنيع والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

* * *

(1) ان اعضاء المنتجات المختلفة التي يتكفل القطاع العام ، عن طريق شركاته ، بالانتاجها ، ومقارنة تلك المنتجات بمجموع ما تقوم الصناعة المصرية بالانتاجه يؤكد الدور الهام الذي أليط بالقطاع العام منذ انشائه .

الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للخزول والنسيج

الشركة	المنتج
(1) مصر للخزول والنسيج بالمحلة الكبرى	فزل قطن ، منسوجات قطبية ، فزل صوف ، منسوجات صوفية ، قطن طبي ، ملابس جاهزة
(2) مصر للحزير الصناعي	خيوط حزير صناعي ، ألياف حزير صناعي ، ورق شفاف ، مادي ومالح للردوبة ، خيوط نايلون عادية ومطاطة ، ألياف نايلون .
(3) مصر للخزول والنسيج الرفيع بكفر الدوار	فزل قطن ، أقمشة قطبية ، خيوط حياكة وفزل صيد .
(4) مصر حلوان للخزول والنسيج	فزل قطن ، منسوجات قطبية ، مطرقات قطبية ، أقمشة حزير صناعي وطبيحي ، فبران .
(5) مصر صباغي البيفضا	خدمات صباغة وتجهيز الأقمشة والخيوط القطبية ، صناعة التويسر من الصوف والألياف الصناعية ، تجهيز الأقمشة المخطاة بالبلاستيك .
(6) المصرية لخزول ونسيج الصوف (وولتكس)	أقمشة صوفية ، فزل تريكو يدوي وآلي ، فانات ، جوارب ، بطاطين .
(7) المحلات الصناعية للحزير القطن (اسكو)	فزل القطن والفبران ، فزل مكشف ، فزل حزير صناعي ، فزل صوف ، منسوجات (قطبية ، حزيرية ، صوفية ، وبرية)
(8) النسر للخزول والنسيج والتريكو (شوريجي)	خيوط الخزول ، المنسوجات ، الملابس الداخلية والجاهزة ، الجوارب القطبية ، النايلون .

(تابع) الفزل والنسيج

الشركة	المنتج
(9) القاهرة للصباغة والتجهيز	تبييض وتحرير وصباغة وطباعة بالاسطوانات والشابلونات ، وتجهيز وكسترة الأقمشة ، تبييض وتجهيز كافة أنواع الخيوط ، أقمشة قطانية وحريرية مخلوطة .
(10) النمر للملابس والمنسوجات	ملابس داخلية وخارجية ، أقمشة وجوارب .
(11) الأهلية للفزل والنسيج	فزل قطن ، خيوط حياكة ، أقمشة مجهزة ، أقمشة وبرية ، أقمشة حريرية مجهزة .
(12) النمر للأصواف والمنسوجات الممتازة (ستيا)	فزل قطن وفبران ، أقمشة قطانية وحريرية وصوفية ممسطة ومسرحة ، بطاطين ، خيوط تريكو ، ملابس داخلية .
(13) الاسكندرية للفزل والنسيج	خيوط فزل قطن وفبران ، خيوط حياكة ، خيوط فزل مكثف ، منسوجات قطانية .
(14) المصرية والمتحدة للفزل والنسيج	فزل قطن ، فزل فبران ، فزل مكثف ، نسيج وتجهيز وصباغة .
(15) السيوف للفزل والنسيج	خيوط الفزل ، منسوجات قطانية مجهزة .
(16) مصر شبين الكوم للفزل والنسيج	فزل قطن نمر متوسطة ورفيعة .
(17) العامة لمنتجات الجوت	هيشيان ، زكائب ، دوبارة جوت ، دوبارة وحبال سيزال .

(تابع) الخزول والنسيج

الشركة	المنتج
13) النمر للخزول والنسيج الرفيع بدمياط والمنصورة	فزل قطن ، منسوجات قطانية وحريرية ، نوفتيهات
16) النمر للرباطة والتجهيز بالمحلة الكبرى	فزل قطن ، وفزل قطن مخلوط بالألياف الصناعية أقمشة قطانية منتجات وبرية . كوفرانات . تبييض وصباغة وتجهيز أقمشة . تحرير وتبييض وصباغة خيوط فزل للخير
20) الحريرية للنسجاد والمشروشات	سجاد صوف ، مشايات صوف ، تبريزي وشيرازي ، سجاد قطن ، كوفران قطن ، أقمشة فرش جوبان أقمشة فرش ومفارش قطانية .
21) الشرقية للكتان والقطن	فزل قطن ، فزل كتان ديارية ، نسيج الأقمشة القطانية والكتانية الحريضة والثقيلة ، نسيج الأقمشة الحريرية والمخلوطة ، أقمشة تريكو والماركزيت ، أقمشة وبرية ، خراطيم حريق وشرايط
22) الوجه القبلي للخزول والنسيج	فزل قطن لمر مختلفة ، فزل فبران وصوف ، منسوجات قطانية ومخلوطة .
23) القاهرة للمنسوجات الحريرية	الأقمشة القطانية والحريرية (حرير طبيعي وصناعي) والمخلوط التريكو .
24) النمر للخزول والنسيج بورسعيد	فزل صوف ، أقمشة صوفية ، تريكو ، أقمشة ثقيلة ، شبك صيد وتمويه ، مشمعات ، خيام .

(تابع) الغزل والنسيج

الشركة	المنتج
(25) مصر للمنافسة معدات الغزل والنسيج	منتجات الكرد ، منتجات الخشب ، منتجات الورق .
(26) المنسوجات الحديثة	نسيج أقمشة حريرية ، صباغة ، طباعة وتجهيز
(27) الدلتا للغزل والنسيج	غزل قطن مشط ، غزل قطن محروق ، غزل قطن محروق .
(28) المصرية أفرز وتطعيم الألياف	الحشوة القطبية ، أقطان التلجيد ، اسطوانات وأقمشة الصباغة ، الغزل المكثف .

شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

القطاع وشركاته	الاستنتاج
<u>السكر :</u> (1) شركة السكر والتقطير المصرية	سكر خام ، سكر أبيض ، سكر مكرر ، مولاتر ، خشب حبيبي ، لب ورق ، خميرة جافة ، كحول محول ، كحول لقي ، خل ، ثاني أكسيد الكربون حامض الخليك الثلجي ، سائل رغوي ، مذيبيات وتتر وملصقات ، عطور ، ومستحضرات تجميل .
<u>قطاع الدخان والسجاير :</u> (2) الشرقية للدخان " ايسترن كومباني " (3) الدمر للدخان والسجاير	سجاير ، دخان سجاير ، دخان المصنع ، دخان المدقة ، دخان البنية الفرجيلي ، السيجار ، نشوق .
<u>قطاع الزيوت :</u> (4) المنى والحدود المصرية (5) طباطبا للزيوت والصابون (6) القاهرة للزيوت والصابون (7) الاسكندرية للزيوت والصابون (8) النيل للزيوت والصابون (9) مصر للزيوت والصابون (10) الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	زيوت للغذاء والصناعة ، شحوم للغذاء والصناعة أحماض دهنية مهدرجة ، جلسرين طبي وصناعي صابون بجميع أنواعه ، وريش أرضية ، شمع أعضاء ، أعلاف للماشية ، كسب ، زيت كتان ، مسلي صناعي ، رجيح الكون ، زيت رجيح الكون ، كسب بذرة قطن ، مارجرين ، استياريين ، منظفات صناعية " سافو " ، و " سوبرليون " ، وصابون تواليت .

(تابع) الصناعات الغذائية

القطاع وشركاته	الاتحاد
<u>قطاع الألبان :</u> (11) مصر للألبان والأغذية	لبن مبستر ، لبن زبادى ، جبن أبيض ، جبن جاف ، جبن ركنور ، أيس كريم ، لبن مجفف ، زبدة .
<u>قطاع المعلبات :</u> (12) ادينا للأغذية المحفوظة (13) النصر للأغذية المحفوظة " قها "	عصائر وشربات ، فواكه محفوظة ، مربات ، منتجات طماطم ، خضروات محفوظة ، بقول محفوظة ، معلبات ، أسماك ، منتجات مجمدة ، منتجات الأعشاب ، منتجات أخرى متنوعة .
<u>قطاع الحلويات والشيكولاته :</u> (14) المصرية للأغذية " بسكو مصر " (15) الاسكندرية للحلويات والشيكولاته	بسكويت ، فطائر ، حلويات ، توست ، أرز فضي ، كورن فليكس ، شيكولاته ، حلوى طحينية .
<u>قطاع الخلطات الغذائية والصناعات :</u> (16) القاهرة للخلطات الغذائية والصناعات	مكسبات العظم والرائحة لجميع الصناعات الغذائية ، ألوان منتجات التجميد ، مركبات الرزايح والصابون ، مركبات انبعاث الغازية ، مستحضرات التجميل " ماكسفاكتور " ، روائح وكولونيات " ماي فير " ، الزيوت والصبائن العطرية الطبيعية .

(تابع) الصناعات الغذائية

القطاع وشركاته	الاستنتاج
قطاع المياه الخازية : 17) الدسر لتمبئة الزجاجات 18) المصرية لتمبئة الزجاجات	سيكو برتقال ، سيكو ليمون ، سيكو افندي ، سي كولا ، سيكو صودا ، بيبسي كولا ، برتقال ، ليمونيتا ، راندا ، ليمون ، سياتر ، سيالكو ، سدادات .
قطاع المشروبات الكحولية : 19) منتجات الكروم والتقطير المصرية 20) بيرة الأهرام	تقطير وصناعة المشروبات الكحولية وغير الكحولية وبخار المحصولات الزراعية ، بيرة ستلا ، مولت .
قطاع التجفيف : 21) الاسكندرية للتجفيف 22) الدسر للتجفيف المنتجات الزراعية	بصل مجفف ، ثوم مسحوق ، زبيب ، فول ، فلفل ، شورية عذس ، منتجات زراعية أخرى مجففة متنوعة
قطاع النشا والجلوكوز : 23) المصرية لمنتجات النشا والخميرة 24) المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	منطافات صناعية (رابسو) ، المواد المساعدة للغزل والنسيج ، نشا ومشتقاته ، الجلوكوز ، الخميرة ، مواد علف ، زيت .
قطاع الملحيات : 25) الدسر للملحيات	ملح خشن صناعي ، ملح طعام خشن ، ملح مكرر مطبخ .

شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية

المنتجات	الشركة
سماد نترات النشادر 31% أزوت ، نترات النشادر النقية ، حامض بيترك تركيز 53% ، الأمونيا السائلة ، الاكسجين الغازي ، حامض الايدروكلوريك 30% ، فلج ، فيروسيلكون .	قطاع الأسمدة : (1) شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
سماد نترات النشادر الجيرى 31% أزوت .	(2) شركة اندر للأسمدة والصناعات الكيماوية
سماد السوبر فوسفات ، حامض كبريتيك نقي وتجارى رماد بيريت .	(3) الشركة العامة للصناعات الكيماوية المصرية
سماد السوبر فوسفات ، حامض كبريتيك تجارى ونقي ، أوليوم سليسيوم ، سماد مخلوط .	(4) شركة أبوزعبل للأسمدة والمواد الكيماوية
ورق كتابة وطباعة وأوفسيت ، ورق بريستول مصقول ، وورق يتشرب الحجر ، ورق نشاف ، كرتون دويلكس ، ورق لعب .	قطاع الورق وتجهيزه : (5) الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا)
ورق طبخ ورسم ، مايفرلد ، زبدة ، كرافت ، سلفيت ، بوستر ، مايبلا ، كرتون دويلكس ، مخصص ، غلاف .	(6) شركة الورق الأهلية :

(تابع) الصناعات الكيماوية

الشركة	المنتجات
(7) شركة الورق المشرق الأوسط (سيمو)	غلاف ، تقليد كرافت ، تقليد دوبلكس ، شرنو كرتون .
(3) شركة مطابع مصر الصناعية	صناعة عبوات الكرتون المضلع ، ورق مصمغ ، ورق لعب ، المطبوعات الليتوغرافية .
(9) شركة تصنيع الورق (فرتا)	أقماع ومواسير العزل ، رقائق ألومنيوم ، صناديق الكرتون المضلع ، مطبوعات ، ورق توانيت ، منتجات تحويل الورق .
قطاع الأخشاب :	
(10) شركة النمر لصناعة الخشب الحبيبي والمنتجات	خشب حبيبي ، يوريا فورمالد هيد جاف ومحلول فينول فورمالد هيد ، بودرة كبس اليوريبا ، فورمالد هيد ، بودرة كبس الفينول فورمالد هيد .
(11) شركة النمر للخشب المضغوط	خشب مضغوط (سلوتكس)
(12) الشركة المصرية لصناعة الأخشاب	خشب أبلاكاج ، بالوه ، قشرة ، انكراسي ، الأثاث الخشبي .
قطاع الكيماويات الأساسية :	
(13) شركة النمر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية	أسمدة أزوتية ، كوك تحديني ، قسار للطرق ، نفتالين مضغوط ، بنزول ، تنوين ، زايلين ، فينول خام ، زيت كريوزوت .

(تابع) الصناعات الكيماوية

الشركة	المنتجات
14 شركة مدير للصناعة الكيماويات	صودا كاوية ، كلور سائل ، صودا آس ، كلوريد الحديديك ، ماء أكسجين 130 جم ، كيماويات صناعية ، كيماويات محطية ، بيكرينات صود يوم كربونات صود يوم .
15 شركة مواد العناية والكيماويات	صبغات مباشرة ، الكروم ، حامضية ، ثلجية ، لاسنولات وقواعد ، صبغات الأحواض ، رولجانيت .
قطاع الكاوتشوبوك : 16 شركة النقل والمهندسة	اطارات ركوب ، نقل ، جرار ، مقطورات ، اطارات وألابيب الدراجات والموتوسيكلات .
17 شركة المدير لمنتجات الكاوتشوك	منتجات الكاوتشوك واللاتكس ، سيور ناقلة رافعة ، خراطيم ، سجاد كاوتشوك ، لحب أطفال ، أذية .
قطاع البلاستيك : 18 شركة البلاستيك الأهلية :	منتجات البلاستيك والبيلامين ، الفورمايكا ، بطاريات سائلة ، جلود صناعية ، مواسير P. V. C. / مواسير برجمان .

(تابع) الصناعات الكيماوية

الشركة	المنتجات
(19) شركة صناعات البلاستيك والكهرباء المصرية	منتجات البلاستيك والبكايت ،جلود صناعية ، بطاريات سائلة ، مواسير كهرباء (برجمان) ، منتجات الفلين الصناعي ، أدوات كهربائية ، قطع فيار ، غلب راديو وتليفزيون ، أسلاك ، وخراطيم .
قطاع الجلود : (20) شركة المداين النموذجية	جلود خفيفة ، جلود وجه ، نحال ، ميكانيكية ، قشرة مخلفات الجلود .
(21) شركة النمر لدباقة الجلود بالاسكندرية	جلود وجه ، نحال ، جلود ملابس ، جلود صناعية ، غراء ، أحذية جلدية ، صوف شلح .
قطاع التعدين : (22) شركة النمر للفوسفات	خام الفوسفات ، بودرة تلك ، باريت ، ملحيز ، كوارتز ، فلتسبار ، غنورسبار ، فيرميكوليت ، المنيت .
(23) شركة فوسفات البحر الأحمر	فوسفات صخري ، فوسفات مطحون .

(تابع) الصناعات الكيماوية

الشركة	المنتجات
قطاع المطويات : (24) شركة الخازات الصناعية	غازات صناعية ، أسياخ وبودرة لحام ، ثلج جاف .
(25) شركة البويات والصناعات الكيماوية	بويات ووريشات ، أحبار الطباعة .
(26) شركة النين للكبريت	قناب أمان (غلب - أمشاط) أبلاكساج ، مخازل خشبية .
(27) شركة طندا للكتان والزيوت	شمر كتان ، مشتقات كتان ، كسب كتان ، زيت بوية مخلي ، خشب جبيني ، دوبارة .
(28) شركة كرا الزيوت للمبيدات والكيماويات	المبيدات للأفراغ الزراعية والصحية .
(29) شركة الندير للصناعة الأتلام ومنتجات الجرافيت (دبر)	أقلام بكافة أنواعها ، ورق كوين ، شرائط آلة كاتبة ، حبر نسخ ، حبر ختامة ، حبر كتابة ، دوريمر ، ختامات ، ملقات التليمرتر .

الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الانتاج
(1) النصر لصناعة السيارات	سيارات ركوب نصر 123 ، نصر 125 ، جرارات زراعية ، أتوبيسات ، لواري مدنية ، لواري للاستعمال خارج الطرق الممهدة ، محركات سيارات للأغراض المختلفة .
(2) ترسانة الاسكندرية	بناء سفن لنقل البضائع وناقلات بترول حيتى 3000 طن ، سفن صغيرة لأعمال الموانىء ، بوزن اجمالي 1000 طن ، اصلاح السفن بالورش والأحواض والقزقات .
(3) المصرية لمهمات السكك الحديدية (سيماف)	عربات بضاعة حمولة مختلفة ، 10 ، 20 ، 40 ، 65 طن مسطح أو صندوق ، عربات هوبر لنقل الخامات ، عربات صهاريج لنقل البترول ، عربات ركاب بالدرجة الصامة ، بواجي .
(4) المصرية للصناعة وسائل النقل الخفيف	دراجات نصر / موتوسيكلات 50 ، سيارات رمسير ليموزين ، سيارات رمسير ميكروباس ، سيارات رمسير اسطاف ، سيارات رمسير فان سيارات رمسير بيك آب ، سيارات رمسير مطاني ، وحدات رفع المبيدات الحشرية ، مواسير صلب .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الانتاج
5) صناعة الهياكل ومعدات وسائل النقل	يايات ورقية للوارى والأتوبيسات وعربات الركوب يايات حلزونية لمعدات السكك الحديدية ، تيل فرامل وتيل دبرياج للجارات والسيارات وكافة أنواع وسائل النقل الأخرى .
6) انشروعات الهندسية لأعمال الخشب (ستيلكو)	انشاءات معدنية للأغراض الصناعية والمدنية ، خزانات الرقود الراسية ذات الأسقف الثابتة والخائمة ، بوابات السدود والأهوسة ، أوتاش علوية كهربائية وجانترى وأوتاش كهربائية ، كبارى ثابتة ومتحركة معدنية ، أوتاش التفريغ والتحميل للموانيء ، صنادل لهرية ، مواسير صاحب للمياه والمجارى ، عربات نقل البترول والنضائح وهيكل السيارات ، طلمبات ومحابس وقود ومياه .
7) انشروعات معدنية (ميتالكسو)	الانشاءات المعدنية والثقيلة للمخابر والورش والخزائر ، الأوتاش والمخابر والأبراج ، الكبارى الثابتة والمتحركة ، المستودعات والصهاريج ، تصنيع معدات المصانع ، المواسير الملحومة طوليا ، الأشخاص الخفيفة والكبريتال ، الشبك الممدد ، الستائر المنطوية ، صنادل لهرية .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الاستياج
(5) شركة النصر لصناعة المراجعين البخارية وأوعية الضغط	مراجيل بخارية طراز مرجل مواسير لمبذات بخار مشبع ومحور سعات $\frac{1}{2}$ ، $\frac{3}{4}$ ، 1 ، 2 ، 4 ، 6 ، 8 ، 10 ، 12 طن بخار / ساعة تحت ضغط 20 جوى ، مراجيل بخارية طراز مواسير مياه بسعات تبدأ من 12 طن بخار / ساعة حتى 40 طن / ساعة ، أوعية ضغط بأحجام مختلفة ، أجهزة معالجة المياه ، مبدلات حرارية ومكثفات / مواسير مصرجة حتى سمك 20 سم ، أبراج تقطير البترول .
(6) مصر للهندسة والسيارات	صناديق ترور للأغراض الصناعية ، طلمبات مياه وري ، طلمبات رفع للمنازل ، محابس زهر ربحاسر ومياه ومحابس مواد بترولية ، تجهيز شاسيها للترارى ، صناديق ، صهاريج مياه ووقود ، خلاطات خرسانية سعات حتى $\frac{1}{2}$ 3 متر مكعب ، مقطورات زراعية ، صهاريج مياه ووقود ثابتة تحت وفوق الأرض ، الشبكات معدنية خفيفة ، مسبوكات زهر وألمنيوم للأغراض الصناعية ، أعمال تشييد خراطة وغريزة مختلفة / منتجات خشبية لمطبخية ، تجديد اطارات .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الفرقة	الانتاج
(10) الدلتا الصناعية (ايدىال)	ثلاجات كهربائية 7 ، 3 ، 10 ، 13 قدم ، غسالات كهربائية ، أجهزة تكييف هواء ، دفايات بوتاجاز ، أثاثات معدنية ، مصابيح السليبية .
(11) القاهرة للمنتجات المعدنية	منتجات الزهر ، مواسير ذات ضغط عالي من قطر 70 ، 100 مم ، بالسيوهات زهر مطلي بالمينا ، صناديق طرد عادية وأتوماتيكية مطانية وبدون طلاء سعة 2 ، $2\frac{1}{2}$ جالون ، مانابير وقطع فيار السيارات وجميع أشغال المسبوكات من الزهر ، منتجات صاج ، أدوات منزلية وطبية ، صناديق البريد ومنتجات السفيح .
(12) الاسكندرية للمنتجات المعدنية	شفرات حلقة ، البراميل المعدنية سعة 100 لتر ، 200 لتر ، البومات المعدنية للبيوت والكماليات سعة 25 لتر ، 50 لتر ، الأدوات المنزلية من الصاج المطلي بالمينا ، مواقد البوتاجاز المسطحة والأفران ، الأدوات الطبية من الصاج المطلي ، لافتات الشوارع ، انسامير الابرة مثاقصات من 3 سم إلى 15 سم اشارات وأجهزة تنظيم حركة المرور بالمدن .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية

الشركة	الانتاج
13) المصرية للصناعات الميكانيكية الدقيقة (سابي)	الكوابل والأقوال والمفصلات والسبيلونات ، المشغلات ، والمحابس والخلاطات ، ورق وقماش المنفردة ، شموع الشرارة (البوجيهات) البارد مست الملبس ، السدادات المعدنية .
14) الكابلات الكهربائية المصرية	أسلاك وكابلات عارية ، أسلاك وكابلات معزولة بالمطاط والبلاستيك ، كابلات أرضية مسلحة معزولة بالبلاستيك أو الورق المشبع بالنزيت ومختلفة بالرصاص بضغط 1000 ، 11000 فولت ، كابلات تليفونية معزولة من 5 أوجاز إلى 1200 جوز رصاص ومسلح ، كابلات ترك ستاركواد .
15) النصر للصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية	محولات القوى بقدرات مختلفة حتى 1600 ك فولت أمبير وكافة الجهود حتى 22 ك فولت ، محولات اللحام الكهربائي حتى 600 أمبير ، 330/220 فولت/محولات منزلية للمعامل حتى 1000 فولت أمبير ، محولات التلمبات الفلورسنت 125-250 وات ، لوحات التوزيع الرئيسية للضغط العالي والمنخفض ، لوحات التوزيع الفرعية للمباني العامة والمنازل ، الأكوام الكهربائية ، مفاتيح السكنية للضغط العالي والمنخفض ، قواعد المسبهرات للضغط العالي والمنخفض .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الانتاج
16) العامة للبطاريات	بطاريات سائلة لموتوسيكلات وكافة أنواع السيارات ، بطاريات الخدمة الشاقة ، بطاريات للأغراض المختلفة للإضاءة والتليفونات بطاريات جافة ، رتابين كلويات .
17) النصر للهندسة والتبريد (كولدير)	أجهزة تكييف هواء قوة $\frac{3}{4}$ ، 2 حصان ، مبردات مياه الشرب سعة 65 الى 123 لتر في الساعة وحدات تكييف قائمة بذاتها قوة 5 ، 10 ، 152 طن ، وحدات التكييف الأرضية والسقفية أعمال التبريد والتكييف والتدفئة والتبريد .
18) العربية للراديو والتراتزستور	أجهزة راديو طرازات كراين 6 تراتزستور ، مارينا 7 تراتزستور ، أجهزة راديو كهرباء ، أجهزة تليفزيون 16 بوصة ياباني ، 19 ، 20 ، 24 بوصة ألماني ، شرقي ، 17 ، 20 ، 24 طراز تليمصر تليفونكن .
19) النصر للتليفزيون	أجهزة تليفزيون نصر 17 ، 19 ، 20 ، 23 بوصة ، أجهزة الراديو والتسجيل والبيك آب ، مكبرات صوت ووحدات قدرة ، أجهزة ارسال واستقبال للاتصالات اللاسلكية وأجهزة موجات محملة تليفونية ، أجهزة اتصال داخلية ، قطع معدنية خاصة بأجهزة الراديو والتليفزيون صناديق الإنذار ، شاشات تليفزيون مقاسر

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الانتاج
(تابع) 19) المعمر للتليفزيون	14 ، 16 ، 17 ، 19 ، 20 ، 23 بوصة مسوحة وغير مسوحة ، كباين خشبية للراديو والتليفزيون ، لوحات مطبوعة للراديو والتليفزيون ، بلاست للمبات الفلورسنت ، ملفات الحراف لأجهزة التليفزيون ، المحولات بأنواعها ، سماعات ميتمين قنوات ، مراكز خدمة .
20) المعمر للأجهزة الكهربائية والالكترونية (فيليبس)	أجهزة تليفزيون بطارية وكهرباء / راديو للسيارة ، مصابيح كهربائية مادية مختلفة ، مصابيح زئبقية وفلورسنت ، مصابيح ذات ضوء مختلف تحمل على التيار المباشر ، مراكز خدمة .
21) المصرية للصناعة المصنوعات التليفونية	عدد تليفونية مكتبية وأوتوماتيكية مختلفة طراز د / ب / هـ 16137 ، 16140 ، 16147 ، 16142 ، عدد تليفونية مختلفة ، سترات أوتوماتيكية ، سترات أوتوماتيكية خاصة نظام الكود بار طرازات مختلفة ، لوحات يدوية ، نظام البطارية المختلفة المشتركة .
22) التركيبات والخدمات الصناعية	الانشاءات الجديدة وتركيبات الصالح وكافة أنواع الخدمات الصناعية وهي تقوم حالياً بمشاط كبير في المساهمة في تركيب مجمع الحديد والصلب بحلوان .

(تابع) الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية

الشركة	الانتاج
23 المصرية لصناعة الحديد	تصنيع الاسطوانات للتشغيل على المكابس وكذلك التشغيل على الماكينات وأجهزة التشبيث على الماكينات وقوابل سبك المصادن، وقوابل انتاج مصنوعات البلاستيك والكاولتشوك، وقوابل انتاج الزجاج، وتصميم وانتاج عدد مستلزمات الانتاج مثل القطع والمعدن الخاصة.

الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية

الشركة	الانتاج
(1) الحديد والصلب المصرية	حديد زهر ، كتل صلب ، كتل مدرفلة ، صاج .
(2) مصانع النحاس المصرية	منتجات من الصلب وأهمها حديد التسليح والد رافل والأسلاك والشناير . منتجات من الألمنيوم والنحاس ، وأهمها المواسير ورقائق الألمنيوم ، والأواني المنزلية (بوران) .
(3) مصانع الدلتا للصلب	حديد تسليح ، أسياخ وأسلاك صلب ، مسبوكات صلب وزهر رمادي وسبائك ، مواسير زهر صحي .
(4) النهر لصناعة الماكينات	ماكينات صلب لصناعات مختلفة كالسيارات والنواري والمحركات... الخ ، عدد يدوية ، اسطوانات سلاسل
(5) النهر لصناعة المواسير الصلب	مواسير صلب ، لوازم مواسير من الزهر المطرق ، قاجيار من الزهر المطروق .
(6) الأهلية للصناعات المعدنية	كتل صلب ، حديد مبروم .
(7) العامة للمعادن	أقراص وأسلاك وسبائك نحاس ، أقراص ، والكوابل الألومنيوم ، مشغولات ، ذهب فضة ومعدن .
(8) النهر للمسبوكات	صناعة جميع أنواع المسبوكات الزهر والصلب ، صناعة مواسير الضغط العالي .
(9) سيناء للمعدن	رمال المسابك ، وصناعات استخراجية

الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

الشركة	الانتاج
(1) أسمنت بورتلاندا طره المصرية	الأسمنت البورتلاندى العادى الأسمنت السريع التصلد (سوبر كريت) الأسمنت المقاوم للكبريتات (س. روتر) الأسمنت البورتلاندى المخلوط (الكريك) الأسمنت البورتلاندى منخفض الحرارة (لوهيت) الأسمنت البورتلاندى الحديدى (35) الأسمنت البورتلاندى ذو المقاومة المالية (سوبر فابن 4100).
(2) أسمنت بورتلاندا حلوان	أسمنت بورتلاندى عادى أسمنت سريع التصلد (سوبر كريت) أسمنت بورتلاندى مقاوم للكبريتات (س. روتر) أسمنت بورتلاندى منخفض الحرارة لوهيت أسمنت بورتلاندى مخلوط (الكريك) أسمنت بورتلاندى حديدى (35) أسمنت البورتلاندى الابيض.
(3) القومية لانتاج الاسمنت	أسمنت بورتلاندى حديدى (35).
(4) اسكندرية لاسمنت بورتلاندا	أسمنت بورتلاندى عادى أسمنت سريع التصلد (سوبر كريت) أسمنت بورتلاندى مخلوط (كريك) أسمنت بورتلاندى حديدى (35).
(5) المصرية للمواد سير والمنتجات الاسمنتية (سيجوارت)	مواسير اسبستومر بأطوال وأقطار متعددة ، ألواح اسبستوس اسمنتية مبلطة ومسطحة ، أجهزة خرسانية للإنارة ، مواسير خرسانية ، منتجات خرسانية لوقاية كابلات الكهرباء والتيكونات تحت الأرض ، الفلنكات الخرسانية سابقة الاجهاد .

(تابع) الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

الشركة	الانتاج
(6) المصر لمصنعة الزجاج والبلاط	ألواح الزجاج المسطح الشفاف ، والمنقوش والمنقوش ، الزجاج المنقوش ، والزجاج التريسكر ، الصوف الزجاجي المنقوش بالبوليستر ، الصوف الزجاجي العادي ، الأدوات المنزلية ، والتوابير وزجاجات التسبقة ، وأدوات الزينة ، الكريستال .
(7) العامة لمنتجات الخزف والصيني	الأدوات الصحية ، البلاط القيشاني الأبيض والطين ، الأدوات المنزلية من الصيني ، النازات والتحف والتماثيل وغيرها .
(8) المصر لانتاج الخزاريات والفخار (سيراميك)	طوب حراري ومولات ، طوب أحمر منخوط ، خزاريات سليكا ، طوب أحمر واجهات تراميد مسطح نصف دائري مجنزبت ، ودفايات وحمامات ، بواتق نارية ، بلوكات ومواسير حرارية ، مواسير فخار وملحقاتها ، برابيح ، أدوات صحية ، عوازل كهربائية ، بلاط قيشاني ، أدوات منزلية ، بلاط سيراميك .
(9) المصرية للحراريات	الطوب الحراري اللازم لتبطين أفران المصانع ، البلاط السيراميك المقاوم للأحماض من مختلف المقاسات ، الجبس الأبيض الناعم . العوازل الكهربائية من الصيني مختلفة الأشكال التي تستخدم في الخطوط الكهربائية . الأحواض للمطابخ والمعامل .
(10) الطوب الرملي بالقاهرة	الطوب الرملي العادي والطين الطوب الرملي المزدوج ذو الأحد عشر ثقب . الطوب الرملي الخفيف طوب قطع سلك ديا توميت وبودرة .

(تابع) الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

الشركة	المنتج
11) العامة للشركة المعمدية	تكسير أحجار البازلت التي تستخرجها من محاجرها بأبي زعبل إلى أحجار مختلفة من النوع الذي يستخدم في أعمال رصف الطرق والشوارع والخرسان المسلحة يستخدم في تجديد خطوط السكك الحديدية . تصنيع كتل الرخام والجرايت والالبستر التي تستخدم في المنشآت العامة والخاصة كذلك رخام التماثيل والموبليا والنصب التذكارية .
12) المصرية للجبهامات والمحاجر الرخام	إنتاج وتصنيع الجبس المصنوع بمختلف أنواعه . استغلال وتسويق الرخام وأحجار الزينة استغلال خامات المحاجر والمناجم وتسويق خاماتها ، الكاولين ، طينيات وطفلات ، فاسبار كوارتز ، ديولوميت رمان مسابك . أحجار جيرية ، يولنتيت .
13) قنالتكس للأرضيات الفليل	أرضيات الفليل (قنالتكس) . أرضيات اسم النون .

أما عن أهم النشاطات الصناعية التي يقوم بها القطاع الخاص فنذكر منها :
أ - الصناعات الهندسية :

يتركز نشاط القطاع الخاص فيها في ثلاثة أنشطة أساسية هي الصناعات المعدنية (أجهزة طهي ، أواني نحاسية ، أواني ألومنيوم ، ستائر معدنية ، هواتف صفوح ، أدوات مائدة ، مواقد كيرسسين . . . الخ) وبلغت قيمة الإنتاج القطاع الخاص من تلك الصناعات سنة 1975 مبلغ 19324 ألف جنيه ، النشاط الثاني هو الصناعات الكهربائية (أسلاك وكابلات كهربائية ، مواسير كهربائية ، بطاريات جافة وسائلة ، لحف ، دفايات كهربائية ، معدات تكييف ، غسالات كهربائية ، نباتات صورية ، كباين مصاعد . . . الخ) . وبلغت قيمة الإنتاج القطاع الخاص منها 7743 ألف جنيه في 1975 . والنشاط الثالث هو صناعة وسائل النقل (مقارورات ، صناعة جسم الأتوبيس ، قطع غيار ، هياكل ، دراجات مختلفة) وبلغت قيمة الإنتاج منها في 1975 مقدار 2933 ألف جنيه . إجمالاً فإن مجموع إنتاج القطاع الخاص من تلك الأنشطة بلغ 306 مليون جنيه أي ما يعادل حوالي 8% من مجمل قيمة الإنتاج في قطاع الصناعات الهندسية في نفس السنة والبالغ 3332 مليون جنيه .

ب - صناعة الجلود :

يسيطر القطاع الخاص على 75% من صناعة دباغة الجلود ، 37% من إنتاج الأحذية الجلدية ، 99% من إنتاج منتجات الجلدية (ماعدا الأحذية) وذلك في سنة 1975 والتي يقدر مجمل إنتاج صناعة الجلود فيها بمبلغ 1119 مليون جنيه . إن مراجعة المشروعات الاستثمارية الجديدة توضح الميل نحو توسيع صناعة الجلود معتمدة على القطاع الخاص والقطاع المشترك (مع رؤوس أموال أجنبية) بهدف التصدير . فلقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها حتى نهاية 1975 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للتصنيع ، 84 مشروعاً يختص القطاع الخاص بتنفيذ 39 مشروعاً تمثل 47% من إجمالي المشروعات ، والقطاع المشترك يختص أيضاً بتنفيذ 39 مشروعاً (47%) ويتركز

للقطاع العام تنفيذ 5 مشروعات تمثل 6% من اجمالي المشروعات . هذا ويوجه 6ر55% من التاج هذه المشروعات للاستهلاك المحلي بينما 44% توجهه للتصدير . وسنعود مرة أخرى لهذا الموضوع عند التكم عن آفاق الصناعة وتوجهاتها .

* * *

الخلاصة

دراسة مكانة البنية الصناعية المصرية في الاقتصاد الوطني من جهة ، ومقارنة ذلك بمكانة الزراعة في هذا الاقتصاد من جهة ثانية تؤدي بنا الى نتيجة أن الصناعة تشارك فيما بين 1970 - 1976 في تشكيل حوالي 27% من الدخل المحلي الاجمالي بينما تشارك الزراعة بحوالي 31% من هذا الدخل . وعلى الرغم من النقص النسبي لمشاركة الصناعة في تشكيل الدخل مقارنة بالزراعة ، إلا أن الأولى تستوعب ما يقل عن 13% من مجمل العمالة على مستوى الاقتصاد الوطني بينما الثانية تستوعب حوالي 23% .

ومن خلال الاحصاءات الأولية التي قدمناها يمكن ملاحظة أن الهجرة من الزراعة تتجه بصفة أساسية الى قطاعات التوزيع والخدمات أكثر مما تتجه الى القطاع الصناعي .

ومن جهة أخرى فإن من الملاحظ هو ونوع الصناعة المصرية في كافة القطاعات الصناعية وتعدد منتجاتها خاصة اذا قورنت بالدول العربية الأخرى . لكن تدقيق التحليل يثبت أن قطاع الصناعة التحويلية هو القطاع المسيطر داخل الانتاج الصناعي حيث نجد أن 93ر5% من مجموع المؤسسات الصناعية تعمل في هذا القطاع ، كما أن هذا الأخير يتكفل بما يعادل 95ر5% من مجمل الانتاج الصناعي ويولد 91% من مجمل القيمة المضافة في الانتاج الصناعي .

ان ذلك يعني أن دراسة هذا القطاع تعني ، في نهاية الأمر ، دراسة الانتاج الصناعي في مصر . وفي داخل هذا القطاع سلاحظ الأهمية النسبية لصناعة الخزل والنسيج والصناعات الغذائية (صناعات استهلاكية) وترتبط تلك الأهمية بسياسات التصنيع التي طبقت في مصر اعتبارا من ثلاثينيات هذا القرن والتي انتهجت سياسة احلال الواردات .

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية سلاحظ تركيز ما يزيد عن 50% منها في المدن الرئيسية وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية نذكر منها الفوارق ما بين الريف والمدن ، واكتظاظ المدن بالسكان والهجرة من الريف للمدينة . . . الخ .

وأخيرا ، وعلى صعيد ملكية وسائل الانتاج الصناعية ، فلقد تعرفنا على واقع سيطرة القطاع العام على الصناعة بصفة عامة . لكن ، وكما سبق وأن أشرنا في بداية هذا الباب ، ينبغي ألا نضلنا التعبيرات الكمية للظواهر البعيدة عن التحليل الكيفي لها . لذلك فان نتائج الأرقام ، والتي أوصلتنا الى انقول بسيطرة القطاع العام ، ينبغي فيها أولا أن نكتفي بربطها مع التطورات الاقتصادية التي عرفتتها مصر قبل 1970 والتي تحققت بالاجازاتها الاجتماعية والتي كانت تهدف بالفعل الى خلق قطاع عام وراقد ، واستطاعت فعلا أن تقيم في مصر ركائز أساسية لسيطرة هذا القطاع . تلك التطورات السابقة هي التي تسببت وخلقت الظاهرة التي نشاهدها اليوم : سيطرة القطاع العام على مجموع النشاط الصناعي . كما ينبغي ثانيا أن نتابع تحليلنا اعتبارا من ظاهرة السيطرة الحالية للقطاع العام لتتبع ما اذا كانت السياسات الحالية في مصر تهدف الى الابقاء على / وتشجيع وتعميق الدور القيادي للقطاع العام ، أم أنها على العكس تعمل على تقليص دوره وانقضاء عليه لتعود السيطرة للقطاع الخاص . وفي هذه الحالة ، فإن

من المعلوم أن سلطة اتخاذ القرار ، ونظرا لاعتبارات سياسية واجتماعية ، لا تستطيع تهديم القطاع العام دفعة واحدة وفجأة . لذلك فان تحويل الدور القيادي لهذا القطاع تتم من خلال " مرحلة انتقالية " يتم فيها ميل القطاع الخاص لأن يصبح مهيمنًا .

ان ما صدر من تشريعات منذ 1973 وحتى الآن ليؤكد أن مصر تعيش الآن تلك " المرحلة الانتقالية " .

اذن ، ولكي تكتمل الصورة ، فاننا سنتعرض لدراسة التوجهات الحالية للبيئة الصناعية سواء من حيث نوعية الاهتمام بفرع أو بآخر من فروع الصناعة أو من حيث طبيعة التوجه فيما يخص ملكية وسائل الانتاج الصناعية ليس على مستوى قطاع عام وقطاع خاص فقط بل أيضا على مستوى قطاع خاص وطني وقطاع خاص أجنبي أو مشترك .

ان دراسة ما يسمى بالخطط المصرية⁽¹⁾ تسمح لنا باستخلاص عدة نتائج تتعلق بموضوع توجهات الصناعة وأفاقها وهذا ما سيكون موضوع دراستنا الآن .

* * *

(1) منذ أواسط الستينات جرى التخطيط في مصر على أساس " خطط " سنوية لا تمت الى الواقع بصلة . كذلك ، وفي اطار سياسة الانفتاح على السوق العالمي الرأسمالي وتشجيع الاستثمار الخاص الاجبي ، فان مصر تعلن عن خطة للتنمية للسنوات 1976 — 1980 . !

الفصل الثاني

توجهات البنية الصناعية وآفاقها المستقبلية

طوال عرضنا السابق قد ما لبعض المحطات من البنية الصناعية في مصر حتى سنة 1975 . ان الوقوف عند هذا الحام له ما يبرره : فبالرغم من أن مصر قد بدأت فعلا في اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ أواخر عام 1973 إلا أن الاجراءات التنفيذية والحملية لم تظهر بوضوح إلا في أعقاب 1975 من جهة ، ومن جهة أخرى قلنا نستطيع عن طريق تحليل المخططات المبررة 1976 - 1980 أن نتعرف على توجهات وآفاق البنية الصناعية . ولقد أثرت الحكومة المصرية خطة الخطة الخمسية (يوليو 1974 - ديسمبر 1975) استهدفت في الأساس " تقوية القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للانطلاق بالاقتصاد القومي بمعدلات مرفوعة تكون أساسا للخطة الخمسية القادمة " . ولقد ارتكزت الخطة الانتقالية أساسا على بعض الأولويات القومية مثل التعمير واستكمال المشروعات التي قطعت مرحلة من التنفيذ بالإضافة على عمليات الاحلال والتجديد والطاقة الحاطلة واقامة بعض المشروعات الاستراتيجية . اجمالا فان الخطة الانتقالية لم تكن تستهدف تغييرا أساسيا في البنية الاقتصادية بل مجرد تهيئة الاقتصاد القومي للانطلاق في خدات منظمة اعتبارا من عام 1976 . والملاحظة التي نود الاشارة اليها هنا أنه كان قد أُظن عن تأخر اعداد الخطة الخمسية الجديدة للنشر حين الانتهاء من الدراسات التمهيدية واقرار مجلس الشعب لآطارها العام ، وحتى وقت اعداد دراستنا هذه لم يتمكن من الحصول على الخطة الخمسية الجديدة . لكن من جهة أخرى فان وزارة التخطيط في مصر تعمل سريعا عن خطط سنوية في اطار الخطة الخمسية . بناء على ذلك فسنحاول تحليل توجهات البنية الصناعية عن طريق دراسة خداتي سنتي 1976 ، 1977 اللتين تم الاعلان عليهما حتى الآن . لكن قد يكون من المفيد أن نعرض سريعا لأهم الخصائص الرئيسية لمشروع الخطة الخمسية :

تقدر استثمارات الخطة الخمسية بنحو 3020 مليون جنيه أى بنحو 26ر2
 مثل حجم الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1970 - 1975 لتحقيق زيادة في
 الإنتاج بنسبة تبلغ نحو 55ر5 % أى بمعدل مستوى متوسط قدره 6 % . كما
 تبلغ الزيادة المستهدفة للإنتاج المحلي الإجمالي نحو 59ر5 % أى بمعدل
 مستوى قدره 7ر6 % . وهذه المعدلات تقرب من ضخف المعدلات المحققة
 خلال السنوات الخمس السابقة على هذه الخطة . وتستهدف الخطة زيادة
 المبادرات السلعية بنسبة تبلغ نحو 131 % وتعتمد بشكل كبير أيضا على
 المبادرات غير المنظورة وخاصة حصة قناة السويس وتشغيل خط الأنابيب
 (سوميد) . ومن المقدر أن يزداد الاستهلاك النهائي بنسبة 37ر1 % أى
 بمعدل مستوى متوسط قدره نحو 6ر5 % . ان ذلك يعني انخفاض نسبة
 الاستهلاك النهائي الى الناتج المحلي من 93 % في عام 1975 الى نحو
 80ر8 % في عام 1980 . وأخيرا فان الخطة تستهدف إيجاد فرص عمالة
 جديدة تقدر بنحو 1232 ألف فرصة عمل تتطلب زيادة في حجم الأجور
 بنسبة 47 % وزيادة متوسط الأجر السنوى للمشتغل بنحو 23ر2 % .

هذا من تقديرات الخطة الخمسية بصفة عامة ، وأمامنا الآن أن نحالج ،
 كما قلنا ، تقديرات ما أعلن من تلك الخطة عن عامي 1976 ، 1977 . وسنتناول
 على الترتيب :

- 1 — توجهات الخطة على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة
- 2 — توجهات الخطة فيما يخص قطاع الصناعة
- 3 — المشروعات الاستثمارية الصناعية في مجال الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول

توجهات الخطة على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة

سحاول هنا التعرف على الأهمية النسبية التي أعطاها الخطـــــة
للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق توجهات الاستثمارات أولا ثم
من خلال تقديرات الانتاج لتلك القطاعات ثانيا .

1 - الاستثمارات :

قدر الاستثمار المخطط لعامي 1976 ، 1977 بحوالي 2944 مليون
جنيه منهم حوالي 1350 لخطة عام 1976 ، وحوالي 1594 لعام 1977 .
ولقد قسمت خطة 1976 الى شريحتين تقدر استثمارات الشريحة الأولى بمبلغ
730 مليون جنيه تتلوهما شريحة ثانية بحوالي 750 مليون جنيه بالاضافة الى
زيادة في المخزون قدرها 50 مليون جنيه . ويتوقف تنفيذ الشريحة الثانية
على توافر الموارد المحلية والأجنبية . " ونتيجة استمرار الظروف غير المواتية
اقتصرت الرقم المنفذ فعلا على 350 مليون جنيه . ولم تنفذ مشروعات الشريحة
الثانية وقدرها 500 مليون جنيه " (1) .

أما عن توزيع تلك الاستثمارات المقدرة بين القطاعين العام والخاص فقد
خص القطاع العام في الخـــــطتين 2539 مليون
جنيهما (1250 مليون جنيه لسنة 1976 ، 1339 مليون لسنة 1977) ،
وحوالي 355 مليون جنيه للقطاع الخاص (100 مليون لسنة 1976 ، 255
مليون لسنة 1977) . ويقدر المكون الأجنبي في استثمارات الخطتين بحوالي
3ر1323 مليون جنيهما خص القطاع العام منها 1194 مليون جنيه (1ر431
مليون لسنة 1976 ، 9ر712 مليون لسنة 1977) ، كما خص القطاع الخاص
3ر129 مليون جنيه (3ر39 مليون لسنة 1976 ، 90 مليون لسنة 1977) .

(1) علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية
في مصر ، 1952-1977 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977 ، ص 23 .

ولقد لوحظ أن مجموع القطاعات السلحية في خطة 1976 قد استحوذت على مبلغ 5335 مليون جنيه من إجمالي الاستثمارات الموزعة ونسبة قدرها 43.8% خص قطاع الصناعة والتعدين والبتروك منها 3715 مليون جنيه بنسبة 27.6% . بينما خص قطاعات التوزيع نحو 4361 مليون جنيه أو بنسبة 32.4% والقطاعات الخدمية نحو 320 مليون جنيه أو بنسبة 23.3% من إجمالي الاستثمارات الموزعة بينما لم يخص الزراعة والري إلا 1301 مليون جنيه أو بنسبة 9.7% .

أما خطة 1977 فقد خصصت لقطاع الصناعة استثمارات قدرها 3697 مليون جنيه تمثل نحو 23.9% (يضاف لها استثمارات قطاع البترول المقدرة بنحو 968 مليون جنيه واستثمارات قطاع الكهرباء بنحو 20 مليون جنيه) . ولقد خص جهاز المقاولات 25 مليون جنيه ، وقطاع الاسكان نحو 1644 مليون جنيه ، وقطاع المرافق نحو 67 مليون جنيه .

ان ما نود ابرازه من واقع هذه الأرقام هو التالي :
أ - اهتمام خطتي 1976 ، 1977 بالصناعة حيث بلغت تقديرات الاستثمارات المخصصة لها حوالي ربع إجمالي الاستثمارات المقدرة . لكن هذا الاهتمام الكمي ينبغي أن يصاد تحليله بمقابلة أعرض للتعرف على توجهات تلك الاستثمارات داخل القطاع نفسه .

ب - ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في استثمارات الخطين حيث تبلغ حوالي 45% (تصل هذه النسبة في سنة 1977 وحدها أكثر من 50%) من جملة الاستثمارات المقدرة . هذا بينما الاطار العام للخطة الخمسية يركز على اصلاح خلل ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات بمعدلات سنوية متزايدة . وقدر معدل تلك الزيادة لسنة 1977 بنحو 29% وتعتمد تلك الزيادة على الارتفاع بحصة الحكومة من استغلال حقول البترول القديمة والجديدة ، واطراد الزيادة في حصة رسوم قناة السويس وليس على زيادة الصادرات السلحية .

ومن وجهة نظر توزيع هذا الانتاج على القطاعات الاقتصادية الرئيسية
فان الجدول رقم (13) يوضح لنا الحقائق التالية :

أ - خص القطاعات السلمية في عام 1977 نحو 7502 مليون جنيه مقابل
6975 مليون جنيه مقدره لعام 1976 بمعدل نمو قدره 5ر7 % .
لكن اذا دققنا التحليل داخل القطاعات السلمية فسيوضح أن معدل
النمو هذا يعود في أغلبه لمعدل النمو المرتفع نسبيا لكل من قطاع
البترون ومنتجاته وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد . حيث بلغ معدل النمو
في تلك القطاعات على الترتيب 4ر15 % ، 9ر21 % ، 1ر25 % في حين لم
يبلغ معدل النمو في الصناعة والتعدين سوى 6ر6 % وفي الزراعة 0ر3 % .

ب - يقدر أن يصل الانتاج في مجموعة قطاعات التوزيع الى نحو 14213 مليون
جنيه سنة 1977 مقابل 13033 مليون جنيه . ينتظر تحقيقه في
عام 1976 وبمعدل نمو قدره 1ر9 % . وهذا أيضا يأتي ترتيب أهمية
القطاعات المختلفة في مشاركتها في هذا النمو كالتالي : النقل
والمواصلات 2ر14 % وقطاع المال 7ر9 % ثم قناة السويس بمعدل نمو
قدره 3ر7 % فقطاع التجارة بمعدل 7ر5 % .

ج - يقدر مساهمة مجموعة قطاعات الخدمات في انتاج عام 1977 بنحو
22394 مليون جنيه مقابل 19796 مليون جنيه . ينتظر تحقيقه في
عام 1976 أي بمعدل نمو قدره 1ر13 % (خدمات التسمية 3ر13 % ،
المرافق 3ر7 % ، والاسكان 4 %) .

نخلص من ذلك إلى أن قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الأولى من حيث
معدل النمو الذي أعطي له . يليه في الترتيب قطاع التوزيع ثم القطاع السلمي .
ومن بين جميع القطاعات المختلفة يحتل قطاع التشييد المرتبة الأولى يليه قطاع

جدول رقم (13)

توزيع تقديرات الانتاج المستهدف لعام 1977 بالمقارنة مع المتوقع تحقيقه
في عام 1976 بين القطاعين العام والخاص (القيمة بالمليون جنيه)

معدل النمو	1 9 7 7			1 9 7 6			القطاعات
	خاص	عام	جملة	خاص	عام	جملة	
							مجموعة القطاعات السلمية :
% 6,6	1322,1	2432,0	3754,1	1247,3	2274,1	3521,4	الصناعة والتعدين
% 3,0	2314,3	35,7	2400,0	2254,4	75,6	2330,0	الزراعة
% 15,4	72,4	533,6	606,0	64,5	504,1	568,6	البتروك ومنتجاته
% 21,9	—	122,9	122,9	—	100,3	100,3	الكهرباء
% 25,1	145,0	424,0	569,0	115,0	340,0	455,0	التشييد
% 7,5	3353,3	3643,2	7002,0	3631,2	3294,6	6925,8	الجملة
	51,4	48,6	100,0	52,3	47,2	100,0	النسبة %
							مجموعة قطاعات التوزيع :
% 14,2	46,4	413,4	464,8	42,0	365,0	407,0	النقل والمواصلات
% 7,3	—	156,5	156,5	—	145,9	145,9	قناة السويس
% 5,7	338,0	220,0	603,0	366,0	209,0	575,0	التجارة
% 9,7	—	192,5	192,5	—	175,4	175,4	المال
9,1	434,4	937,4	1421,3	403,0	395,3	1303,3	الجملة
	30,6	69,4	100,0	31,3	63,7	100,0	النسبة %
							مجموعة قطاعات الخدمات :
% 4	136,4	13,4	149,3	130,9	13,1	144,0	الاسكان
% 3,7	—	37,4	37,4	—	34,3	34,3	المرافق
% 13,9	396,0	1656,2	2052,2	335,0	1416,3	1801,3	خدمات التنمية
% 13,1	532,4	1707,0	2239,4	515,9	1463,7	1979,6	الجملة
	23,3	76,2	100,0	26,1	73,9	100,0	النسبة %
% 9	4320,6	6342,6	61163,2	4605,1	5653,6	10258,7	الاجمالي العام
	43,2	56,3	100,0	26,1	73,9	100,0	النسبة %
	72,4	740,1	312,5	64,5	650,0	714,5	القناة والبتروك
% 3,5	4743,2	5605,5	10350,7	4540,6	5003,6	9544,2	الاجمالي العام بدون القناة والبتروك

الكهرباء ثم قطاع البترول ومنتجاته ، ثم قطاع النقل والمواصلات ، فقطاع خدمات التنمية .

وفي الواقع ، نعتقد بأن التحليل بهذا الشكل ، أى على أساس معدلات النمو المقدرة للقطاعات المختلفة ، يعطي صورة أدق عن اتجاهات الانتاج وبوعية الاهتمامات المصحاة لقطاع معين من زاوية الاتجاه لتنميته . ذلك أن الاهتمام بتنمية قطاع الخدمات والتوزيع تنمى منطقيا مع سياسة الانفتاح المعلنة من الدولة . ان الرقم المطلق المقدر للانتاج في قطاع الصناعة والتعدين ليس له من قيمة ، حتى وان بدى ارتفاع نصيب مساهمة هذا القطاع في الانتاج المقدر على مستوى الاقتصاد الوطني ككل .

ب - توزيع تقديرات الانتاج بين القطاعين العام والخاص :

اذا انتقلنا الآن الى مستوى آخر من التحليل وانتمى لى بتوزيع الانتاج بين القطاعين العام والخاص فان نفس الجدول السابق رقم (13) ينفيدنا في التعرف على مصطيات جديدة يتأكد لنا من خلالها تهاا الدور المتزايد باضطراب الذى يأخذه القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي ككل من جهة ، وعلى مستوى قطاعات معينة من جهة ثانية .

أ - فعلى مستوى الاقتصاد القومي ككل يرتفع نصيب القطاع الخاص في تقديرات الانتاج المستهدف من 16ر2% في سنة 1976 ليصل الى 23ر4% في سنة 1977 .

ب - وعلى مستوى مجموع القطاعات السلعية فان القطاع الخاص يسيطر أيضا على 23ر5% من جملة تقديرات انتاج تلك المجموعة في سنة 1976 وتصل تلك النسبة الى 4ر51% في سنة 1977 . وائجدير بالذكر أن تلك النسبة المرتفعة لنصيب القطاع الخاص تعود في أغلبها لسيطرته شبه التامة على قطاع الزراعة . واذا استثنينا تقديرات انتاج قطاع البترول فان نصيب القطاع الخاص في جملة تقديرات الانتاج يكون 23ر5% في سنة 1976 ، 4ر51% في سنة 1977 .

جـ - إذا حللنا قطاع الصناعة والتعدين على حدة فسنجد أن القطاع الخاص يستأثر بنسبة 35.4% في سنة 1976 ، و 35.2% في سنة 1977 . وقد يكون من المفيد مقارنة تلك النسب بما جاء في الجدول رقم (17) حيث كان نصيب القطاع الخاص في الانتاج الصناعي في سنة 1974 نحو 24.7% فقط . ومهما كان الأمر ، فإن الزيادة النسبية الطفيفة لدور القطاع الخاص في قطاع الصناعة مقارنة بارتفاع دوره في قطاعات أخرى إنما تدل على أن هذا القطاع ، حتى مع اتاحة كل الفرص والتسهيلات له ، يهجم عن استثمار أمواله في الصناعة ويفضل دائما توجيه تلك الأموال للتجارة أو الاسكان أو المضاربة ... الخ .

د - على مستوى مجموعة قطاعات التوزيع فإن الأرقام تعلن ميل سيطرة القطاع العام على هذه القطاعات بنسبة 63.7% في سنة 1976 وتصل إلى 69.4% سنة 1977 . وفي الواقع ان تلك السيطرة تعود في الأساس لطبيعة قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس وقطاع المال (وخاصة البنوك) . أما إذا أخذنا قطاع التجارة على حدة فسنجد سيطرة القطاع الخاص بنسبة 63.7% في سنة 1976 ونحو 63% في 1977 .

هـ - أما مجموعة قطاعات الخدمات فإن القطاع العام أيضا هو الذي يتحمل النصيب الأكبر في تقديرات انتاج هذه المجموعة بنسبة 73.9% في سنة 1976 وتصل إلى 76.2% في سنة 1977 . والجدير بالذكر هنا الإشارة إلى قطاع الاسكان الذي يسيطر عليه القطاع الخاص بنسبة تزيد عن 90% في تقديرات سنتي 1976 ، 1977 وهذا يؤكد ما سبق وقلناه عن اتجاهات القطاع الخاص دائما نحو أمثال تلك القطاعات .

المبحث الثاني

توجهات الخطة فيما يخص قطاع الصناعة

يقدر الاستثمار الصناعي المخطط في خطة التنمية الجديدة 1976 - 1980 بنحو 3 بلايين جنيه منها 2 بليون للتجديد والاحلال في المصانع القائمة . والمتنظر أن يستثمر 700 مليون جنيه في مشروعات يأمل المخططون أن تكون مصادر تمويلها أجنبي . والهدف زيادة قيمة الانتاج الصناعي من 3ر2 بليون جنيه سنة 1975 الى 3 بلايين جنيه سنة 1980 ، وزيادة العائدات الصناعية تباعا الى 500 مليون جنيه سنويا في نهاية الخطة (1) .

ان الملاحظة المبدئية على مشروع الخطة الخمسية فيما يخص قطاع الصناعة تشير الى أن ثلثي الاستثمارات المقدرة ستوجه للتجديد والاحلال في المصانع القائمة . ان ذلك يعني ، في مناسبة التحدث عن آفاق الصناعة ، إعادة انتاج البنية الصناعية القائمة والتي تعرضنا لها بالتفصيل في الصفحات السابقة . أما الثلث الباقي من الاستثمارات المقدرة فائنها ستوجه الى اقامة مشروعات جديدة أو التوسع في بعض المشروعات القائمة . ويعتمد المخطط في تنفيذ هذه المشروعات على التمويل الأجنبي بنسبة 70% منها .

ان علينا الآن أن نحالج نقطتين : الأولى تتعلق بتوزيع استثمارات خطتي 1976 ، 1977 والثانية تخص توجهات الاستثمارات الخاصة بالمشروعات الجديدة وبالتوسع في المشروعات القائمة من واقع الخطة الخمسية بصفة عامة حتى يمكن أن تكون مبررة مقبولة عن اتجاهات الصناعة المستقبلية .

(1) د . علي الجريثلي ، خمسة وعشرون عاما . . . ، مبدع سابق ، ص 45 .

جدول رقم (19)

بيان توزيع الاستثمارات الممنوعة سنة 1976 في القطاعات الصناعية (1)
(القيمة بالآلاف جنيه)

الأهمية النسبية %	الجملة	الاستثمارات الممنوعة خلال 1976		الصناعات
		العملة المحلية	العملة الأجنبية	
17ر5	36235	9515	26720	أولا : الصناعات التحويلية
19ر3	40324ر5	14212	26612ر5	— مجموع الحديد والصلب
11ر9	24505	3361	15644	— المعدنية
23ر2	53222ر3	32372ر5	25350ر3	— الغذائية
13ر0	26333	11916	14972	— الخزن والنسيج
4ر7	9745ر7	3369ر3	6375ر3	— الكيماوية
0ر1	250	25	225	— الهندسية والالكترونية
0ر2	511ر7	13	493ر7	— ضبط جودة الانتاج
1ر3	2534	1130	1404	— مراكز التدريب المهني
0ر5	934	240	694	— مشروعات الهيئة العامة للتصنيع
—	7	—	7	— مصلحة الأبحاث الجيولوجية
—	7	—	7	— مصلحة الكيمياء
97ر2	200707ر7	32209ر4	116403ر3	جملة الصناعات التحويلية
...	...	...	...	ثانيا : الصناعات الاستخراجية :
2ر3	5333ر3	377ر0	5456ر0	— البترول
2ر3	5333ر3	377ر0	5456ر0	— التعدين
2ر3	5333ر3	377ر0	5456ر0	جملة الصناعات الاستخراجية
100ر0	206540ر7	32536ر4	123954ر3	الإجمالي العام

... بيانات غير متوفرة

المصدر : الهيئة العامة للتصنيع

(1) لا يشمل استثمارات البترول

- 3ر0 مليون جنيه لوزارة الصحة لصناعة وتجهئة الأدوية .
- 74ر0 مليون جنيه لوزارة الاسكان لصناعة مواد البناء .
- 4ر7 مليون جنيه لقناة السويس وتخص شركاتها الصناعية .

ولقد تولت وزارة الصناعة توزيع استثمارات بين الاحلال والتجديد بنسبة 4ر24% وخمس المشروعات الجارى تنفيذها 3ر61% والمشروعات الجديدة 11ر1% والتعمير 1% والمشاركة 5ر1% . أما أهم المشروعات التي حظيت بالنصيب الأكبر من استثمارات الوزارة فهي :

- * مجمع الألمونيوم وتوسعاته وخصه نحو 2ر14 مليون جنيه .
- * مجمع الحديد والصلب ومشروعاته التكميلية وخصه له نحو 13 مليون جنيه .
- * مشروع الفوسفات بالحماوين وأبى طرطور وخصه 6ر7 مليون جنيه .
- * مشروع يوريا طرخا وخصه له نحو 3ر13 مليون جنيه وانما هو تشغيلة في العام القادم .
- * تدوير وتوسيع مصانع الخزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وصباغة مبر البيضاء وقد خصهم 7ر10 مليون جنيه ، كما أدرج للخزل السميكة بالزقازيق وغزل دمياط نحو 5ر3 مليون جنيه ، بالإضافة لنحو 7ر5 مليون جنيه لانتاج ألياف البوليستر .
- * مصنع سكر دشنا وخصه 3 ملايين جنيه .

وتستهدف خطة 1977 زيادة انتاج كثير من السلع منها :
الوصول بالانتاج السكر الى نحو 644 ألف طن عام 1977 مقابل نحو 575 ألف طن متوقع انتاجها سنة 1976 ونحو 521 ألف طن عن المتوقع في عام 1975 .

زيادة انتاج المسلي الصناعي بنحو 12 ألف طن عن المتوقع في عام 1976 .
زيادة انتاج قزل القطن بنحو 5 آلاف طن ومنسوجاته بنحو 1ر7 ألف طن .

- 3ر0 مليون جنيه لوزارة الصحة لصناعة وتعبئة الأدوية .
- 74ر0 مليون جنيه لوزارة الاسكان لصناعة مواد البناء .
- 4ر7 مليون جنيه لقناة السويس وتخص شركاتها الصناعية .

ولقد تولت وزارة الصناعة توزيع استثماراتها بين الاعمال والتجديد بنسبة 4ر24% وخص المشروعات الجارية تنفيذها 3ر61% والمشروعات الجديدة 3ر11% والتعمير 1% والمشاركة 5ر1% . أما أهم المشروعات التي حظيت بالنصيب الأكبر من استثمارات الوزارة فهي :

- * مجمع الألمونيوم وتوسعاته وخصه نحو 2ر14 مليون جنيه .
- * مجمع الحديد والصلب ومشروعاته التكميلية وخصه نحو 13 مليون جنيه .
- * مشروع الفوسفات بالحماوين وأبي طرطور وخصه 5ر7 مليون جنيه .
- * مشروع يوريا طلخا وخصه له نحو 3ر13 مليون جنيه وانما هو تشغيله في العام القادم .
- * تطوير وتوسيع مصانع الخزل والسميخ بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وصباغة سمر البيضاء وقد خصهم 7ر10 مليون جنيه ، كما أدرج للخزل السميخ بالزقازيق وفزل دمياط نحو 5ر3 مليون جنيه ، بالإضافة لنحو 7ر0 مليون جنيه لانتاج ألياف البولي استر .
- * مصنع سكر دشنا وخصه 3 ملايين جنيه .

وتستهدف خطة 1977 زيادة انتاج كثير من السلع منها :
 الوصول بالانتاج السكر الى نحو 644 ألف طن عام 1977 مقابل نحو 575 ألف طن متوقع انتاجها سنة 1976 ونحو 521 ألف طن عن المتوقع في عام 1975 .

- زيادة انتاج السملي الصناعي بنحو 12 ألف طن عن المتوقع في عام 1976 .
- زيادة انتاج فزل القطن بنحو 5 آلاف طن ومنسوجاته بنحو 1ر7 ألف طن .

- زيادة انتاج الأسمدة بـ 100 ألف طن (5ر15% أزوت) .
- زيادة انتاج الأخصبة بـ 2ر4 مليون زوج .
- زيادة انتاج فحم الكوك بـ 75 ألف طن .
- زيادة انتاج حديد التسليح بـ 20 ألف طن .
- زيادة الانتاج من كتل الألومنيوم بـ 15 ألف طن .
- زيادة الانتاج من عربات النقل بـ 430 عربة .
- زيادة الانتاج من عربات الركوب بـ 5320 سيارة .
- زيادة الانتاج من الثلاجات بـ 50 ألف قطعة ، ومن التليفزيون بـ 20 ألف جهاز ، ومن عدادات الكهرباء والمياه بـ 20 ألف ، 20 ألف على الترتيب .

2. أهداف خطة التنمية 1976-1980 على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة :

ان العرض السابق الخاضع بما تم تنفيذه من استثمارات في 1976 والمستهدف تنفيذه في خطة 1977 لا يسمح لنا الا بمعلومات جزئية عن توجهات وأهداف الخدمة الخمسية . ولكي تكتسب طبيعة هذا التوجه كان نزاما التصرف على الأهداف التي وضعها المخطط بصفة عامة لما يؤمل أن تكون عليه الصناعة سنة 1980 والخطوات والمشروعات المزمع اقامتها . . . الخ . وبالرغم من عدم نشر تقرير عن الاطار العام للخطة والاكتفاء ، كما سبق وتقلنا ، بنشر بيانات عن الخطط السنوية ، قلنا سنحاول التصريح بالأهداف العامة للخطة الخمسية معتمدين على ما أمكن تجميعه من بيانات متفرقة (1) .

(1) نذكر بالذكر البيانات الواردة في تقارير الخرف الصناعية المنشورة في كتاب اتحاد الصناعات لسنة 1976 ، 1977 ، وكذلك بعض ما ورد في مؤلف د . علي الجريثلي ، خمسة وعشرون عاما . . . مصدر سابق ، والجدير بالذكر الإشارة الى أن الجريثلي قد نوه بدوره الى اعتماده في الحصول على هذه الأرقام من ملخصات وزعت على الصحف وتقارير لمهيات بحوث أجنبية أمدتها الحكومة بمعلومات مستتاة من مشروع الخطة . كما أشار الى أنه بالرغم من مرور سنة على بدء الخطة فإنه لم ينشر بعد تقرير عن اطارها العام .

أ - قطاع صناعة الخزل والنسيج والتجهيز :

سبق أن رأينا أن هذا القطاع احتل المرتبة الأولى من الاستثمارات الموزعة في خطة 1976 . وفي الواقع أن هذه الأهمية تجد أصولها في أهداف الخطة الخمسية حيث وضعت لهذا القطاع خطة تهدف إلى :

- 1 ... زيادة الطاقات الحالية لمواجهة التطور المتوقع في نمو الاستهلاك والتصدير .
- 2 ... الاستفادة من التطور التكنولوجي والمستحدثات التي وصلت إليها الدول المتقدمة صناعيا .
- 3 ... تطوير المخازن والأتوال الحالية لتشغيل 25 ألف طن من الألياف الصناعية .
- 4 ... تطوير التجهيز لتجهيز الأقمشة المنخلوطة ولتطوير صناعة الكتان والجوت وتوسع في مصانع الملابس الجاهزة بالإضافة إلى تطوير مصانع الصوف وزيادة منتجات البطاطين وزيادة طاقات مصانع التريكو وتصنيع مرادن الخزل والأشواط وغيرها من معدات الصناعة النسيجية .

وتبلغ تكاليف استثمارات هذه الخطة نحو 235 مليون جليبيها موزعة كالآتي :

مليون جليبيه	
67	للتطوير والتجديد
97	لتنفيذ مشروعات جارية
121	لإقامة مشروعات جديدة

الاجمالي 235

ونمينا فان الخطة تهدف بالنسبة لهذا القطاع لإنشاء 7 مصانع جديدة ، يتألف كل منها من 30 مردن ، و 400 تول . وادخال صناعة البولبيستر بطاقة 23 ألف طن سنويا . وتهدف إلى تجديد المصانع الحالية بقروض خارجية . ان اقامة المشروعات الجديدة والتجديدات ، طبقا للخطة ، تزيد الكفاءة الخزلية

الى 25 مليون مردن والنتاج قزل القطن من 130 ألف طن الى 270 ألف طن وزيادة النتاج المنسوجات 30% (لتصل الى بليون متر مربع) ومضاعفة النتاج الملبس الجاهزة والتريكو .

وفي هذا المجال ، ينبغي الإشارة أيضا الى أن الدونة كان قد سبق لها وضع خطة خاصة لتجديد وتطوير المحالج تتم خلال 12 عاما (1935/74) وأخذت هذه الخطة بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويضطلع بتنفيذها الجهاز التنفيذي لتطوير المحالج ويتلخص برنامج هذه الخطة فيما يلي :

- 1 - إنشاء 12 محلجا جديدا (منها 3 قوة 72 دولا ب و 9 قوة 144 دولا ب)
- 2 - تطوير 42 محلجا من المحالج القائمة حاليا .
- 3 - الاستغناء عن 31 محلجا من المحالج القائمة التي اعتبرت في حكم المستهلكة .

وكان من المقدر أن يصبح عدد المحالج في مصر في نهاية عام 1935 عدد 54 محلجا تحتوي على 4520 دولا با بدلا من 73 محلجا حاليا تحتوي على 772 دولا با . وكان مقدرا أيضا لهذه الخطة أن تتم على ثلاث مراحل يستغرق كل منها أربع سنوات الأولى 1974 - 1977 لكن لم يتم حتى الآن تنفيذ المرحلة الأولى وأعلن عن تعديل موعد تنفيذها بحيث تتم في نهاية 1980 .

ب - قطاع الصناعات المعدنية :

تتضمن أهداف الخطة لهذا القطاع أيضا زيادة النتاج الحديد والصلب من 300 ألف طن متري حاليا الى مليوني طن . والمقرر زيادة النتاج حديد الواعات البحرية الى 53 مليون طن سنويا ومضاعفة النتاج فم الكوك الصلب 350 ألف طن ، ورفع النتاج مجمع الألمونيوم الى 200 ألف طن . وتتضمن الأهداف أيضا إنشاء مصانع جديدة للفيروسلكون طاقتها 200 ألف طن وإنشاء مصنع للحديد الاسفلجي بطاقة 42 مليون طن كما توجد مشروعات مدرجة لانتاج الأنابيب والصلب الخاص .

ج - قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية :

بشكل عام تهدف الخطة التوسع في انتاج الورق من مصاصة القصب في ادفوكوم امبولانتاج 150 ألف طن اضافي . ومدرج في الخطة توسعات في انتاج السماد في طلخا ولاستكمال مصنع السماد الجديد في أبي قير. والهدف مضاعفة انتاج نترات الأمونيا (31 %) الى مليون طن ، وانتاج مليون طن من الأوريا ، والنتاج سويفوسفات مكعب بمقدار 370 ألف طن سنويا . والأمل استغلال فوسفات الحمراوين وأبي طرطور وتزويد المنطقة بوسائل المواصلات وزيادة انتاج الفوسفات والأمونيا وهو مشروع معروض على حكومة ايران لتمويله . كما تستهدف الخطة التوسع في انتاج الأدوية والمستحضرات الطبية بالاشتراك مع شركات أجنبية بموجب تراخيص . كما تخصص الخطة ما يعادل 15 بليون دولار لمشروعات تحت البحث في مجال الصناعات البتروكيماوية بالاشتراك مع رأس المال الحربي لاستخدام النفط المنقول على خط الأنابيب سوميد .

ومن المفيد أن نتعرض لأهم مشروعات هذا القطاع بشيء من التفصيل :

1 - مشروع فوسفات الحمراوين :

يستهدف هذا المشروع استخراج وتركيز خام الفوسفات وتصديره للخارج . ويقام المصنع بين ساحل البحر الأحمر والطريق القومي (القصير - السويس) . أما المناجم فتقع في منطقتين : منطقة أبو حمرة وبها منجمان ويربطهما خط سكة حديد طوله 115 كلم مع المصنع ، منطقة الأقويج وبها منجمان ويربطهما خط سكة حديد طوله 19 كلم مع المصنع . وتبلغ الطاقة الكاملة للانتاج 12 مليون طن فوهة المنجم (نسبة خامس أكسيد الفوسفور 26.2 %) يتم تركيزه الى 600 ألف طن (نسبة خامس أكسيد الفوسفور 33.6 %) ويتم تصدير الانتاج بالكامل (قيمته حوالي 3 بلايين جنيه) الى دول الاشتراقيات والحمالات الحرة . هذا وسيتم تصدير مليون طن خام مركز على ست سنوات سدادا للقروض الروماني (مقابل تقديم الخبرة الفنية واعداد التصميمات والرسومات والاشراف على التنفيذ) . ويبلغ

السعر في سنة 1976 للطن 12 دولار من خام الفوسفات تركيزه 33% .
وتبلغ اجمالي الحمالة المطلوبة للمشروع 2250 عاملا .

2 - مشروع البتروكيماويات :

يلفد في مصر حاليا مشروع لانتاج المواد البتروكيماوية طاقتة الانتاجية
على الوجه التالي :

أ - في مجال انتاج الأوليفينات :

طن	
300 000	وحدة التكسير البخارى لانتاج الاثيلين
107 000	وحدة المونوفيلين كلوريد
100 000	وحدة البولي فينيل كلوريد
170 000	وحدة البولي اثيلين
500 000	وحدة الاثيلين جليكول
90 000	وحدة السيتيرين
75 000	وحدة البولي « تيرين »
30 000	وحدة المطاط الصناعي
100 000	وحدة البولي بروبيلين
35 000	وحدة الاكسوكحولات

ب - في مجال انتاج العطريات :

طن	
{ 155 000 166 000 }	وحدة استخلاص العطريات
50 000	وحدة انتاج الفتاليك الهيدريد
43 000	وحدة انتاج الارثوزيلين
50 000	وحدة انتاج المواد المطونة

طن	
70 000	وحدة انتاج البارازيلين
100 000	وحدة انتاج الداي ميثيل تريفتالات

3 - مشروعات الاحلال والتجديد والتوسع في الصناعة الكيماوية :

لقد اقترحت عدة مشروعات في هذا الخصوص لاعتمادها ضمن الخطة الخمسية لذكر أهمها فيما يلي :

أ - مشروع الاحلال والتجديد لمصنع الصودا الكاوية :

منذ نهاية 1973 اعتمدت الدولة برنامجا شاملا للاعلان والتجديد للمصنع القائم (الذي بدأ الانتاج في سنة 1961) وقدرت التكاليف الاستثمارية للبرنامج بحوالي 5 290 ألف جنيه منها 3 150 ألف جنيه عملات حرة و 120 ألف جنيه عملة اتفاقيات و 2 020 ألف جنيه عملة محلية . ويهدف المشروع الى :

- 1 - الوصول بالطاقة الانتاجية للمصانع القائمة الى الطاقة الأصلية (التصميمية) وقدرها 20 000 طن / سنة) .
- 2 - تغطية احتياجات البلاد وخاصة مرافق المياه من الكلور .
- 3 - تغطية احتياجات البلاد من حامض الايدروكلوريك .
- 4 - توفير الصودا الكاوية بدرجة النقاوة لصناعة الحرير الصناعي .

هذا ولقد أقرت اللجنة الاستشارية للمؤسسات مشروع مضافة انتاج الصودا الكاوية والكلور . وتقدر الطاقة الانتاجية للمشروع مقارنة بالانتاج الحالي بالشكل الآتي :

<u>الانتاج الحالي</u>	<u>الطاقة الانتاجية للمشروع</u>
14 ألف طن	20 ألف طن صودا كاوية تركيز 100%
4 آلاف طن	10 آلاف طن كلور سائل
23 00 طن	6 آلاف طن حامض ايدروكلوريك تركيز 100%
13 00 طن	17 00 طن هيبوكلوريت الكالسيوم تركيز 100%

وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشروع بحوالى 519 ألف جنيه ، ويهدف الى تغطية احتياجات البلاد من الكلور بالإضافة الى توفير عمالة حرة نتيجة احلال الواردات من الكلور .

ب - مشروع سليكات الصود يوم :

اقترحت الشركة المنتجة ضمن مشروعات الخطة الخمسية اقامة وحدة لانتاج سليكات الصود يوم بمصنع كربونات الصود يوم لتحسين اقتصاديات المصنع وتغطية استهلاك البلاد من هذه المادة التي تستخدم في صناعة الكرتون المضلع والصابون وفي عمليات التبييض . وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشروع بحوالى 1236 ألف جنيه .

ج - مشروع مضاعفة انتاج مصنع ماء الأكسجين :

اقترحت الشركة أيضا ادراج هذا المشروع ضمن الخطة وذلك لمضاعفة الانتاج الحالي بحيث تبلغ طاقة المصنع 2000 طن يوميا من ماء الأكسجين بدرجة تركيز 35% بالوزن علما بأن الانتاج الحالي يبلغ 1000 طن . والمأمول أن يغطي هذا الانتاج احتياجات البلاد وخاصة الصناعات المستخدمة لهذه المادة وهي الخزل والنسيج في عمليات التبييض والصناعات الغذائية والدوائية .

د - مشروع مضاعفة انتاج مصنع كربونات الصود يوم :

يهدف هذا المشروع الوصول بالانتاج الحالي للطاقة الآتية :

الانتاج الحالي لمصنع كربونات الصود يوم الانتاج بعد التوسيع

100 ألف طن	100 ألف طن كربونات صود يوم خام
100 ألف طن	32 ألف طن كربونات صود يوم
—	43 ألف طن صودا كاوية
—	5 آلاف طن بيكربونات

مذا وتبلغ التكاليف الاستثمارية حوالي 14 489 ألف جنيه ، ويستتظر أن يغطي المشروع احتياجات البلاد من مادة كربونات الصود يوم التي تستخدم في صناعة الزجاج وأن يوفر العملات الصعبة التي تقدر بحوالي 10 ملايين جنيه .

د - قطاع الصناعات الغذائية :

تشمل الخطة الخمسية مشروعات لإقامة مصنع حديد في البليلا لإنتاج السكر ومصنع آخر في الدلتا لإنتاج سكر البنجر بعد تنفيذ المشروع الخاص بزراعته . وتهدف إلى رفع إنتاج السكر من 600 ألف طن إلى مليون طن . كما تهدف الخطة أيضا لزيادة إنتاج زيت بذرة القطن من 250 ألف طن حاليًا إلى 230 ألف طن ، ومضاعفة إنتاج الزيوت المهدرجة إلى 175 ألف طن ورفع إنتاج المخلبات 200% أي إلى 60 ألف طن . كذلك تهدف إلى زيادة إنتاج الصابون من 150 ألف طن إلى 270 ألف طن وبدء مشروع جديد لإنتاج 200 مليون زوجة للمشروبات . ويشمل البرنامج أيضا مشروعات لزيادة إنتاج المذيبات الصناعية والسجائر وعلف الحيوان .

هـ - الصناعات الهندسية والالكترونية :

- يتضمن مشروع الخطة زيادة الإنتاج من كل من السلع الآتية :
- زيادة طاقة إنتاج عربات البضائع للسكك الحديدية إلى 1500 سلويا ، وسيارات الركوب إلى 25 ألف سلويا ، وسيارات النقل إلى 6 آلاف ، وسيارات الأتوبيس إلى 600 سلويا . وتعتمد الخطة في تمويل زيادة الطاقة الإنتاجية لتلك السلع الرأسمالية على المشاركة مع رأس المال العربي والخبرة الأجنبية .
- زيادة إنتاج إطارات السيارات من 425 ألف إلى 13 مليون وحدة .
- بالنسبة للسلع المعمرة ، تهدف الخطة لزيادة إنتاج الشاحنات بنسبة 40%

أى لتصل الى 35 ألف وحدة ، وأجهزة الراديو الى 300 ألف جهاز ،
وأجهزة التليفزيون الى 115 ألف جهاز .
— زيادة انتاج الكابلات الكهربائية الى 70 ألف طن وزيادة انتاج
البطاريات بأنواعها .

و — صناعة مواد البناء :

تهدف الخطة الى زيادة انتاج الأسمنت من 3 الى 3 ملايين طن ،
وقد تم تأسيس شركة جديدة لانتاج مليون طن في مدينة الإسكندرية بممولة أمريكية
قدرها 30 مليون دولار . وكذلك تهدف الى مضاعفة انتاج حديد التسليح الى
2 مرة مليون طن ، وإلى إنشاء مصنع جديد لانتاج زجاج البناء ، وتوسيع مصانع
الطوب الرملي ليصل الانتاج الى مليون قطعة (لتعويض الطوب الأحمر بعد
تقنين الطمي نتيجة بناء السد العالي ولمنع الجفاف التربة الزراعية) .

تلك أهم معالم الخطة الخمسية 1976 — 1980 والمتعلقة بالا حلال
وال تجديد والتوسع وإنشاء مشاريع جديدة في القطاعات الصناعية المختلفة والتي
يمكن أن نستخلص منها أن الخطة بصفة عامة تهدف الى التوسع في بعض
القطاعات لزيادة الانتاج بها ولكنها أيضا تدخل بعض القطاعات الجديدة مثل
صناعة البوليستر وصناعة الفيروسلكون والحديد الاسفنجي والصناعات البتروكيمياوية .
يلبني علينا الاحتفاظ بتلك المصدايات من اتجاهات الصناعة لاستخدامها في
التحليل عند التعرض بعد ذلك لدرجة تكامل الصناعة الحالية والمستقبلية سواء
على الصعيد الداخلي أو الخارجي أو العالمي . لكن ولكي تكتمل الصورة عن
اتجاهات الصناعة المصرية فانه من المفيد التعرض أيضا لاتجاهات الصناعة
نرؤوس الأموال العربية والأجنبية التي دخلت مصر بفضل سياسة الانفتاح
الاقتصادي وتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وإقامة المناطق الحرة الخاصة
والعامة . ان جزءا من هذه الأموال قد توجه ، بدون شك ، الى الصناعة ،
وسيكون له أثر أيضا على اتجاهات تلك الصناعة في قطاع أو في آخر . لذلك
سنلتعرض بصفة اجمالية لتلك المشروعات الاستثمارية .

المبحث الثالث

المشروعات الاستثمارية في مجال الافتتاح الاقتصادي

سنحاول هنا التعرف على الاتجاهات العامة للمشاريع التي يقبل عليها رؤس المال العربي والأجنبي من زاوية ، وبصورة أدق لمييب القطاعات الصناعية من هذه المشاريع وطبيعة تلك القطاعات من زاوية أخرى .

1 - الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي في مجمل القطاعات الاقتصادية :

منذ بدء سياسة الافتتاح الاقتصادي تشكلت الهيئة العامة لاستثمار رؤس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لتكون مهمتها الأولى دراسة مشروعات الاستثمار الأجنبي والموافقة عليها وحتى يتم التنسيق بين ما يقدم من مشروعات من جهة ، وبين الخطوط العامة لسياسة الدولة طبقاً للخطة العامة واحتياجات البلاد . وبناء على ذلك ، قلنا تعتبر دراسة المشروعات الموافق عليها من طرف تلك الهيئة لا تعد تعبيراً فقط عن اتجاهات رؤس المال الأجنبي ولكنها أيضاً تعبر عن الاتجاهات العامة للدولة سواء فيما يخص نوعية المشروعات أو مصادر رؤس المال الأجنبي أو توزيع تلك المشروعات جغرافياً على مناطق البلاد . . . الخ . لذلك سنعرض بالترتيب للحركة العامة للمشروعات التي وافقت عليها الهيئة العامة لاستثمار رؤس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة حتى أوائل عام 1977 ثم لجسدية المشروعات المعتمدة ثم التوزيع الجغرافي لتلك المشروعات على محافظات مصر وأخيراً عرض لما تم تنفيذه حتى الآن من تلك المشروعات .

أ - الحركة العامة للمشروعات الاستثمارية المعتمدة :

طبقاً للجدول رقم (20) بلغ إجمالي عدد المشروعات الموافق عليها 583 مشروفاً تقدر رؤوس أموالها بنحو 1 550 مليون جنيه، 2ر33% منها بالعملة الأجنبية . هذا ، وبخمس النشاطات الصناعية من تلك المشروعات 246 مشروفاً

جدول رقم (20)

بيان إجمالي المشروعات الاقتصادية التي حصلت على موافقة حتى 1977/1/31
في داخل البلاد والمناطق الحرة الخاصة والعامة (*)

الأنشطة الاقتصادية	القطاع	المشروعات	بملايين الجنيهات			النسبة المئوية	
			عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	بالنسبة لعدد المشروعات	بالنسبة لرأس المال
(1) النشاط الصناعي داخل البلاد	8	137	73ر6	107ر7	131ر3	35ر2	11ر7
	12	59	13ر1	67ر6	63ر9	11ر1	44ر5
إجمالي	20	246	36ر7	784ر4	371ر1	46ر2	56ر2
(2) الأنشطة الاقتصادية الأخرى **: داخل البلاد	3	156	169ر1	334ر9	554ر0	29ر3	35ر7
	5	131	5ر4	119ر7	125ر1	24ر5	3ر1
إجمالي	13	237	174ر5	504ر6	679ر1	53ر8	43ر3
الإجمالي العام	33	533	261ر2	1239ر0	1550ر2	100ر0	100ر0

* المصدر : الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.

** تشمل مشروعات الثروة الحيوانية والسكان والمقاولات والمثل والبذوك والسياحة والصحة
والمستشفيات ومشروعات استثمارية أخرى.

ب — جلسية المشروعات الاستثمارية :

عندما أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، عمدت وسائل الاعلام الحكومية الى تصوير الأمر لرجل الشارع المصري وكأن رؤوس الأموال الأجنبية تنتظر القرار المصري، بالانفتاح لتغمر السوق المصري باستثماراتها . وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات (حتى أوائل 1977) على التمهج تلك السياسة فإن الجدول رقم (21) يوضح لنا :

— أن مجموع رؤوس الأموال للمشروعات التي حصلت على موافقة داخل البلاد لم تتعد مبلغ 4926 مليون جنيه (عملات أجنبية) مع ملاحظة أن نسبة عالية من تلك المشروعات لم تتخذ بشأنها أية إجراءات للتنفيذ حتى الآن وكما سيأتي ذكره .

— أن هذا المبلغ السابق يتضمن أيضا جزءا يقدر بـ 962 مليون جنيه عملات أجنبية هو نصيب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص المصري في هذه المشروعات . فإذا استئزلنا أيضا نصيب مشاركة الأموال المصرية والبالغ قدره 2268 مليون جنيه عملات أجنبية لا تضح لنا أن المستثمر الأجنبي (غير العربي) لم يقدم حتى الآن سوى 166 مليون جنيهها وعلى مدار ثلاث سنوات من تقديم كل التسهيلات والنفقات (حتى السياسية) له .

— وإذا احتسبنا نسب مشاركة "الجلسيات" في إجمالي رؤوس الأموال الخاصة بالمشروعات التي ووفق على إقامتها داخل البلاد (بالعملة المحلية والأجنبية) فإن نسبة مشاركة الدول العربية ومصر تبلغ 77% من إجمالي رؤوس الأموال بينما الجانب الأمريكي لم يشارك إلا بنسبة 3% وباقي "الجلسيات بنسبة 20% . ومن جهة أخرى فإن الأموال العربية والمصرية تكون قد تقدمت بعدد 322 مشروعا ووفق عليها مقابل مشروعا واحدا للأمريكيين وعدد 13 مشروعا لأجانب آخرين .

— أن ذلك يدعونا الى القول بأن تجربة الثلاث سنوات يمكن أن تشير الى أهمية التعاون العربي (اذا قام على أسس تكاملية تستهدف الانسان العربي أساسا وليس لصالح قطار على حساب آخر أو طبقة مميزة على حساب باقي الطبقات الشعبية) .

جدول رقم (21)

بيان جسمية المشروعات التي حصلت عليه موافقة داخل البلاد حتى 1977/1/31 والدول المساهمة

النسبة %	بما بين الجبهات			بيان	الدول
	اجمالي	عملية أجنبية	عملية محلية		
32	233ر1	226ر9	6ر2	15 مشروعا	1- مصرية
3	24ر0	24ر0	—	1 مشروع	2- أمريكية
20	145ر5	145ر5	—	13 مشروعا	3- أجناب آخرين
29	212ر7	45ر3	166ر9	64 مشروعا	4- مساهمة القطاع العام المصري
16	120ر0	50ر4	69ر6	243 مشروعا	5- مساهمة القطاع الخاص المصري
100	735ر3	492ر6	242ر7		الاجمالي العام

المصدر: الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

ج — التوزيع الجغرافي للمشروعات الاستثمارية المعتمدة :

الأصل أن اختيار توطين المشاريع الصناعية يتم وفقا لما تتطلبه حالة البلاد ودرجات التهاج سياسة التوازن الجغوي لتقليل الفوارق بين المحافظات وتخفيف مشاكل الضغوط السكانية المترتبة على تركيز الصناعات في عدد قليل من المدن (1) .

وبالمعنى من أن من مهام الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الخاصة والعامة القيام بالموافقة على المشروعات التي تتناسب مع الخطة العامة للدولة ، فالأمر لا يجد مبررا للتوزيع الجغرافي الذي يوضحه الجدول رقم (22) حيث أن الصورة التي قد تم بها توطئة المشروعات الاقتصادية الجديدة لن يكون لها من نتيجة سوى تعميق تركيز الصناعات في ثلاث أو أربع محافظات هي نفسها التي تنامي من تنامي المشروعات القائمة بها والتي كان من المفروض أن تتطلب حلا عاجلا . ان ما يحكم هذا الاختيار ليست ظروف الخطة العامة للدولة ، كما يعلن دائما ، ولكن ارادة رأس المال القادم من الخارج هي التي تفرض وتحدد هذا الاختيار . ذلك أن المتبع للجدول المشار اليه يلاحظ جيدا :

- أن 43.7% من إجمالي المشروعات الموافق على انقامتها داخل البلاد قد تركزت في محافظة القاهرة . وإذا أخذنا في اعتبارنا محافظة القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة) فسترتفع هذه النسبة لتصل الى 53.3% .
- أن جميع مشروعات المناطق الحرة الخاصة قد تركزت في ثلاث محافظات : القاهرة والاسكندرية والسويس .
- أن جميع مشروعات المناطق الحرة العامة قد تركزت في أربع محافظات : القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد .
- على مستوى جميع المشروعات (داخل البلاد ، حرة خاصة ، حرة عامة) فإن 56.1% منها يتركز في القاهرة الكبرى وتصل هذه النسبة الى 63.7% إذا أضفنا محافظة الاسكندرية (ويلبني الإشارة هنا أن 15.2% من إجمالي المشروعات لم تحدد مواقعها بعد) .
- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي طبقا لنسبة رأس مال المشروعات فإن أهمية محافظة الاسكندرية تبدو واضحة (كونها الميناء الأول لمصر) حيث بلغت نسبة رأس مال المشروعات التي ستقام بها 47.7% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها وتليها في الأهمية محافظة القاهرة الكبرى بنسبة تبلغ 27.2% .

جدول رقم (22)

التوزيع الجغرافي للمشروعات الاستثمارية التي حصلت على موافقة حتى 1/1/81 1977

النسبة المئوية بالنسبة		رأس المال (ملايين الجنيهات)		عدد المشروعات			المحافظات
لرأس المال	لعدد المشروعات	المجموع	نسبة أجنبية	نسبة محلية	المجموع	داخل البلاد	
24,3	33,5	334,2	24,3,6	140,6	205	167	القاهرة
47,7	12,6	740,0	716,6	23,4	67	19	الإسكندرية
3,7	3,2	57,5	34,7	22,3	17	7	الدقهية
3,3	17,6	53,9	54,7	4,2	34	—	بورسعيد
2,4	6,2	36,3	24,2	12,6	33	33	الجيزة
1,4	5,1	22,6	13,2	9,4	27	27	القليوبية
0,1	0,4	1,0	0,5	0,5	2	2	المنوفية
0,3	0,5	4,0	2,5	1,5	3	3	الإسماعيلية
0,4	0,7	6,0	4,5	1,5	4	4	أسيوط
15,4	15,2	239,1	195,5	43,6	31	31	تم تحديد موقعها
100	100	1550,1	1290	260,1	533	343	الإجمالي
					139	51	

المصدر : استخرج الجدول من بيانات الهيئة العامة للاستثمار رأس المال الأجنبي والمناطق الحرة.

د - الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية المعتمدة :

جميع البيانات السابقة تتعلق بالمشروعات الاستثمارية التي ووفق على اقامتها ، وفي تواريخ مختلفة ، حتى أوائل 1977 بحرف النظر عن موافقة تلك المشروعات من وجهة نظر التنفيذ (قيام النشاط وبدء الانتاج) . لذلك قد يكون من المفيد تمييز ما تم فعلاً من تلك المشروعات وما زال منها في دور التنفيذ وما لم تتخذ أية اجراءات تنفيذية بشأنه وهذا ما يوضحه الجدول رقم (23) . ان هذا الجدول يضيف للمعطيات التالية (1) :

جدول رقم (23)

بيان الموقف التنفيذي للمشروعات التي حصلت على موافقة حتى

1977/1/31 نهضة داخل البلاد وفي المناطق الحرة

الخاصة

البيان	عدد المشروعات			رأس المال (بملايين الجنيهات)			النسبة المئوية بالنسبة	
	داخل البلاد	حرة خاصة	المجموع	عملة محلية	عملة أجنبية	المجموع	لعدد	لرأس
مشروعات بدأت الانتاج	69	14	83	25ر1	121ر9	147	21ر1	10ر6
مشروعات تمت التنفيذ	120	9	129	112ر3	147ر5	260ر8	32ر7	13ر3
مشروعات لم تتخذ أية اجراءات	154	28	182	103ر1	367ر1	470ر2	46ر2	70ر6
الاجمالي	343	51	394	246	613ر5	882ر5	100	100

المصدر: استخرج من بيانات الهيئة العامة لاستثمار رأس المال المصري والأجنبي والمناطق الحرة.

(1) الجدول المذكور يقتصر على المشروعات الموافقة على اقامتها داخل البلاد وفي

المناطق الحرة الخاصة فقط . أما مشروعات المناطق الحرة العامة والبالغة 139

مشروعاً فلم تصل لأيدئنا معلومات تتعلق بالموقف التنفيذي

لها

— أن 1ر21% من عدد المشروعات الموافق عليها والبالغ نسبة مجموع رؤوس أموالها إلى مجموع رؤوس أموال جميع المشروعات 6ر10% هي التي نفذت فعلاً وبدأت الإنتاج .

— إذا قارنا النسب السابقة بنسب المشروعات التي لم تتخذ أية إجراءات تنفيذية (6ر4% من إجمالي عدد المشروعات ، 6ر7% من إجمالي رؤوس الأموال الموافق عليها) لا تضح لنا بجلاء حقيقة مراب الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في سياسة يراد لها أن تكون مخططة من جهة ، ومدى خيبة الأمل التي تصيب من كانوا يدافعون عن سياسة الانفتاح ويتصورون أن رأس المال الأجنبي ينتظر الإشارة لكي يتدفق للمشاركة في المشروعات الاقتصادية : يكفي أن الجدول السابق يشير إلى أن مجموع رؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت وبدأت فعلاً في الإنتاج ، وخلال ما يزيد عن ثلاث سنوات ، لا تتعدى 22 مليون جنيه .

وأخيراً ، ومعد عرض اتجاهات المشروعات الاستثمارية في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي بصفة عامة ، فاله من المفيد تركيز التحليل الآن على الاتجاهات العامة للجزء من هذه المشروعات الذي اتجه إلى القطاعات الصناعية المختلفة .

2 — الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي في الصناعة :

سنعرض لنوعية القطاعات التي اتجه لها الاستثمار الأجنبي في الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى الخيرية صناعية ، ثم نعرض لما تم تنفيذه من المشروعات الصناعية المعتمدة .

أ — القطاعات الصناعية مقارنة بالقطاعات الأخرى :

سبق أن ذكرنا ، أن النشاط الصناعي قد خيمه من مجمل المشروعات الاستثمارية الأجنبية عدد 6 24 مشروعا تبلغ مجمل رؤوس أموالها 1 73 مليون جنيه . والجدول رقم (24) التالي يوضح القطاعات الصناعية التي اتجهت لها تلك المشروعات مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية ومنه نخرج بالنتائج التالية :

ج - إذا قارنا عدد المشروعات ورؤوس الأموال التي وجهت للصناعة مع مثيلتها التي وجهت للقطاعات الأخرى غير الصناعية ، فسنلاحظ ، ما سبق أن ذكرناه ، من أن رأس المال الأجنبي يقبل على إقامة المشروعات الخيرية الصناعية داخل البلاد (بـ 54% من المشروعات ، 61% من رؤوس الأموال) بحسن الحال ففي المشروعات الصناعية . ومما هو جدير بالذكر أن مجموع ما استثمر في قطاع السياحة فقط داخل البلاد وانباغ 132 مليون جنيه يناهز مجموع ما استثمر في جميع القطاعات الصناعية في داخل البلاد أيضا والبالـ 181 مليون جنيه ! .

د - تأتي في المرتبة الثانية من حيث أهمية القطاعات الأخرى التي يوجه رأس المال الأجنبي رؤوس أمواله فيها بعد السياحة قطاعات مشروعات الاستثمار فانبوك فقطاع الاسكان .

ب - الموقف التنفيذي لمشروعات القطاع الصناعي :

ان الصورة السابقة ينبغي أن تكتمل بعرضنا الاحصاء التالي عما تم تنفيذه من تلك المشروعات داخل البلاد والتي يوضحها الجدول رقم (25) .

ان الاحصاءات الواردة في الجدول السابق تخفي عن كل تعليق ، ففضلا عما سبق فان بيانات هذا الجدول ، بالاضافة لتأكيد ما قلناه ، فاعلمنا تشير بوضوح الى أن رأس المال الأجنبي لم يضيح الوقت بالنسبة لقطاع البنوك والاستثمار اذ بلغت رؤوس الأموال التي وجهت لهذا القطاع نسبة 357% من مجموع رؤوس الأموال التي استثمرت في كافة المشروعات (صناعية وغير صناعية) والتي بدأت في التنفيذ فصلا . الأهمية الثانية (بانرفم من ثابوتها) أعطيت لقطاع الصناعات الكيماوية فقطاع السياحة ثم قطاع الخزن والتسيج . ان مجموع ما استثمر فعلا في مشروعات صناعية من الحملة الأجنبية لم يتجاوز حتى أوائل 1977 مبلغ 36 مليون جنيه وهو رقم تخفيه دائما الأرقام المصنعة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر نظرا " لدور الرائد الذي تقوم به مصر في مجال التنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة وذلك عن اقتناع ووعي المجتمع الدولي بالاستراتيجية المصرية الجديدة - والتي تأكدت محالها بعد حرب أكتوبر 1973 في العمل على المساهمة معه في توطيد دعائم الازدهار الاقتصادي العالمي (1) " .

(1) اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوي ، تقرير اتحاد الصناعات 1977 ، ص 47 .

جدول رقم (25)
المشروعات التي بدأت داخل البلاد

البيان	عدد المشروعات	رأس المال (بملايين الجنيهات)		
		عملة محلية	عملة أجنبية	اجمالي
الخزف والمسيج	11	1ر0	2ر3	3ر3
المعدنية والتعدينية	3	0ر2	0ر5	0ر7
المهندسية	3	0ر1	0ر3	0ر4
بنائية وحرارية	2	0ر3	0ر4	0ر7
كيمياوية	13	1ر5	4ر9	6ر4
ثروة حيوانية	2	0ر6	0ر6	1ر2
الاسكان والمقاولات	7	0ر3	1ر2	2ر0
التقريب	2	0ر7	1ر7	2ر4
البلوك والاستثمار	16	7ر2	9ر4	107ر6
السياحة	5	1ر3	2ر7	3ر0
الاجمالي	69	23ر7	105ر5	129ر2

المصدر : استخراج الجدول من بيانات الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.

الخلاصة

ان المؤشرات المستفادة من خطة التنمية 1976 - 1980 أو من مشاريع الاستثمار الأجنبي تشير الى الاتجاه لترسيخ البنية الصناعية القائمة عن طريق اجراء عمية تجديد واحلال أكثر من اقامة قطاعات جديدة . وفي اطار عمليات التجديد والاحلال تركز الخطة والاستثمارات الأجنبية على الصناعات التقليدية وعلى الأخص الخزف والسيراميك والصناعات المعدنية . أما الجديد في اتجاهات البنية الصناعية فهو ادخال بعض الصناعات الجديدة مثل البتروكيمياويات والحديد الاسفنجي والفيروسليكون . ان اختيار تلك الصناعات الجديدة ، بالإضافة للتوسع في صناعات قائمة ، ينبغي أن يكون محل بحثا للتعرف على دوافع هذا الاختيار وتوجهاته وأثره التكاملي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي .

لكن أيضا وفي اطار البنية الصناعية ، وعلى الصعيد الاجتماعي ، فإن الاتجاه هو تغيير الشكل الاجتماعي لملكية القطاعات الصناعية لصالح القطاع الخاص الوطني والأجنبي . ان ذلك لا يعني إلغاء القطاع العام كلية بل ان الاتجاه هو الابقاء عليه مع فارق " بسيط " هو أن يركز اليه مهام القيام بالنشاطات الصناعية التي لا يقبل عليها رأس المال الخاص من جهة والنشاطات المتعلقة بأعباء التنمية وأرساء الهياكل الأساسية من جهة ثانية . ان ذلك يعني ، في نهاية الأمر ، أن يستفيد القطاع الخاص من منتجات وإنشاءات القطاع العام وأن يتحمل هذا الأخير وحده بالتكلفة الاجتماعية للتنمية .

أما على الصعيد الجغرافي ، فإن عدم التوازن الجغرافي المميز لبنية الصناعة الحالية وتركز أغلب الصناعات في عدد محدود من المحافظات يتجه نحو التصحيح ويزيد من هذا التفاقم نوعية توجهات رؤوس الأموال الأجنبية الواردة لمصر واختيارها المدن الكبرى لتوطين صناعاتها مستفيدة من أماكن تواجد العمال ومن الهياكل الأساسية المتواجدة ومن القرب من الأسواق الداخلية أو الموازي .

وعلى صعيد موارد تمويل الاستثمارات بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة فإن الخدمة أو مشروعات الاستثمار الأجنبي تعتمد بصفة أساسية على التمويل الأجنبي لتنفيذ تلك الاستثمارات . وعلى ذلك أن تنفيذ تلك الاستثمارات ، ومن ثم تحقيق اتجاهات الصناعة المعلن ، يتوقف في المكان الأول على قرار التمويل الأجنبي . ان مثال عدم تحقق تنفيذ الشريحة الثانية من خطة سنة 1976 ، أو عدم اتمام المرحلة الأولى من برنامج تجديد وتطوير المحالج التي كان من المزمع الانتهاء منها سنة 1977 وتأجلت حتى 1980 لهو دليل على أن سياسة التنفيذ تخرج عن ارادة المخطط المصري وتظل مرهونة بقرار من الخارج .

أخيرا فالنا ينبغي أن نشير الى نقطة هامة أغفلت حتى الآن ، لأنها ستكون موضوع تحليل أعمق في الفصول التالية ، ونقصد بها أثر تدفق المنتجات الصناعية الأجنبية وارتفاعها للسوق المصري . ولا شك في أن منافسة تلك السلع لمثيلاتها المصرية سيكون لها آثار حادة على بنية الصناعة الحالية في مصر . ان بوادر تلك الآثار بدأت ملامحها في بعض الصناعات مثل صناعة المنسوجات ، وصناعة آلات النورش والمخارط : بعد صدور قرار وزير التجارة رقم 1053 في نوفمبر 1975 بإطلاق استيراد المنسوجات من الخارج ، هبط حجم الكمية التي استوعبتها السوق المحلية خلال سنة 1976 من إجمالي المنتج من المنسوجات النقطية الى 111 334 طنا مقابل 113 261 طنا في سنة 1975 . وفي نفس الوقت قفزت أرقام استيراد المنسوجات النقطية من 541 طنا قيمتها 143 ألف جنيه في سنة 1975 الى 2 983 طنا قيمتها نحو 33 مليون جنيه . وانماثل الثاني عن آلات النورش والمخارط لهو أكثر دلالة . ذلك أن انتاج تلك الآلات قد بدأ في مصر سنة 1964 ووجهت المصانع الى طلائها التصميمية 500 مخروطة / السنة في عام 1969 . وخلال الفترة من 1973 - 1975 كان معدل انتاج المثاقيب وكذلك ماكينات التجليخ 460 ، 150 قطعة / السنة على الترتيب . لكن انخفاض هذا الانتاج خلال عام 1976 بنسبة 30 % ، 50 % على الترتيب . وفي المقابل ارتفعت الواردات من آلات النورش من 615 قطعة في سنة 1974 قيمتها نحو 13 مليون جنيه الى 2294 قطعة قيمتها

لحو 3 مليون جليهما في سنة 1975 . وبانرفع من تلك الآثار السلبية التي تمس
الانتاج المصري والصناعة المصرية بصفة عامة الا أن المسؤولين ما زالوا يحدون
بزيادة تحرير التجارة الخارجية وعلى الأخص استيراد جميع أنواع السلع
والمعدات (1) .

ومن المعلوم أنه لكي تستورد مصر فإن عليها أن تصدر للمحور على موارد
عالية تسمح لها بتحقيق استيراداتها . وحيث أن مصر ليست غنية بالمصادر
الطبيعية وخاصة النفطية فإن الشواهد تشير إلى تحولها إلى اتباع سياسة
التصنيع من أجل التصدير . ان التحقق من ذلك عمليا سيكون من خلال الدراسة
التلينية لطبيعة الصناعات الجديدة وأهدافها من جهة ، وطبيعة وأهداف
التوسعات في الصناعات القائمة من جهة ثانية وهو ما سنتعرض له في فصول قادمة .

* * *

(1) في تصريح لوكيل أول وزارة الاقتصاد المصري المسئول عن قطاع التجارة الخارجية
لجريدة الأهرام تحت عنوان " آخر قيود الاستيراد تسقط سنة 1981 وتبدأ بالدنا
مصر الاستيراد الحر " أعلن عن " خطة " الدولة لزيادة حجم الاستيراد المفتوح
ليصل إلى 2 مليار دولار في 1981 " لتحقيق التحرير الكامل للاستيراد المصري "
جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ 16/12/1978 ، ص 6 .

خاتمة

لم يكن هناك مفر من الخوض في عرض الأرقام والنسب الخاصة بالصناعة والاستثمارات ، بالرغم من ثقلها على المتبحر للدراسة ، مادامنا نود الوصول الى تحديد الهيكل العام لبنية الصناعة المصرية والتعرف على مكانتها داخل الاقتصاد القومي ككل ، وعلاقات القطاعات الصناعية المختلفة بعضها ببعض من جهة وبينها جميعا وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية ، أخافة الى التعرف على توجهات تلك البنية المستقبلية . لكن عرض الأرقام ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو مؤشر كمي للعلاقات المراد تسجيلها . ان هذه العلاقات الكمية ينبغي لها لكي تكتمل أن يتمم تحليلها تحليليا كيفيا يسمح باستخلاص نتائج واقعية . ويمكن آخر ، فالتا لا يعتبر ما تم عرضه من احصاءات أو استنتاجات الا مصدايات يمكن أن تسمح لنا بعد ذلك ببحث علاقات التشابك الصناعي الداخلي ودرجة اندماج القطاع الصناعي مع الداخل أو الخارج . اجمالا فان ما نخرج به من عرضنا السابق لا يخلو أن يكون أكثر من تصوير للبنية الحالية للصناعة المصرية واتجاهاتها في المستقبل . وانطلاقا من تلك المصدايات فاننا يمكننا محاولة التعرف على درجة الاندماج المالي لتلك البنية على الصعيد الداخلي والخارجي ثم آفاق اندماجها ، طبعا لمصدايات اتجاهاتها المستقبلية ، على نفس الصعيدين .

فعلى مستوى درجة اندماجها الحالي ، وعن طريق التعرف على مدخلات ومخرجات القطاعات الصناعية المختلفة ، سيتمكن لنا أن نحدد درجة هذا الاندماج داخليا أو خارجيا . ان مثل هذا التحليل سيؤدي بنا الى نتائج حول طبيعة اندماج البنية الحالية للصناعة في مصر . فاذا انتقلنا الى تحليل الآفاق الاندماجية وبيئتها بنتائج طبيعة الاندماج الحالي ، فان الدراسة ستوضح ما اذا كانت

الاتجاهات المستقبلية ستؤدي الى تغيير الطبيعة الحالية ، سواء ايجابيا أو سلبيا ،
أم أنها تحافظ على نفس الطبيعة ، أو تزيد وتعمق من نفس الطبيعة الالدماجية
الحالية .

لكن ينبغي أن نذكر أيضا بأن هدفنا لا يقتصر على تعديل الطبيعة
الالدماجية للصناعة المصرية وآفاقها في حد ذاتها ، ولكن بربط تلك الطبيعة
بامكانيات إقامة استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة وهو الهدف الرئيسي والذي
تعتبر دراستنا هذه جزءا منها يتعلق فقط بمصر ولا يشمل الا القطر
المصري منها .